



مجلة البحوث المحاسبية

نصف سنوية

محكمة

متخصصة

علمية

دورية

تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة

البحوث باللغة العربية

الأثر المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي للشركات المساهمة المدرجة السعودية: دراسة تطبيقية على شركات القطاع غير المالي

أ. عبدالله سليم السليم كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك فيصل
د. شهاب الدين عبدالله الدبعي كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك فيصل

مزايا وتحديات تطبيق نظام الفصول الثلاثة: دراسة استطلاعية من وجهة نظر الأكاديميين وطلبة المحاسبة بجامعة جازان.

د. سامي عبيد الشهراني كلية الأعمال - جامعة جازان
د. محمد بدر البدر معهد الإدارة العامة

أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي في الشركات المُدرّجة في سوق الأسهم السعودي.

أ. رنا إبراهيم الزهراني قسم المحاسبة - جامعة أم القرى
د. محمد نايف الشريف قسم المحاسبة - جامعة أم القرى

المجلد السادس عشر- العدد الأول - 1446 هـ - 2025 م



مجلة البحوث المحاسبية

دورية علمية متخصصة محكمة نصف سنوية تصدر عن
الجمعية السعودية للمحاسبة

المجلد السادس عشر- العدد الأول

1446 هـ - 2025 م

ح) الجمعية السعودية للمحاسبة ، 1446 هـ - 2025 م

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

الجمعية السعودية للمحاسبة

مجلة البحوث المحاسبية، الرياض، 1446 هـ - 2025 م

ردمد: 1319-691x

رقم إيداع: 1445/24273

ردمد إلكتروني: 2676-2676

الجمعية السعودية للمحاسبة

أهداف الجمعية:

- تتمثل أهداف الجمعية فيما يلي:
 - تنمية الجانب العلمي والمعرفي والبحثي والفكري في مجال التخصص والعمل على تطويره وتنشيطه.
 - تحقيق التواصل العلمي بين أعضاء الجمعية العلمية.
 - تقديم المشورة العلمية في مجال التخصص.
 - تطوير الأداء العلمي والمهني لأعضاء الجمعية العلمية.
 - تيسير تبادل الإنتاج العلمي والمعرفي والبحثي، والأفكار العلمية في مجال اهتمامات الجمعية العلمية، بين الهيئات والمؤسسات المعنية داخل المملكة وخارجها.

أنشطة الجمعية:

- يتمثل نشاط الجمعية فيما يلي:
 - إجراء البحوث العلمية وتشجيعها وتقديم الخدمات والاستشارات العلمية.
 - تأليف الكتب العلمية وترجمتها في مجال اهتمامها وما يتصل بها من مجالات أخرى.
 - إجراء الدراسات العلمية لتطوير جوانب الممارسة التطبيقية.
 - عقد الحلقات الدراسية والدورات التدريبية وورش العمل التي تتصل بمجالات اهتمامها.
 - إصدار الدراسات والنشرات والدوريات العلمية التي تتصل بمجالات اهتمامها.
 - المشاركة في المعارض المحلية والدولية ذات العلاقة بمجال اهتمام الجمعية العلمية.
 - دعوة العلماء والمفكرين من ذوي العلاقة للمشاركة في نشاطات الجمعية العلمية وذلك وفق الإجراءات النظامية المتبعة في الجامعة.
 - تنظيم رحلات علمية لأعضائها وإقامة مسابقات علمية في مجال تخصصها.
 - عقد الشراكات والاتفاقيات مع الجهات المحلية والدولية وفق الإجراءات النظامية المتبعة في الجامعة.
 - عقد المؤتمرات والندوات العلمية في مجال تخصص الجمعية العلمية، وفق الإجراءات النظامية المتبعة في الجامعة.

مجلة البحوث المحاسبية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة بجامعة الملك سعود لخدمة الفكر والعمل المحاسبي، وتعنى بنشر الأبحاث النظرية والتطبيقية التي تثري الفكر المحاسبي في المجالات المختلفة، وتفتح آفاقاً واسعة أمام حركة البحث والتأليف، والتي تخضع لضوابط محكمة من قبل لجان متخصصة.

وتهدف المجلة إلى الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة نظرياً وعملياً من خلال تشجيع ونشر الأبحاث العلمية الرصينة التي تتناول مشاكل بحثية محلية أو إقليمية أو دولية ذات صلة بمجالات المحاسبة والمراجعة والتمويل وأسواق المال. وتُنشر الأبحاث في المجلة باللغة العربية واللغة الإنجليزية.

توجه المراسلات إلى هيئة تحرير المجلة على العنوان التالي:

مجلة البحوث المحاسبية الجمعية السعودية للمحاسبة

هاتف: 0114674263 (966)

saa@ksu.edu.sa



رئيس هيئة التحرير

أ. د. احسان بن صالح المعتاز

جامعة أم القرى

نائب رئيس هيئة التحرير

د. محمد بن إبراهيم المفلح

جامعة الملك سعود

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. عبد العال هاشم أبو خشبة

جامعة الملك عبد العزيز

أ. د. توفيق عبد المحسن الخيال

جامعة الملك عبد العزيز

د. صالح علي العقلا

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

د. نهى عبد العزيز العيسى

جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

د. ليلى مبارك القحطاني

جامعة الملك سعود

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ. د. خالد حسيني

جامعة بانجور - المملكة المتحدة

د. فيصل بن صالح الصالحي

جامعة الملك سعود

شروط النشر بمجلة البحوث المحاسبية

يقتصر تبويب البحوث المحاسبية على ثلاث أبواب هي:

- بحوث محكمة.
- عرض كتب.
- تعليقات.

شروط ومعايير نشر البحوث:

1. أن يسهم البحث أو الدراسة في تعميق المعرفة في المجالات المحاسبية والمراجعة والتمويل وأسواق المال.
2. أن يتصف البحث بالجدية والأصالة العلمية وأن يكتب بلغة صحيحة.
3. ألا يكون البحث قد سبق نشره.
4. أن يكون البحث مستوفياً لشروط البحث العلمي، بما في ذلك ملخص البحث وعرض للمشكلة ومراجعة الأدبيات ذات العلاقة والمنهجية المتبعة ومناقشة أو تحليل للنتائج والتوصيات.
5. مراعاة قواعد التوثيق العلمي للبحوث في متن البحث فضلاً عن استخدام الحواشي لوضع أي بيانات تفصيلية لمصادر الاقتباس أو أي معلومات توضيحية بالإضافة إلى كتابة قائمة مرتبة للمراجع في نهاية البحث.
6. يجب مراعاة الضوابط بصدد استخدام الهوامش والمراجع:
 - أ. المراجع: يتم الإشارة إلى المراجع في متن البحث، على أن تقدم المراجع جميعها تحت عنوان "المراجع" في نهاية البحث بالطريقة المتبعة.
 - ب. الدوريات: يشار إليها في متن البحث أما في قائمة المراجع فتكتب حسب المعيار التالي: يبدأ المرجع باسم عائلة المؤلف ثم الأسماء الأولى واختصاراتها، فعنوان البحث (بين علامتي تنصيص)، فاسم الدورية (تحت خط)، المجلد، العدد، تاريخ النشر، الصفحة أو الصفحات المشار إليها.
 - ج. الكتب: يشار إليها مع ذكر الصفحات أما في قائمة المراجع فيكتب اسم عائلة المؤلف ثم الأسماء الأولى أو اختصاراتها، فعنوان الكتاب (تحت خط)، فمكان النشر، الناشر، سنة النشر، الصفحة أو الصفحات المشار إليها.

د. الهوامش: تستخدم الهوامش لتزويد القارئ بمعلومات توضيحية، ويشار إلى التعليق في المتن بأرقام مرتفعة عن السطر بدون أقواس وتوضع في أسفل الصفحة وأن تكون مختصرة ما أمكن ذلك.

عرض الكتب:

يراعي في الكتاب موضوع العرض أن يكون مميزاً ومفيداً ومن الكتب المصدرة حديثاً ويخضع عرض الكتب للضوابط التالية:

1. عرض تقرير (توصيف مختصر) للكتاب يشتمل على ملخص بمحتويات فصول الكتاب.

2. عرض نقدي للكتاب، ويشتمل على عرض نقدي لأهم الآراء والأفكار العلمية المطروحة في الكتاب مدعماً بالأسانيد والحجج العلمية بما في ذلك:
أ. التخصص الدقيق.

ب. الملاءمة للمقررات الدراسية.

ج. الملاءمة للممارسين والتطبيق العملي.

د. الإضافات التي ينفرد بها الكتاب بالمقارنة بالمراجع الأخرى.

هـ. الشمول وطريقة العرض والعمق.

3. مقترحات لتطوير الكتاب، ويشمل اقتراح بعض الآراء والأفكار العلمية التي يمكن أن تساهم في تطوير الكتاب على أن تكون هذه الآراء والأفكار مدعومة بالأسانيد والحجج العلمية، ويمكن أن تشمل مقترحات التطوير ما يلي:

أ. إضافة موضوعات كان يجب تغطيتها (كلياً أو جزئياً).

ب. تحسين في طريقة عرض فصول معينة من الكتاب.

ج. نواحي فنية وعامة.

التعليقات:

تكون التعليقات على البحوث التي سبق نشرها، ويجب أن تكون مؤيدة بأسانيد علمية تدعم وجهة نظر المعلق وتخضع لنفس قواعد النشر المطبقة على الأبحاث المحكمة من حيث إتباع الأسلوب العلمي، وترسل التعليقات لمؤلف البحث موضع التعليق وينشر الرد مع التعليق في نفس العدد.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
9	الأثر المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي للشركات المساهمة المدرجة السعودية: دراسة تطبيقية على شركات القطاع غير المالي
70	مزايا وتحديات تطبيق نظام الفصول الثلاثة: دراسة استطلاعية من وجهة نظر الأكاديميين وطلبة المحاسبة بجامعة جازان.
105	أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة على الأداء المالي في الشركات المُدرَجة في سوق الأسهم السعودي.

الأثر المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي للشركات المساهمة المدرجة السعودية: دراسة تطبيقية على شركات القطاع غير المالي

د. شهاب الدين عبدالله الدبعي
أستاذ المحاسبة المساعد بكلية إدارة الأعمال
جامعة الملك فيصل

أ. عبدالله سليم السليم
قسم المحاسبة - كلية إدارة الأعمال
جامعة الملك فيصل

الملخص

يعتبر هيكل الملكية ولجنة المراجعة من أهم العوامل المؤثرة على أداء الشركات وفقاً لعدد كبير من الدراسات السابقة في هذا المجال باختلاف اتجاه التأثير، مما استدعى اهتمام الباحثين والجهات المشرعة لوضع اللوائح والتشريعات اللازمة. لذا سعى هذا البحث إلى إثراء الجانب العلمي من خلال تقديم دليل تطبيقي حديث حول أثر الملكية العائلية المعدل على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة (الحجم، الإستقلالية، المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية، الإزدواجية، المكافآت، والملكية) والأداء المالي للشركات المساهمة غير المالية بالمملكة العربية السعودية مقاساً بالعائد على حقوق الملكية وربحية السهم. وللوصول لهذا الهدف تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة وذلك من خلال الإعتماد على نموذج Eviews 10 القائم على احتساب السلاسل الزمنية للاداء المالي للشركات المساهمة لمدة من الزمن وهو الملائم لتلك الدراسات.

احتوت عينة البحث على (98) شركة مساهمة غير مالية مدرجة في السوق المالية السعودية خلال الفترة من 2013 وحتى 2022 تكونت من (36) شركة عائلية و(62) شركة غير عائلية. وخلص البحث أن لجان المراجعة تلعب دوراً حاسماً في تحسين الأداء المالي للشركات السعودية المدرجة في السوق المالية. حيث تبين أن خصائص لجنة المراجعة مثل الحجم، والاستقلالية، والمعرفة والخبرة المالية والمحاسبية، وإزدواجية العضوية، والمكافآت، والملكية، جميعها تؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي للشركات. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج أن إدخال الملكية العائلية كمتغير وسيط قد ساهم في تعزيز قدرة النموذج على شرح التغيرات في الأداء المالي للشركة بشكل أكبر. من هنا، يمكن أن تستفيد الشركات من تركيزها على تطوير وتعزيز لجان المراجعة الخاصة بها، وكذلك مراعاة دور الملكية العائلية كعامل مهم في تحسين العلاقات بين خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي

الكلمات الافتتاحية: الملكية العائلية ، خصائص لجنة المراجعة ، حجم لجنة المراجعة، الإستقلالية، المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية، الإزدواجية، المكافآت، الملكية، الأداء المالي، المملكة العربية السعودية .

المقدمة

تتسم لجان المراجعة بأهمية كبيرة في إطار حوكمة الشركات ، حيث تُعتبر آلية حيوية تدعم استقلال المراجع الداخلي في فحص ومتابعة العمليات المالية والإدارية للشركات المساهمة. فيتطلب الحفاظ على استقلالية المراجع الداخلي تعزيز التنسيق والتعاون بينه وبين الإدارة التنفيذية للشركة، وهو ما يظهر واضحاً في مختلف مراحل التعامل مع الشركة. لذا يُعتبر دعم استقلال المراجع الداخلي من قبل لجان المراجعة مرحلة أساسية لتحسين جودة التقارير المالية وضمان شفافية ونزاهة العمليات صالح ومحروس (2022م)

في هذا السياق، أصدرت العديد من الدول تشريعات ملزمة لتأسيس لجان المراجعة في الشركات، بهدف تعزيز التنسيق بين الإدارة التنفيذية والمراجع الداخلي. تلك اللجان تشكل حلقة وصل حيوية لتعزيز استقلالية المراجع الداخلي وتعزيز فعالية هيكل الرقابة الداخلية. وهذا ما أكدت عليه دراسة أجراها الريان (2020) على أهمية هذه التشريعات في دعم حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية.

كما اتجهت الدراسات الحديثة نحو فهم طبيعة آليات حوكمة الشركات وتأثيرها المباشر على الأداء المالي، الذي يعد مؤشرًا حيويًا لمستقبل الشركات واستمراريتها. وتعتبر لجنة المراجعة كأحد أدوات حوكمة الشركات الرئيسية، حيث تعكس فعالية إدارة الشركة في استخدام مواردها من خلال الأداء المالي. فتظهر خصائص لجنة المراجعة بشكل خاص قدرتها على تعزيز فعالية تنفيذ المهام وتحسين جودة التقارير المالية، وهذا ما أشارت إليه بعض الدراسات حيث أكدت دراسة (Al-Shaer, 2024) أن لجنة المراجعة تلعب دورًا فاعلاً في تقليل إدارة الأرباح والاحتيايل المالي. وأشارت دراسة (Nwokeji, 2021) إلى أن نجاح أو فشل الشركات يعتمد على كفاءة إدارة الموارد واعتمادها على حوكمة جيدة، ومن ثم تُظهر الأبحاث أهمية تكوين لجان المراجعة في عمليات الشركات المالية لإسهامها في خلق بيئة ملتزمة بمعايير الأخلاق المحاسبية وتمنع التلاعب المالي والاحتيايل.

وفي ظل التنوع الكبير في هيكل الملكية للشركات المساهمة خاصة الشركات العائلية، تبرز أهمية خصائص لجان المراجعة كعنصر رئيسي يؤثر على الحوكمة وأداء الشركات. حيث أشار الباحث، (2024) Moubarak إلى أن الشركات العائلية تشكل نسبة كبيرة تتراوح بين 65% إلى 80% من إجمالي عدد الشركات العاملة حول العالم. هذا التحديد يبرز أهمية دراسة هذا النوع من الشركات فتُعد الشركات العائلية أحد أبرز أشكال التركيز في هيكل الملكية. ومن ثم تشكل الملكية العائلية تحدياً وفرصاً في سياق حوكمة الشركات. فأشار، (2024) Alshareef إلى أن الملكية العائلية تُعتبر "سلاح ذو حدين"، حيث يمكن لها أن تسهم في زيادة الرقابة وتحسين الأداء، ولكن في الوقت ذاته، قد تدفع بعض الملاك إلى اتخاذ قرارات قد تخدم مصالح العائلة المسيطرة دون مراعاة حقوق الأقلية من المساهمين. يبرز هذا التحدي الأهمية الكبيرة لدراسة خصائص لجان المراجعة في الشركات العائلية، حيث يمكن أن تكون هذه اللجان عاملاً حيويًا في تحسين الحوكمة وضمان التوازن بين مصالح ملك الشركة بما يحقق الاستدامة والنمو الاقتصادي.

وعلى صعيد المملكة العربية السعودية بات تأثير الشركات العائلية واضح بشكل لافت، فبلغ عدد المنشآت العائلية العاملة في المملكة 358 ألف منشأة، بنسبة 37% من إجمالي المنشآت العاملة. وترجم هذه الشركات مدى المساهمة الكبيرة في الاقتصاد السعودي، حيث تسهم بنسبة 32% من الناتج الإجمالي، وتشغل حوالي 7.2 مليون موظف، بما يُمثل 52% من قوى العمل داخل المملكة، مقارنة بنسبة 48% في المنشآت الأخرى (الشهراني وآخرون، 2021).

هذا يشير إلى أن الشركات العائلية لها تأثير كبير في البيئة الاقتصادية وسوق العمل في المملكة. وعليه؛ تتميز هذه الدراسة بتقديم دليل تطبيقي من البيئة السعودية، كدولة ناشئة، للدور المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة (الحجم، الإستقلالية، المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية، الإزدواجية، المكافآت، والملكية) والأداء المالي (العائد على حقوق الملكية وربحية السهم) للشركات المساهمة الغير مالية والتي لم يسبق اختبارها من قبل على حد علم الباحث.

مشكلة البحث :-

تتسم الشركات العائلية بميزات فريدة تجعلها مميزة في ساحة الأعمال، حيث تتمتع برؤية طويلة الأجل نتيجة لرغبة الملاك في الحفاظ على استمرارية الشركة لأجيال قادمة. ينبع هذا التوجه من الارتباط القوي لأفراد العائلة بالشركة، مما يؤدي إلى تبني استراتيجيات تهدف إلى بناء التراث وتحقيق الاستدامة (صالح و محروس ،2022م) . إضافة إلى ذلك، تتمتع الشركات العائلية بهوية واضحة نابعة من القيم الثابتة التي تتبناها العائلة المؤسسة. هذه القيم تشكل جزءاً من الهوية التنظيمية للشركة وتميزها في سوق مليء بالمؤسسات متعددة الجنسيات. تلك الهوية الواضحة تسهم في بناء صورة قوية وموثوقة للشركة، مما يعزز مكانتها في السوق ويبني الثقة لدى العملاء والمستثمرين (الانصاري ،2023م) . كما أن إدارة الشركة من قبل العائلة تسهم في مراقبة الإدارة بشكل فعّال، نظراً للترابط الوثيق بين أفراد العائلة والإدارة التنفيذية. هذا التفاعل يمكن أفراد العائلة من التحكم في القرارات الرئيسية ومراقبة سير العمليات، مما يساهم في تعظيم الثروة على المدى الطويل. ومن ثم تتيح إدارة العائلة تقليل مشكلة الوكالة، حيث تنشأ تكاليف الوكالة نتيجة التناقض في المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم أو بين حملة الأسهم والدائنين. يُظهر الباحث Boshnak (2024) أن إدارة العائلة تقلل هذا التناقض عبر تعيين أفراد من العائلة في المناصب الرئيسية، مما يزيد من الانسجام بين مصالح الإدارة وحملة الأسهم. بهذه الطريقة، تتحوّل الشركات العائلية إلى مركز تفرّد في عالم الأعمال، حيث تجمع بين الرؤية الطويلة والهوية الواضحة والقدرة على مراقبة الإدارة بفعالية، مما يجعلها تتمتع بميزة تنافسية تعزز استمراريته واستقرارها في السوق.

وخلافاً لنظرية الوكالة يرى بعض الباحثين أن أغلب الشركات العائلية يعمل بها المديرون التنفيذيون والمديرون المساهمين كمراقبين لإعتقادهم بأن الشركة تمثل إمتداداً لهم ، وبالتالي استمرار صحة الشركة مرتبطاً بإدارتهم السليمة لها ؛ وهذا ما ينطبق على نظرية الإشراف التي ترى أن المساهمين المشرفين يزيدون من فائدتهم حيث يحققون أهدافاً تنظيمية بدلاً من تحقيق مصالح ذاتية (Nwokeji,2021).

ومن ناحية أخرى أشارت بعض الدراسات لسلبيات هذا النوع حيث يحيطها العديد من المخاطر مثل النزاعات التي قد تنشأ بين أفراد العائلة ، بالإضافة إلى تعقد الأمور في حالة نمو الشركة والتي ستؤثر لاحقاً في معادلة المالك و المدير، الأمر الذي يستدعي الحاجة إلى أنظمة رسمية تضبط العلاقات بين الأجيال القادمة والمديرين من غير (صالح و محروس ،2022م). وعليه يرى (Qasem (2024) أن الشركات العائلية ماهي إلا شكلاً مؤسسياً غير فعال وغير مريح ، مستنداً في ذلك إلى أن العائلة المساهمة قد تعمل على تحقيق أهداف ومصالح خاصة بها والتي قد تتعارض مع مصالح باقي المساهمين في حالة إمتلاكهم لعدد أكبر من الاسهم ومن ثم زيادة حصتهم في التوزيعات وهنا تظهر مشكلة الوكالة المعاصرة (Recent agency problem) ، بالإضافة إلى اللجوء بتعيين بعض الأقارب في مناصب إدارية وتنفيذية الذين قد ينقصهم الخبرة مما يؤثر سلبياً على أدائها المالي ، وأيضاً قد يتجنب الملاك للسياسات المحاسبية التي من شأنها زيادة درجة الإفصاح والشفافية في التقرير المالي حول مدى تطبيق آليات الحوكمة ، وذلك لإخفاء سيطرتهم على الإدارة أو لضعف الطلب على المعلومات من طرف خارجي (صالح و محروس ،2022م). يؤيد هذا الرأي بعض الوقائع والتي كانت شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري أحدها. حيث أصدرت هيئة السوق المالية، قرارها المتضمن إلغاء إدراج الأوراق المالية لتلك الشركة وقالت الهيئة في بيان لها إن هذا القرار جاء بناءً على نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30)، والفقرة الفرعية (15) من الفقرة (أ) من المادة السادسة والثلاثين من قواعد الإدراج " والذي جاء بعد إعلان شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري في موقع شركة السوق المالية السعودية "تداول" إفلاسها (أرقام، 2021)

وبناء على ما تقدم يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:-

1. ما هو تأثير خصائص لجنة المراجعة (الحجم، الاستقلالية، المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية، الازدواجية، المكافآت، والملكية) على الأداء المالي (العائد على حقوق الملكية وربحية السهم) للشركات السعودية المساهمة المدرجة غير المالية.
2. ما هي علاقة خصائص المنشأة (حجم المبيعات ، حجم المنشأة ، نمو المنشأة، الرافعة المالية ، الحوكمة) بالأداء المالي.
3. ما هو الأثر المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة (الحجم، الاستقلالية، المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية، الازدواجية، المكافآت، والملكية) والأداء المالي (العائد على حق الملكية وربحية السهم) للشركات السعودية المساهمة المدرجة غير المالية.

أهداف البحث وأهميته:

1. الأهمية العلمية: تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من خلال السعي لمعرفة ما إذا كان جودة الأداء المالي يرتبط بكل هيكل الملكية العائلية وخصائص لجنة المراجعة ، وبالتالي توضيح التأثير المباشر لخصائص لجنة المراجعة على كل من الأداء المالي وهيكل الملكية العائلية ، والتأثير الغير مباشر لخصائص لجنة المراجعة على الداء المالي في ظل الملكية العائلية كمتغير معدل للعلاقة . ومن ثم تسهم هذه الدراسة تعزيز فهمنا لأهمية هيكل الملكية في سياق الحوكمة الشركاتية وتأثيره على تحقيق أهداف الشركة والمساهمين بشكل عام وهذا الهدف لم يتم دراسته سابقا على حد علم الباحث كما يعد موضوع الدراسة من المواضيع المهمة التي لم يتم التطرق إليها كثيراً من قبل الباحثين والدارسين في هذا المجال ، وقد شملت خصائص لجنة المراجعة كلا من الحجم، الاستقلالية، المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية، إزدواجية العضوية، المكافآت، والملكية. لذا تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إطار متكامل لمتغيرات الدراسة ومن ثم المساهمة في إثراء المراجع في المكتبات العربية التي يمكن الاستعانة بها والرجوع إليها.

1. الأهمية العملية: تتسم هذه الدراسة بأهمية عملية بارزة نابعة من تحليل عميق للعلاقة بين هيكل الملكية وأداء الشركات، ويظهر هذا الأهمية من خلال عدة جوانب، حيث تأتي الدراسة لتلبية حاجة حيوية في فهم تأثير هيكل الملكية، خاصة العائلية، على أداء الشركات. ويتيح ذلك للقادة الاقتصاديين وصناع السياسات فهم كيف يمكن تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الاستدامة. أما على صعيد الشركات، فتوفر الدراسة رؤى قيمة حول كيفية تحسين أداءها المالي من خلال هيكل الملكية. فيعزز هذا الفهم القدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة، مما يعزز القدرة على المنافسة وجذب الاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الدراسة تحفيزاً للمستثمرين لتوجيه اهتمامهم نحو الشركات ذات الهيكل العائلي، نظرًا للتأثير الإيجابي المتوقع على الأداء. ذلك يعزز الثقة في السوق ويشجع على زيادة استثمارات رأس المال في المملكة العربية السعودية. الخلفية النظرية للبحث :-

تُعد العلاقة بين هيكل الملكية والأداء المالي بشكل عام ذات أهمية كبيرة، حيث يؤثر هذا التفاعل على مصالح مختلف أطراف العلاقة داخل الشركات. فأظهرت الدراسات أن الأداء المالي يتفاوت بناءً على نوعية هيكل الملكية، والذي يشمل تركيز الملكية، والملكية الأجنبية، والملكية المؤسسية، والملكية العائلية. وتشير الدراسات إلى أن هيكل الملكية العائلية يعد الهيكل السائد، حيث كشفت دراسات العناتي (2016)، ، (Alruwaili (2024) عن أهمية بارزة للهيكل العائلي. ووفقاً للدراسة تصل نسبة الشركات العائلية في الولايات المتحدة إلى حوالي 90%، ويظهر أيضاً أن أكثر من ثلثي الشركات في مناطق شرق آسيا وأوروبا الغربية تعتبر شركات عائلية. أما في المملكة العربية السعودية تشكل الشركات العائلية حوالي ثلثي الشركات الفعّالة، بما يعادل 32% من إجمالي الشركات النشطة في المملكة.

هذا من جانب؛ ومن جانب آخر إعتمدت أغلب الدراسات عند تفسير أداء الشركات العائلية وعوامل التأثير فيه على مجموعة من النظريات المتباينة، حيث أشارت الدراسات، (2020) Dzomiram، إلى نظرية الوكالة والتي تستند على فكرة الفصل بين الإدارة والملكية، فيتم تفويض إدارة الشركة وسير أعمالها للفريق الإداري. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي تناقض المصالح

بين المديرين وحملة الأسهم العادية إلى تأثير قرارات الإدارة، مما يبرز أهمية هيكل الملكية في تحديد الأداء المالي. يشير بعض الباحثين إلى أن مساهمي الشركات العائلية هم في الواقع مدراء تنفيذيين، وبالتالي يكون لديهم دافع قوي لتحسين الأداء المالي. بالإضافة إلى ذلك، يظهر توازن المصالح بين المالكين والمديرين داخل هذه الشركات، مما يجعل هيكل الملكية العائلية أداة فعالة للحوكمة الشركات، وبالتالي تقليل مشكلة الوكالة عن طريق تركيز الملكية في أفراد العائلة والتقليل من التضارب بين المالكين والمديرين

أما الآونة الأخيرة اكتسبت نظرية الإشراف اهتماماً كبيراً بين الباحثين في الشركات العائلية، حيث تفترض النظرية إن روابط القرابة بين المساهمين والمديرين قد تساهم في خلق وزيادة الأداء المالي في الشركة استناداً إلى اكتساب المديرين الذين يقومون بدور الإشراف فائدة أعلى من المدير التنفيذي حسب نظرية الوكالة التي ترى ان بعض المديرين التنفيذيين الوكلاء عن المساهمين قد يتجهون إلى السعي في تحقيق مصالح شخصية لهم من خلال استغلال مناصبهم بالشركة على حساب مصالح المساهمين وهذا قد يؤثر على تنمية ثروة المساهمين بشكل عام ، لذا ترى نظرية الإشراف إن المصالح بين المالكين والمديرين قد تتماشى بشكل جيد داخل الشركات العائلية وبالتالي يمثل هيكل الملكية العائلية أداة الحوكمة الجيدة في الشركة ومن ثم تقليل تكاليف الوكالة .

كما تفسر نظرية أصحاب المصالح جزء من العلاقة ، حيث تقوم هذه النظرية على أساس تواجد مصالح مشتركة بين الشركة والعديد من أصحاب المصالح ، بحيث تعمل كل فئة على تحقيق أهدافها ومصالحها والتي قد تتعارض مع أهداف ومصالح الفئة الأخرى ، وهنا يعتمد بقاء الشركة واستمرارها مستقبلا على مدى قدرتها في تحقيق التوازن بين منافعها الذاتية وأهداف باقي الأطراف (المالكين والمديرين التنفيذيين).

الدراسات السابقة وبناء فرضيات الدراسة :-

تعد لجنة المراجعة أحد اللجان التي يتم تشكيلها بقرار من الجمعية العامة العادية للشركة، سواء من المساهمين أو من غيرهم، وفقاً للوائح الحوكمة في المملكة العربية السعودية (2022). نصت اللوائح على اختصاصات وصلاحيات ومسؤوليات لجنة المراجعة، حيث تُكَلَّف بمراقبة أعمال الشركة وضمان سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية.

فُتُعرف لجنة المراجعة من قبل المختصين على أنها لجنة يتم تعيين أعضائها من قبل إدارة الشركة، تعمل كوسيلة اتصال بين المراجع الخارجي ومجلس إدارة الشركة. يتوقف نجاح لجنة المراجعة في أداء مهامها على توفر مجموعة من الخصائص في أعضائها، مما يمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة وفعالية وتحقيق أهداف اللجنة (عبد اللطيف، 2020). وتُعتبر لجنة المراجعة أحد أركان الحوكمة المؤسسية التي تهدف إلى تعزيز الرقابة على الأنظمة وسير الإجراءات الداخلية، بهدف تحسين الأداء بشكل عام (الريان، 2020).

كما أكدت لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية على أهمية الدور الرقابي للجان المراجعة في الشركات المساهمة. وقدمت نصوصاً تشريعية تتناول بعض الخصائص الضرورية لتلك اللجان، مثل الحجم والاستقلالية والتأهيل المالي والمحاسبي. تلزم هذه النصوص الشركات بالالتزام بها وتقديم تقارير دورية حولها في تقاريرها السنوية ، وفيما يلي خصائص لجان المراجعة :-

خصائص لجنة المراجعة :-

1- حجم لجنة المراجعة:

أظهرت بعض الدراسات أن تحديد حجم لجنة المراجعة يرتبط بعوامل متعددة، منها الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية، وحجم مجلس الإدارة، وطبيعة الأنشطة المحاسبية والتدقيق داخل الشركة. كما أوضحت اللوائح التنظيمية في المملكة العربية السعودية أن لجنة المراجعة يجب أن تضم ما بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء. بناءً على ذلك، توجد آراء متباينة حول تأثير حجم لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات (Anasweh (2021)، (باجاخر وآخرين، 2018). وبناء على ذلك تباينت الآراء حول العلاقة بين حجم لجنة المراجعة والأداء المالي للشركة.

فأشارت دراسة الريان (2020) على أن زيادة أعضاء لجان التدقيق قد يساهم في زيادة الإشراف على التقارير المالية مما ينعكس إيجابياً على الأداء المالي للشركة ومن ثم زيادة أرباحها ، وهذا ما توصلت إليه دراسة، (Singhania 2024) فأكدت على وجود علاقة إيجابية مرتفعة بين عدد الأعضاء - حجم اللجنة - والربحية ، ودراسة الداوود (2023م) التي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لعدد أعضاء لجنة المراجعة على قيمة الشركات، مستندة في ذلك على أنه كلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة زاد تنوع المهارات والمعرفة، وبالتالي زادت جودة عملية المراجعة؛ مما ينعكس إيجاباً على أداء الشركة، وبالتالي على قيمتها السوقية . ومن جانب أخرى أثبتت دراسة عبداللطيف (2020) على أنه كلما زاد حجم لجنة المراجعة كلما ساهم ذلك في تقليل ممارسات إدارة الأرباح مستندة في ذلك على صعوبة اكتشاف الغش والمخالفات المحاسبية من قبل لجنة المراجعة ذات الحجم الصغير. في حين قدمت بعض الدراسات لنتائج معاكسة حيث أشارت، (Alkhazaleh 2024) إلى إن حجم اللجنة الكبير قد يكون أقل فعالية ، وذلك لإفتراض كل عضو أن الأعضاء الآخرين سوف يقومون بواجبهم الرقابي لكثرة عددهم، بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى إجماع في المجالس الكبيرة ، ومن ثم وجود علاقة سلبية بين حجم المجلس والرقابة اللازمة ، وهذا ما أكدت عليه دراسة (Alshareef, 2024) ، كما ترى بعض الدراسات أنه يتوجب أن يكون حجم لجنة المراجعة مناسباً وكافياً بشكل يتيح توافر وتبادل الخبرات والقيادات والمهارات باللجنة ليحقق في النهاية كفاءة وفعالية لجان المراجعة ومن ثم تحقيق الهدف من وجودها (نوبجي ، 2017).

2- استقلالية لجنة المراجعة :

تعكس استقلالية لجنة المراجعة قدرتها على اتخاذ قرارات موضوعية وحيادية بعيداً عن أي تأثيرات خارجية، حتى إذا كانت تلك القرارات تتعارض مع مصالح الإدارة العليا للوحدة الاقتصادية. ويتم قياس مستوى الاستقلالية في اللجنة بناءً على عدد أعضائها غير التنفيذيين (Alnor , 2024) ، ونصت لائحة الحوكمة السعودية على ضرورة تواجد عضو مستقل واحد على الأقل في لجنة المراجعة، وأن يكون رئيسها عضواً مستقلاً وألا تضم أيًا من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين ، كما نصت في الفقرة (د) على عدم إيجاز من يعمل أو كان يعمل خلال آخر سنتين في الإدارة التنفيذية

أو المالية أو لدى مراجع حسابات الشركة أن يكون عضواً في لجنة المراجعة (لائحة حوكمة الشركات، 2022)، ومن ثم تُعد خاصية الاستقلال من أهم الخصائص التي يجب توافرها في لجنة المراجعة نظراً لما تمثله من ركيزة أساسية لكفاءة وفاعلية أداء الدور الرقابي للجنة (نويجي، 2017)، حيث يفضل دائماً إستقلالية عملية المراجعة بسبب ما تلعبه من دور إشرافي غير مرتبطة بأية مصالح والذي يؤدي في النهاية إلى تحسين أداء الشركة، عبداللطيف، 2020). ومن ثم إعتبرت دراسة (Alshareef, 2024) أن استقلالية لجنة المراجعة هي إحدى الخصائص الرئيسية وهي إلزامية للجنة المراجعة وذلك لضمان جودة المعلومات المالية، ومن ثم تعتبر اللجنة التي تضم عدداً أكبر من المديرين غير التنفيذيين أكثر استقلالية من تلك التي تضم عدداً أكبر من التنفيذيين، مستند ذلك إن استقلالية اللجنة توسع من قدراتها وتقلل من مشكلة الوكالات (Nwokeji, 2021) وفي ذات السياق أكدت دراسة الريان (2020) وجود أثر إيجابي لمتغير استقلالية لجان التدقيق على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية وربحية السهم. من نواحي أخرى اختلف في تأثير إستقلالية لجنة المراجعة من قبل دراسات سابقة، حيث توصلت دراسة مليجي (2020) إلى أن استقلالية الاعضاء تؤثر تأثيراً معنوياً على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية ومن ثم الحصول على تقارير مالية ذات ثقة، بينما توصلت دراسة فلاتة (2021) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجنة المراجعة واستدامة معاملات الشمول المالي بالمصارف السعودية ومن ثم عدم تأثيره على الأداء المالي.

3- المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة :-

تُعد المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية من الخصائص الأساسية التي تكمل خاصية الاستقلال في لجنة المراجعة، حيث تمكّنها هذه المهارات من أداء المهام الرقابية والإشرافية الموكلة إليها بكفاءة. ومن الضروري أن تتمتع اللجنة بمستوى كافٍ من الخبرة لضمان تنفيذ تلك المهام بشكل فعّال (نويجي، 2017). ومن ثم يعتبر وجود خبير مالي في لجنة المراجعة أحد الأدوات التي تعمل على تقرير كفاءة لجنة التدقيق وهي السمة الرئيسية التي تضمن التشغيل الفعال للمراقبة على التقارير المالية، حيث أوصت لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية على أن تواجد عضو

واحد على الأقل مختص بالشؤون المالية والمحاسبية (لائحة حوكمة الشركات، 2022)، تأتي هذه التوصية متماشية مع توصيات لوائح حوكمة أخرى لدول أجنبية مثل المملكة المتحدة والتي أوصت بضرورة تواجد عضو واحد على الأقل في لجنة المراجعة يتمتع بخبرة مالية حديثة وملائمة تساعده في فهم طبيعة المراجعة وتقرير الشركة، ومن ثم المساهمة في تحسين فعالية عمل لجنة المراجعة وذلك من خلال طرح التساؤلات والاستفسارات التي تهيئ أعضاء لجنة المراجعة العمل بشكل أفضل وأعمق، مما يضمن جودة عالية للتقارير المالية (عبداللطيف، 2020)، وهذا ما أكدت عليه دراسة الداوود (2023م) حيث أشارت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي وليس معنوياً لخبرة لجنة المراجعة على قيمة الشركات قد يعزى إلى عدم التزام الشركات بالمادة رقم 45 من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية السعودية. ومن ثم إذا كانت الشركات غير ملتزمة بهذه المادة ولم يكن لديها عضو في اللجنة يمتلك الخبرة اللازمة في هذه المجالات، فقد يؤثر ذلك سلباً على الأداء المالي وبالتالي على قيمة الشركة، كما أشارت دراسة (Nwokeji, 2021) إلى أن وجود موظفين مناسبين يتمتعون بالدرجات المناسبة من المعرفة يمكن ان يساعد في الأداء المالي للشركة بشكل كبير، حيث أن وجود متخصص في المحاسبة أو الشؤون المالية سيساعد الشركة في تجنب الأخطاء المحاسبية، وكذلك الأمر وجود خبراء ماليين في اللجنة سوف يساعد على تقليل التضارب بين الإدارة والمراجعين الخارجيين ومن ثم تحسين التقارير المالية وغير المالية. في حين خلصت بعض الدراسات إلى نتائج معاكسة، حيث أظهرت دراسة (Anasweh 2021) أن الخبرة المالية لعضو لجنة المراجعة أثرت سلباً على العائد على الأصول، وهذا من شأنه التأثير بالسلب على الأداء المالي، كما أكدت دراسة هزاع (2018) على أهمية تمتع أعضاء لجنة المراجعة بمؤهلات وخبرات خاصة تمكنهم من القيام بوظائفهم بكفاية وفعالية حيث تعطيهم القدرة على تحليل المخاطر وتقييمها و إعداد تقارير مالية جيدة تسهم في دعم المؤسسات، كما تساعد الخبرة العملية بشكل عام أعضاء لجنة المراجعة في متابعة أنظمة الرقابة الداخلية ومن ثم تسهم في ارتفاع كل من مستوى التزامهم بتنفيذ إجراءات الأنظمة الرقابية، وقدراتهم على فهم المعالجة المحاسبية (الريان، 2020)، وأكد على ذلك ما توصلت إليه دراسة (Abdulaziz 2020) حيث أشارت إلى أن استقلالية

وخبرة لجنة التدقيق العملية هما المحركان الرئيسيان لتعزيز الأداء المالي.

4- إزدواجية عضوية أعضاء لجنة المراجعة :-

يُعد الفصل بين دور المراجعة والمهام الإدارية من السمات البارزة للجان المراجعة في الشركات المساهمة، حيث يؤدي كل منهما وظائف مختلفة تسهم في تعزيز النزاهة المالية. يساعد هذا الفصل على تطبيق سياسات محاسبية متحفظة، مما يضمن استقرار الوضع المالي للشركة وجودة تقاريرها المالية. كما يدعم وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يعتمد على سياسات محاسبية دقيقة ومتوازنة، مما يحمي مصالح الشركة والمساهمين. في المقابل، قد يؤدي دمج هذه المهام إلى تمكين الأفراد من التحكم في المعلومات المتاحة وتوجيهها بطريقة تخدم أهدافهم الخاصة، مما يهدد شفافية العمليات الإدارية (مليجي، 2020). لذا ترى لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية عدم الدمج بين مهام المراجعة واي مهام إدارية أخرى من قبل شخص واحد، حيث نصت على أن لا تضم اللجنة أياً من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين ، كما لا تضم لعضوية اللجنة من يعمل أو كان يعمل خلال السنتين الماضيتين في الإدارة التنفيذية أو المالية (لائحة حوكمة الشركات 2022).

وقد أكدت دراسة (Javeed and Ong (2021) على وجود تأثير لازدواجية العضوية لأعضاء لجنة المراجعة – التدقيق المشترك - على صحة التقارير المالية المعدة ورجحت ذلك إلى وجود مصلحة مشتركة، كما توصلت أيضا لوجود تأثير سلبي لازدواجية المديرين في التدقيق على العوائد المحاسبية في شركات التمويل.

5- مكافآت لجنة المراجعة :-

توجد آراء متباينة حول تأثير المكافآت والعوائد المالية التي يحصل عليها أعضاء لجنة المراجعة على نزاهة تقاريرهم المالية. فالبعض يعتقد أن هذه العوائد قد تؤدي إلى تقليل موضوعية الأعضاء في ممارسة دورهم الرقابي، مما قد ينعكس سلباً على جودة التقارير المالية. ويُفسر ذلك بإمكانية تجاهل الأعضاء لبعض التجاوزات أو السلوكيات الإدارية التي تهدف إلى تحقيق مصالح خاصة، وهو ما يُضعف من دقة وشفافية التقارير المالية ، وهذا ما توصلت إليه دراسة (Azeez, 2024) وفي

ذات السياق أكدت دراسة (Qaderi, 2024) على نتائج عكسية لمكافآت لجنة المراجعة حيث توصلت إلى أعضاء أن تأثير المكافآت التي يحصل عليها لجنة المراجعة ذات تأثير غير جوهري على عمليات تعديل القوائم والتقارير المالية أي عدم وجود علاقة ارتباط بين تلك المكافآت وعمليات تعديل القوائم المالية ، مرجع ذلك إلى أن ارتفاع المكافآت التي يحصل عليها أعضاء اللجنة قد يخلق نوع من الروابط الشخصية مما يؤثر على موضوعيتهم واستقلالهم، وهذا ما اتفقت عليه دراسة مليجي (2020) حيث أشارت إلى عدم وجود علاقة إرتباط موجبة بين مكافآت أعضاء لجنة المراجعة واستلام الشركة لتقرير مراجعة نظيف وذلك نتيجة التفاوض عن بعض الممارسات الانتهازية للإدارة والتي من شأنها التأثير على جودة التقارير المالية ولذلك أوصت لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية أن تقوم الجمعية العمومية للشركة بناء على اقتراح من مجلس الإدارة بإصدار لائحة عمل لجنة المراجعة على أن تشمل ضوابط وإجراءات عمل اللجنة بما فيها مكافآتهم (لائحة حوكمة الشركات ،2022). وفي المقابل أكدت بعض الدراسات وجود نتائج إيجابية لآثر مكافآت أعضاء لجنة المراجعة حيث أشارت دراسة (Elmashtawy et al, 2024) بوجود علاقة إيجابية بين ما يحصل عليه أعضاء لجان المراجعة من عوائد نقدية والرقابة على عمليات التقارير المالية .

6- ملكية أعضاء لجنة المراجعة :-

تُشير ملكية أعضاء لجنة المراجعة إلى الحصة أو الأسهم التي يمتلكها الأعضاء في الشركة التي يشرفون على مراجعة عملياتها وتقاريرها المالية. وتُعتبر هذه الملكية أحد العوامل المؤثرة على استقلالية اللجنة، حيث يمكن أن تؤدي إلى تعارض المصالح إذا كانت قرارات الأعضاء متأثرة بمصالحهم الشخصية كمساهمين ، وهنا اختلفت الآراء حول تأثير ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم الشركة بالسلب على جودة التقارير المالية ومن ثم على الأداء المالي للشركات ، حيث توصلت دراسة (Alsultan 2024) إلى أن ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم الشركة يرتبط سلباً بجودة التقارير المالية أي وجود تأثير سلبي لملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم الشركة ومن ثم التأثير السلبي على الأداء المالي وجودة الأرباح ، وتأكيدا على ما توصلت إليه الدراسة السابقة أشارت دراسة (Boshnak 2024) إلى إرتباط ملكية أعضاء لجنة المراجعة إيجابياً بالغش والتلاعب

في القوائم المالية مرجعاً ذلك إلى أنه في ظل نظرية الوكالة مع فقد أعضاء لجنة المراجعة إلى الاستقلالية قد يزداد الدافع لديهم نحو تعظيم منافعهم الذاتية على حساب مصالح المساهمين ومن ثم إنعكاس ذلك على جودة التقارير المالية ومدى إستلام الشركة لها نظيفة لا يمسها شبهوات. من جهة أخرى، توصلت دراسة (Abdelmoneim, 2024) إلى نتائج معاكسة حيث أشارت إلى وجود علاقة موجبة بين ملكية أعضاء لجنة المراجعة للأسهم في الشركة وقدرتها على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مرجع ذلك إلى أن ملكية أعضاء اللجنة قد تجعلهم يتغاضون عن إدارة الشركة لأرباحها.

7- الملكية العائلية والأداء المالي :

توجّه الأكاديميون والمستثمرون وصنّاع السياسات نحو دراسة العلاقة بين هيكل الملكية والأداء المالي يعكس أهمية هذا الموضوع في فهم فعالية نظام الحوكمة البديلة. إن شركات ملكية الشركة تلعب دورًا بارزًا في بناء الاقتصاد الوطني، وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. يُعتبر هيكل الملكية من المحددات الحيوية التي تسهم في تحسين أداء الشركة، حيث يعكس بشكل ملموس طبيعة الملاك وخصائصهم في رأس المال. (Azeez, 2024)

إن توظيف هيكل الملكية كأداة لفهم العلاقة بين ملكية الشركة وأدائها المالي يعزز فهمنا لكيفية تأثير هيكل الملكية على قرارات الإدارة وسلوكياتها في ظل تفاوتات الملكية. كما يتيح لنا تحليل هيكل الملكية إلقاء الضوء على دور المساهمين وتأثيرهم على سياسات الشركة واستراتيجياتها ، ومن ثم معرفة مدى التزام الملاك بتحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية للشركة على المدى البعيد. ففهم العلاقة بين هيكل الملكية والأداء المالي يعزز القدرة على تطوير نماذج حوكمة فعالة تعزز النمو الاقتصادي وتعمل على تعظيم قيمة الشركة. كما يتطلب ذلك أيضًا فحصًا دقيقًا لأنواع هياكل الملكية المختلفة وتأثيرها المحتمل على سلوك الشركة وأدائها. وهذا ما أشارت له دراسة الداود (2023م).

وتعتبر الشركات العائلية من أبرز أشكال التركيز في هيكل الملكية، حيث يُعرّفها (Qaderi, 2024) على أنها الشركة التي يكون مؤسسها أو أحد أفراد عائلته هو رئيس مجلس الإدارة، أو مدير تنفيذي، أو عضو في مجلس الإدارة. يمكن أيضًا أن يكون هناك أكثر من شخص في نفس العائلة يمتلكون

أسهمًا فيها، ويكون نسبة الملكية لديهم 5% على الأقل من أسهم الشركة. وأشارت الدراسات الحديثة إلى أن الشركات التي تتحكم فيها العائلات تظهر أداءً أفضل وتحمل قيمة أعلى مقارنةً بالشركات غير العائلية. في مؤشر Standard & Poor's 500، تبين أن الشركات ذات الملكية العائلية تتفوق على الشركات الغير عائلية بنسبة 6.65% في العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين. كما أن الملكية العائلية تحمل نسبة أعلى من السوق إلى رأس المال (Habtoor, (2024) هذا الاتجاه تم تأكيده في دراسة (Qaderi, (2024)، والتي اظهرت نتائجها وجود أثرًا إيجابيًا للملكية الداخليين ومساهمة الحكومة على أداء الشركات. وفي سياق متصل، أشارت دراسة (Alsultan (2024) إلى أثر إيجابي لتركيز الملكية على الأداء المالي، حيث ارتبط هذا التركيز بمعدل العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين والقيمة السوقية. علاوة على ذلك، أكدت دراسة (Alshareef, (2024) وجود علاقة طردية معنوية بين هيكل الملكية العائلية ومستوى الإفصاح. هذا يشير إلى أن زيادة نسبة الملكية العائلية قد تؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح، مما يُظهر قدرة أفراد العائلة على مراقبة أداء الإدارة وتحسين أداء الشركة وفيما يتعلق بالجانب الثاني من العلاقة، ألا وهو الأداء المالي الذي يعكس مدى تحقيق الشركة لأهدافها المسطرة وقدرتها على استغلال الموارد المتاحة وتحقيق الربح. يتم قياس هذا الأداء من خلال مؤشرات مالية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم (2024)، Boshnak. تشير الأبحاث إلى وجود ارتباط إيجابي بين الملكية العائلية والأداء الثابت، وتظهر هذه الارتباطات بشكل أكبر عندما يكون أفراد العائلة يشغلون مناصب إدارية كرؤساء تنفيذيين أو مدراء. وعلى الجانب الآخر، قد يكون للملكية العائلية تأثير سلبي إذا لم يشارك أحد أفراد العائلة في المناصب الإدارية. في هذا السياق، أشارت (Qaderi, (2024) إلى أن تأثير الملكية العائلية يظهر عندما تتزامن مع السيطرة الفعالة للأسرة على الشركة. من ناحية أخرى، أكدت دراسة (Azeez (2024)) وجود تأثير إيجابي لتركيز الملكية على الأداء المالي للشركات، وهذا يتجلى في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية. بهذا يُظهر البحث القائم أن التفاعل بين هيكل الملكية والأداء المالي يتأثر بطبيعة ودور العائلة في الإدارة

والسيطرة على الشركة، حيث يبرز دور أفراد العائلة كمسؤولين تنفيذيين كعامل إيجابي في تحسين الأداء المالي.

وفى ضوء ما سبق يستخلص الباحث مايلي:

دعمت بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية بين خصائص لجنة المراجعة والاداء المالي ، بينما أنفقت بعض الدراسات الأخرى على سلبية تلك العلاقة ، وسوف يتناول الباحث تلك الاتجاهات وفقا لما يلي:

1. تشير الدراسات إلى تأثير إيجابي لعوامل متعددة تتعلق بلجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات. فقد أظهرت الأبحاث أن زيادة عدد أعضاء اللجنة يُعزز من تنوع المهارات والمعرفة، مما يحسن جودة المراجعة وينعكس إيجابيًا على الأداء المالي (الريان، 2020؛ عبد اللطيف، 2020؛ الداود، 2020؛ نويجي، 2017؛ الداود، 2023؛ Singhania, 2024). كما تسهم استقلالية اللجنة في ضمان جودة المعلومات المالية وتقليل مشكلات الوكالة (الريان، 2020؛ المليجي، 2020). بالإضافة إلى ذلك، بينت دراسة (Elmashtawy et al. (2024) أن مكافآت أعضاء اللجنة تعزز من جودة التقارير المالية والأداء المالي. وفيما يتعلق بالملكية، أكدت دراسة (Abdelmoneim (2024 أن ملكية أعضاء اللجنة تساعد في تقليل ممارسات إدارة الأرباح، بينما أثبتت دراسات أخرى أن الملكية العائلية تُحسن الأداء المالي للشركات عبر تأثير هيكل الملكية على طبيعة الملاك وحصصهم (Azeez, 2024؛ Alshareef, 2024). كما أكدت أبحاث أن المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة تُسهم بشكل كبير في تنفيذ مهام الرقابة والإشراف بكفاءة، مما يعزز الأداء المالي للشركات (هزاع، 2018؛ الريان، 2020؛ Abdulaziz, 2020؛ Nwokeji, 2021).

في المقابل أشارت بعض الدراسات إلى غياب العلاقة الإحصائية بين استقلالية لجنة المراجعة والأداء المالي للشركات، كما في دراسة فلاتة (2021). من جهة أخرى، اعتبرت دراسات أخرى أن العلاقة قد تكون سلبية، حيث يؤدي ارتفاع قيمة المكافآت التي يحصل عليها أعضاء اللجنة إلى نشوء روابط شخصية تؤثر على موضوعيتهم واستقلاليتهم، مما ينعكس سلبيًا على الأداء المالي للشركة، كما ورد في أبحاث (Qaderi (2024، Azeez (2024، والمليجي (2020). وبالنسبة لملكية

1. أعضاء لجنة المراجعة، أظهرت بعض الدراسات، مثل (Boshnak (2024) و(AlSultan (2024)، أن هذه الملكية قد تؤثر سلبيًا على جودة التقارير المالية والأرباح، مما يؤدي إلى تراجع الأداء المالي. وفي السياق ذاته، أشارت دراسة (Qaderi (2024) إلى أن ملكية العائلة قد يكون لها تأثير سلبي على الأداء المالي في حال عدم وجود أفراد من العائلة في المناصب الإدارية للشركة. وفيما يتعلق بحجم اللجنة، توصلت دراسات مثل (Alshareef (2024) و(Alkhazaleh (2024) إلى أن الحجم الكبير للجنة قد يكون له تأثير سلبي على الأداء المالي، نظرًا لصعوبة التوصل إلى إجماع في اللجان الكبيرة، مما يضعف فاعليتها. كما خلصت دراسة (Anasweh (2021) إلى أن الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة قد تؤدي إلى تأثير سلبي على العائد على الأصول، وبالتالي على الأداء المالي للشركة. كما أشارت بعض الدراسات إن ازدواجية لجان المراجعة (التدقيق المشترك)، (Javeed and Ong (2021) ولائحة حوكمة الشركات (2022)، إلى أن هذه الممارسة يمكن أن تؤثر سلبيًا على دقة التقارير المالية وجودة التدقيق، مما يضعف الأداء المالي للشركات .

تعتمد الدراسة الحالية على تفسير العلاقة بين الملكية العائلية والأداء المالي للشركات من خلال الاستناد إلى نظرية الإشراف، حيث تؤكد هذه النظرية على أهمية دور الملكية العائلية في تحسين الأداء المالي للشركات، فيتميز المديرون في الشركات العائلية بالارتباط الوثيق بمصالح الشركة، مما يدفعهم للقيام بدور إشرافي فاعل يتجاوز السعي لتحقيق مصالح شخصية بحتة. بخلاف المديرين التنفيذيين في الشركات ذات الملكية غير العائلية، الذين يُنظر إليهم وفقًا لنظرية الوكالة كممثلين عن المساهمين وقد يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية قد تتعارض مع تنمية ثروة المساهمين. في الشركات العائلية، يتماشى المديرون المالكيين مع المصلحة العامة للشركة، مما يقلل من الفجوة بين المديرين والملاك، ويُساهم في تعزيز فعالية الحوكمة وتقليل تكاليف الوكالة. فنظرية الإشراف تُبرز أن المديرين في الشركات العائلية لا يعملون كوسطاء أو وكلاء عن المساهمين فقط، بل يتصرفون كمالكيين يسعون إلى حماية وتنمية ثروتهم من خلال تحسين الأداء المالي للشركة ((Alkhazaleh (2024). وبالتالي، يُصبح هيكل الملكية العائلية أداة فعّالة لتحقيق حوكمة جيدة، حيث يضمن التزام المديرين بأهداف الشركة ويدعم الأداء المالي على المدى الطويل.

1. كما أن الملكية العائلية تُعزز من الانسجام الداخلي للشركة وتُقلل من تضارب المصالح، مما يؤدي إلى بيئة عمل مستقرة تعزز من إنتاجية الشركة وربحيته. وفي المقابل، تختلف الدراسة الحالية مع نظرية أصحاب المصالح، التي تنطلق من افتراض وجود شبكة معقدة من المصالح المشتركة بين الشركة ومختلف أصحاب المصالح، مثل الموظفين، العملاء، الموردين، والمجتمع المحلي. وفقاً لهذه النظرية، تسعى كل فئة لتحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة، والتي قد تتعارض أحياناً مع أهداف الشركة أو مع بعضها البعض. على سبيل المثال، قد يسعى الموظفون إلى زيادات في الرواتب وتحسين ظروف العمل، بينما يركز المستثمرون على زيادة العوائد المالية، ما يؤدي إلى تضارب بين الأطراف المختلفة. وتُشير نظرية أصحاب المصالح إلى أن الشركات تحتاج إلى تحقيق توازن بين هذه المصالح المتضاربة لضمان بقائها واستدامتها. ومع ذلك، ترى الدراسة أن هذا التوازن قد يكون صعب التحقيق، خاصة في سياقات الملكية العائلية، حيث تكون الأولوية لتحقيق مصالح العائلة المالكة. لذا، يُظهر هيكل الملكية العائلية تفوقاً عند النظر إليه من منظور نظرية الإشراف، حيث تنسجم مصالح المديرين والملاك مع الأداء المالي للشركة، بينما قد تواجه نظرية أصحاب المصالح تحديات أكبر نتيجة تضارب الأولويات بين مختلف الأطراف.

منهجية وإجراءات البحث :

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملائمته لطبيعة الدراسة ولكونه الأكثر استخداماً في دراسة مشكلة البحث. عرف المنهج الوصفي التحليلي بأنه المنهج الذي يقوم بالبحث عن أوصاف دقيقة للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة، ثم يقوم بجمع الحقائق والبيانات الكمية أو الوصفية عن الظاهرة المحددة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً لإستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة ، وقد تم استخدام هذا المنهج بناء على دراسة (باجار وآخرون، 2020؛ الريان، 2020)، أما بيانات الدراسة فتم جمعها من خلال الاعتماد على مصادر ثانوية وبشكل خاص على البيانات المالية المنشورة في قوائم الشركات المدققة والمنشورة والإيضاحات المتممة، وأيضاً تقرير مجلس الإدارة للشركات عينة الدراسة والمتاحة على مواقعها الإلكترونية، وموقع أرقام وموقع السوق المالية (تداول) .

متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

وظف الباحث مجموعة من المقاييس لمتغيرات الدراسة وذلك بالإستناد على مجموعة من الدراسات ذات الصلة، وبما يتناسب مع البيانات المفصّل عنها، يوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة وطرق قياسها كما يلي :

طريقة القياس	رمز المتغير	إسم المتغير
صافي ربح العام بعد الضرائب / إجمالي حقوق الملكية نهاية العام	ROE	العائد على حقوق الملكية
صافي ربح العام/متوسط عدد الأسهم	EPS	ربحية السهم
صافي دخل الشركة/ متوسط إجمالي أصولها	ROA	معدل دوران الأصول
عدد الأعضاء	ACsize	حجم لجنة المراجعة
نسبة عدد الأعضاء المستقلين إلى إجمالي الأعضاء	ACind	استقلالية لجنة المراجعة
عدد الأعضاء الحاصلين على شهادات علمية/مهنية في المالية والمحاسبية	ACfin	المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة
عدد الأعضاء الذين لديهم عضوية في مجلس الإدارة أو/و عضوية في لجان أخرى	OVERLBord	ازدواجية عضوية أعضاء لجنة المراجعة

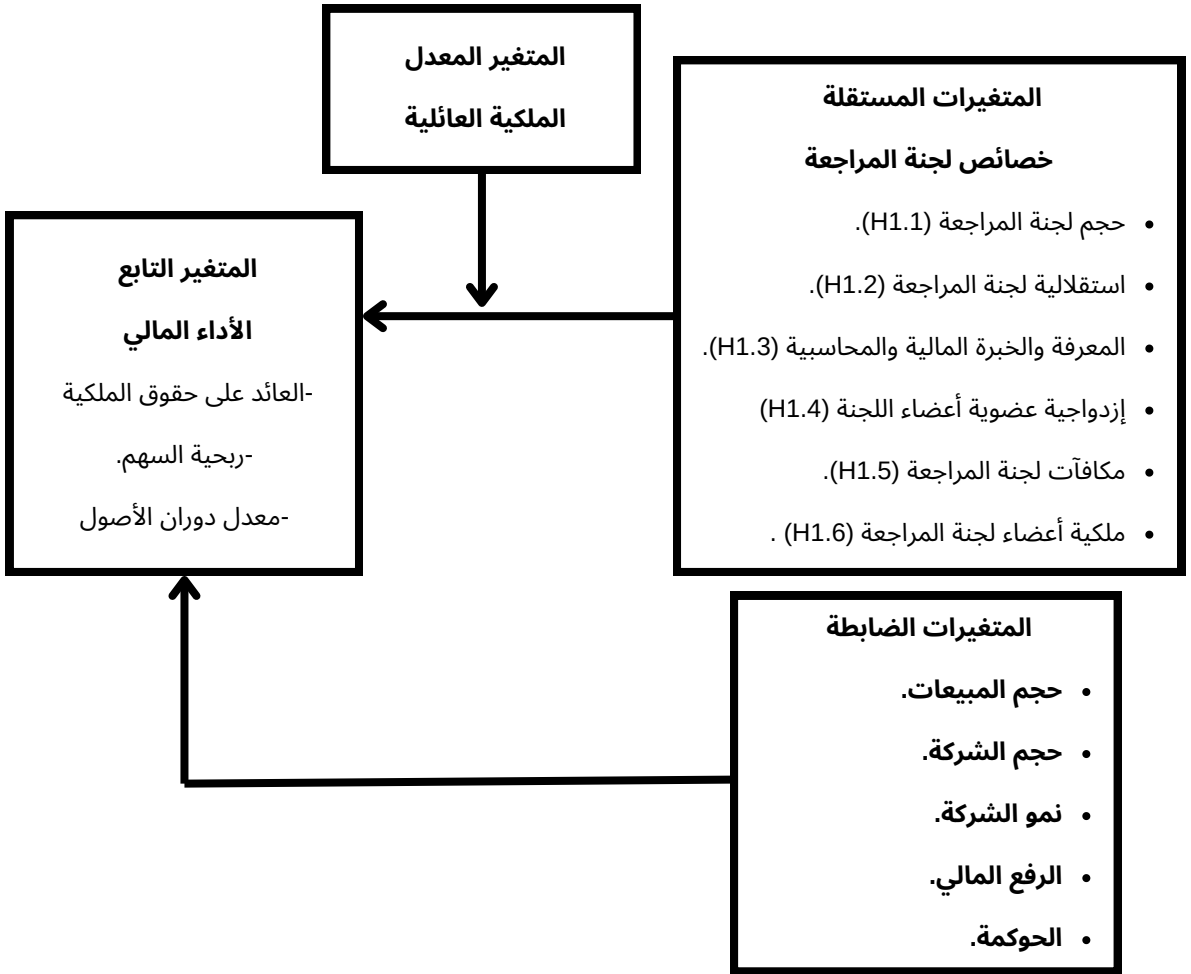
طريقة القياس	رمز المتغير	إسم المتغير
لوغاريتم إجمالي مكافآت اللجنة	ACcomen	مكافآت لجنة المراجعة
إجمالي نسبة ملكية الأعضاء	ACowner	ملكية أعضاء لجنة المراجعة
نسبة الأسهم المملوكة لأفراد العائلة الملاك في شركات العينة ، قياساً على مفهوم الشركة العائلية الذي ينص على أن يكون مؤسسها أو أحد أفراد عائلته هو رئيس مجلس الإدارة أو مدير تنفيذي أو عضو في مجلس الإدارة، أو يكون فيها أكثر من شخص في نفس العائلة يمتلك أسهم بها، وأن يكون نسبة المالك 5% على الأقل من أسهم الشركة	FAMOWN	الملكية العائلية
الكمية	Sales	حجم المبيعات
اللوغاريتم الطبيعي للقيمة الدفترية لإجمالي الأصول	Size	حجم الشركة
تطور الأرباح	Growth	نمو الشركة
نسبة الديون إلى إجمالي الأصول	LEV	الرافعة المالية

ثانياً : نموذج البحث وفرضياته :-

1. نموذج البحث :-

بناء على ما تم عرضه من خلال مشكلة البحث وأهدافه وفرضياته ، حاول الباحث تطوير نموذج لقياس أثر هيكل الملكية العائلية كمتغير معدل على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة كمتغير مستقل والأداء المالي كمتغير تابع ، كما إستخدم البحث بعض المتغيرات الضابطة (الرقابية) التي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتابع.

كما يظهر فى الشكل رقم (1)



شكل رقم (1) إطار البحث ونموذج العلاقة بين الملكية العائلية وخصائص لجان المراجعة والأداء.

2- فرضيات البحث :

بناء على ما تم عرضه من مشكلة البحث وأهدافه ، وما جاء في الخلفية النظرية لتلك البحث تم صياغة الفرضيات كما يلي :-

(1) الفرضية الرئيسية الأولى :-

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة (الحجم، الإستقلالية، المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية، الازدواجية، المكافآت، والملكية) على الأداء المالي (العائد على حقوق الملكية وربحية السهم، معدل دوران الأصول) للشركات السعودية المساهمة المدرجة غير المالية".

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :-

الفرضية 1.1: " هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على الأداء المالي ".

الفرضية 1.2: " هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجنة المراجعة على الأداء المالي ".

الفرضية 1.3: "هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة

المراجعة على الأداء المالي "الفرضية 1.4: " هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لازدواجية عضوية

أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي".

الفرضية 1.5: " هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمكافآت لجنة المراجعة على الأداء المالي".

الفرضية 1.6: " هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لملكية أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي ".

(2) الفرضية الرئيسية الثانية :-

" يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص المنشأة (حجم المبيعات ، حجم المنشأة، نمو

المنشأة، الرافعة المالية ، الحوكمة) وبين الأداء المالي".

(3)الفرضية الرئيسية الثالثة :-

"هناك تأثير معدل ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة

والأداء المالي".

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية 3.1: هناك تأثير معدل ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية على العلاقة بين حجم لجنة المراجعة والأداء المالي.
- الفرضية 3.2: هناك تأثير معدل ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية على العلاقة بين استقلالية لجنة المراجعة والأداء المالي.
- الفرضية 3.3: هناك تأثير معدل ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية على العلاقة بين المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة والأداء المالي.
- الفرضية 3.4: هناك تأثير معدل ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية على العلاقة بين ازدواجية عضوية أعضاء لجنة المراجعة والأداء المالي.
- الفرضية 3.5: هناك تأثير معدل ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية على العلاقة بين مكافآت لجنة المراجعة والأداء المالي.
- الفرضية 3.6: هناك تأثير معدل ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية على العلاقة بين ملكية أعضاء لجنة المراجعة والأداء المالي.

ثالثاً : محددات البحث:

تتمثل حدود البحث في الآتي:

- 1- الحدود الموضوعية: الأثر المعدل للملكية العائلية ، خصائص لجان المراجعة (الحجم، الاستقلالية، المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية، الازدواجية، المكافآت، والملكية) ، والأداء المالي .
- 2- الحدود المكانية: الشركات المساهمة السعودية المدرجة في القطاعات الغير مالية.
- 3- الحدود الزمانية: اقتصرت هذه الدراسة على الشركات المدرجة خلال الفترة من 2013 وحتى 2022.

رابعاً: مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع الشركات المساهمة الغير مالية والمقيدة في السوق المالية السعودية (تداول) والتي بلغ عددها (222) شركة وذلك خلال الفترة من 2013 وحتى 2022 ، وقد تم اختيار عينة حكيمة من هذه الشركات روعي في اختيارها عدة اعتبارات وهي؛ توافر قوائمها المالية والإيضاحات

المتنمة لها وتقرير مجلس الإدارة خلال سنوات البحث، وأن تقوم الشركة بنشر قوائمها المالية بالريال السعودي. ولذا قام الباحث باستبعاد الشركات التي خرجت من التسجيل في بورصة الأوراق المالية، وتلك التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية، وكذلك التي لم يتمكن الباحث من الحصول على بياناتها خلال أي سنة من سنوات البحث، ومن ثم تم استبعاد الشركات المالية نظرا لاختلاف سياستها التمويلية عن مثيلاتها الغير مالية، وشركات التأمين لخضوعها لقوانين ولوائح إضافية كلائحة حوكمة الشركات الخاصة بشركات التأمين والصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي (الريان، 2020)، والشركات التي لم يتوافر بيانات كافية عنها، وقد أسفر تطبيق المعايير السابقة عن عدد (160) تم أخذ عدد (98) شركة لتمثل عينة البحث بما يعادل (44.14%) من إجمالي عدد الشركات المساهمة المسجلة في بورصة الأوراق المالية السعودي، وأحتوت العينة على (36) شركة عائلية والتي تطابقت مع مفهوم الشركة العائلية الذي ينص على أن الشركة تُعد عائلية إذا كان مؤسسها أو أحد أفراد عائلته هو رئيس مجلس الإدارة أو مدير تنفيذي أو عضو في مجلس الإدارة، أو يكون فيها أكثر من شخص في نفس العائلة يمتلك أسهم بها، وأن يكون نسبة المالك 5% على الأقل من أسهم الشركة (Anderson & Reeb, 2003)، و(62) شركة مساهمة غير مالية، ويُلخص الجدول التالي رقم (2) بيانات توزيع عينة الدراسة حسب القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها.

جدول رقم (2)

بيانات توزيع عينة الدراسة حسب القطاعات

النسبة المئوية	عدد شركات العينة	عدد شركات القطاعات	اسم القطاع
50%	6	12	إدارة وتطوير العقارات
100%	3	3	الاتصالات
100%	1	1	الأدوية
100%	3	3	الاعلام والترفيه
40%	2	5	التطبيقات وخدمات التقنية

النسبة المئوية	عدد شركات العينة	عدد شركات القطاعات	اسم القطاع
67%	8	12	الخدمات الاستهلاكية
100%	4	4	الخدمات التجارية والمهنية
100%	9	9	الرعاية الصحية
91%	10	11	السلع الرأسمالية
100%	6	6	السلع طويلة الأجل
83%	5	6	الطاقة
40%	2	5	المرافق العامة
26%	11	43	المواد الأساسية
67%	4	6	النقل
69%	9	13	إنتاج الأغذية
87.5%	7	8	تجزئة الأغذية
100%	8	8	تجزئة السلع الكمالية
61%	98	160	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير المالية المدرجة ببورصة الأوراق المالية السعودية

نتائج البحث التطبيقي:

هدف التحليل الحالي إلى عرض منهجية الدراسة من خلال استعراض خصائص السلاسل الزمنية ، فضلا عن تقديم نموذج متجه الانحدار الذاتي الذي يتم استخدامه في تقدير دور آليات انتقال الأثر المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي للشركات العائلية والمدرجة بالسعودية، وذلك كما يلي :-

أولاً : توصيف النموذج الأول وتحديد متغيرات الدراسة :-

1- النموذج الأول: يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية بين خصائص لجنة المراجعة (الحجم، الاستقلالية، المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية، الازدواجية، المكافآت، الملكية وبين الأداء المالي.

أ-الفترة الزمنية:

يشير الباحث إلى أن البيانات المتحصل عليها لمتغيرات الدراسة من 2013 حتى عام 2022. وقد تمثلت متغيرات تلك النموذج في كلا من:

1) الأداء المالي (Firm Performance)، متغير تابع وينقسم إلى:

- العائد على حقوق الملكية (ROE)
- ربحية السهم (EPS)
- العائد على الأصول (ROA)

(2) خصائص لجنة المراجعة، المتغير المستقل وينقسم إلى:

- حجم لجنة المراجعة (ACsize)

-استقلالية لجنة المراجعة (Acind)

-المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية (ACfin)

-أزدواجية عضوية أعضاء لجنة المراجعة ((Overlbord

-مكافآت لجنة المراجعة (ACcomen)

-ملكية اعضاء لجنة المراجعة ((ACowner

ب- معادلة النموذج الأول:-

$$\text{Firm Performance} = B_0 + B_1 \times \text{ACsize} + B_2 \times \text{Acind} + B_3 \times \text{ACfin} + B_4 \times \text{Overlbord} + B_5 \times \text{ACcomen} + B_6 \times \text{ACowner} \dots\dots\dots E$$

ج- التحليل الوصفي:-

يبين الجدول رقم (3) التحليل الوصفي لمؤشرات أثر خصائص لجنة المراجعة (الحجم، الاستقلالية، المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية، الازدواجية، المكافآت، التحليل الوصفي لخصائص لجنة المراجعة

جدول (3)**الملكية على الأداء المالي**

	RoE	EPS	RoA	ACCOMEN	ACFIN	ACIND	ACOWNER	ACSIZE	DVERLBORD
Mean	13633.90	8.379000	9.510327	349.6000	4.000000	4.200000	57.15800	7.500000	2.500000
Median	12533.50	8.240000	11.59300	336.0000	4.000000	4.000000	61.42500	8.000000	2.500000
Maximum	20713.00	9.980000	916671.0	526.0000	6.000000	6.000000	68.16000	8.000000	3.000000
Minimum	8018.000	7.230000	1124.000	250.0000	1.000000	3.000000	36.16000	6.000000	2.000000
Std. Dev.	3900.118	0.737721	203641.7	98.73331	1.563472	1.032796	11.98827	0.707107	0.527046
Skewness	0.432404	0.894416	0.572241	0.06450291	0.36774537	0.229640	0.79892906	0.99380798	0.9898639
Kurtosis	2.247669	2.67620575	2.801757	2.787450	2.438017	1.947917	2.011667	2.777778	1.000000
Jarque-Bera	0.547456	1.523823	174.4648	1.907435	0.356988	0.549090	1.470814	1.666667	1.666667
Probability	0.760539	0.466773	0.000000	0.385306	0.836529	0.759918	0.479310	0.434598	0.434598
Sum	136339.0	83.79000	1652272.	3496.000	40.00000	42.00000	571.5800	75.00000	25.00000
Sum Sq. Dev.	1.37E+08	4.898090	8.71E+11	87734.40	22.00000	9.600000	1293.467	4.500000	2.500000
Observations	10	10	10	10	10	10	10	10	10

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

بدراسة المقاييس الوصفية للسلاسل الزمنية لمؤشر العائد على حقوق الملكية تبين أن قيمة المتوسط الحسابي قد بلغ 13633.90 كما أن الوسيط بلغ 12533.50 وهو يقترب بشدة من قيمة الوسط الحسابي ويعتبر ذلك مؤشر على اعتدالية البيانات وعدم وجود قيم شاذة قد تؤثر على طبيعة البيانات ومن ثم على طبيعة العلاقات بين المتغيرات وبعضها ، وبالنظر إلى قيمة معامل الالتواء فقد بلغت 0.432404 وهي تقترب بشدة من الصفر ومن ثم فلا يوجد إلتواء في منحنى البيانات، أيضاً بلغ معامل التفرطح 2.25 وهي في حدود القيمة ± 3 .

وبدراسة المقاييس الوصفية للسلاسل الزمنية لمؤشر ربحية السهم قد تبين أن قيمة المتوسط الحسابي قد بلغ 8.0379000 كما أن الوسيط بلغ 8.240000 وبذلك فهو يقترب بشدة من قيمة الوسط الحسابي وبذلك فهذا مؤشر على اعتدالية البيانات وعدم وجود قيم شاذة قد تؤثر على طبيعة البيانات ومن ثم طبيعة العلاقات بين المتغيرات وبعضها ، وبالنظر إلى قيمة معامل الالتواء فقد بلغت 0.894416 وهي تقترب بشدة من الصفر ومن ثم فلا يوجد إلتواء في منحنى البيانات، أيضاً بلغ معامل التفرطح 2.68 وهي في حدود القيمة ± 3 .

وبدراسة المقاييس الوصفية للسلاسل الزمنية لمؤشر العائد على الأصول قد تبين أن قيمة المتوسط الحسابي قد بلغ 9.510327 كما أن الوسيط بلغ 11.59300 وبذلك فهو يقترب بشدة من قيمة الوسط الحسابي وبذلك فهذا مؤشر على اعتدالية البيانات وعدم وجود قيم شاذة قد تؤثر على طبيعة البيانات ومن ثم طبيعة العلاقات بين المتغيرات وبعضها ، وبالنظر إلى قيمة معامل الالتواء فقد بلغت 0.572241 وهي تقترب بشدة من الصفر ومن ثم فلا يوجد إلتواء في منحنى البيانات، أيضاً بلغ معامل التفرطح 2.80 وهي في حدود القيمة ± 3 .

وبالنظر إلى مؤشر مكافآت لجنة المراجعة فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي قد بلغ 349.6000 كما أن الوسيط بلغ 336.0000 وهي تقترب بشدة من قيمة الوسط الحسابي وبذلك فهذا مؤشر على اعتدالية البيانات وعدم وجود قيم شاذة قد تؤثر على طبيعة البيانات ومن ثم طبيعة العلاقات بين المتغيرات وبعضها، وبالنظر إلى قيمة معامل الالتواء فقد بلغت 0.06450291 وهي تقترب بشدة من

الصفء ومن ثم فلا يوجد إلتواء فى منحنى البيانات، أيضاً بلغ معامل التفرطح 2.79 وهى فى حدود القيمة ± 3 .

أما مؤشر المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابى قد بلغت 4.00000 كما أن الوسيط بلغ 4.00000 وهى تماثل قيمة الوسط الحسابى وبذلك فهذا مؤشر على اعتدالية البيانات وعدم وجود قيم شاذة قد تؤثر على طبيعة البيانات ومن ثم طبيعة العلاقات بين المتغيرات وبعضها، وبالنظر إلى قيمة معامل الالتواء فقد بلغت 0.36774537 وهى تقترب بشدة من الصفر ومن ثم فلا يوجد إلتواء فى منحنى البيانات، أيضاً بلغ معامل التفرطح 2.44 وهى فى حدود القيمة ± 3 .

كما بلغ المتوسط الحسابى لمؤشر استقلالية لجنة المراجعة 4.20000 ، بالإضافة إلى الوسيط فبلغ 4.00000 وهى تقترب بشدة من قيمة الوسط الحسابى وبذلك فهذا مؤشر على اعتدالية البيانات وعدم وجود قيم شاذة قد تؤثر على طبيعة البيانات ومن ثم طبيعة العلاقات بين المتغيرات وبعضها، وبالنظر إلى قيمة معامل الالتواء فقد بلغت 0.229640 وهى تقترب بشدة من الصفر ومن ثم فلا يوجد إلتواء فى منحنى البيانات، أيضاً بلغ معامل التفرطح 1.95 وهى فى حدود القيمة ± 3 .

أما بالنسبة لمؤشر ملكية أعضاء لجنة المراجعة فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابى 57.15800 كما أن الوسيط بلغ 61.42500 وهى تقترب بشدة من قيمة الوسط الحسابى وبذلك فهذا مؤشر على اعتدالية البيانات وعدم وجود قيم شاذة قد تؤثر على طبيعة البيانات ومن ثم طبيعة العلاقات بين المتغيرات وبعضها، وبالنظر إلى قيمة معامل الالتواء فقد بلغت 0.79892906 وهى تقترب بشدة من الصفر ومن ثم فلا يوجد إلتواء فى منحنى البيانات، أيضاً بلغ معامل التفرطح 2.01 وهى فى حدود القيمة ± 3 .

وكذلك مؤشر حجم لجنة المراجعة فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابى قد بلغ 7.500000 كما أن الوسيط بلغ 8.500000 وهى تقترب بشدة من قيمة الوسط الحسابى وبذلك فهذا مؤشر على اعتدالية البيانات وعدم وجود قيم شاذة قد تؤثر على طبيعة البيانات ومن ثم طبيعة العلاقات بين المتغيرات وبعضها، وبالنظر إلى قيمة معامل الالتواء فقد بلغت 0.707107 وهى تقترب بشدة من الصفر ومن ثم فلا يوجد إلتواء فى منحنى البيانات، أيضاً بلغ معامل التفرطح 2.78 وهى فى حدود القيمة ± 3 .

وأخيراً مؤشر أزدواجية عضوية أعضاء لجنة المراجعة فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي 2.500000 كما أن الوسيط بلغ 2.500000 وهى تماثل قيمة الوسط الحسابي وبذلك فهذا مؤشر على اعتدالية البيانات وعدم وجود قيم شاذة قد تؤثر على طبيعة البيانات ومن ثم طبيعة العلاقات بين المتغيرات وبعضها، وبالنظر إلى قيمة معامل الالتواء فقد بلغت 0.98986399 وهى تقترب بشدة من الصفر ومن ثم فلا يوجد إلتواء فى منحى البيانات، أيضاً بلغ معامل التفرطح 1.00 وهى فى حدود القيمة ± 3 .

د- معاملات نموذج الانحدار:-

يتضح من الجدول رقم (4) معالم التقدير لنموذج خصائص لجنة المراجعة (الحجم، الاستقلالية، المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية، الازدواجية، المكافآت، معالم التقدير لخصائص لجنة المراجعة

الملكية على الأداء المالى

جدول رقم (4)

المختبرات	code	المعاملات	الخطأ المعياري	اختبار T	المعنوية
ربحية المهن	EPS	2934.943	3732.826	3.7862524	0.01408
العائد على حقوق الملكية	ROE	1.664676	0.402210	4.138825	0.0014
العائد على الاصول	ROA	0.139475	0.211742	-0.065870	0.0128
مكافآت أعضاء لجنة المراجعة	ACCOMEN	2.758444	87.99652	2.0313471	0.00783
المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة	ACFIN	1108.231	3825.151	3.2897222	0.03203
استقلالية أعضاء لجنة المراجعة	ACIND	2998.900	3993.437	3.7509572	0.03101
ملكية أعضاء لجنة المراجعة	ACOWNER	127.0313	880.0282	2.1443491	0.01984
حجم لجنة المراجعة	ACSIZE	486.3744	3066.079	3.1586307	0.00874
ازدواجية عضوية أعضاء لجنة المراجعة	DVERLBORD	6118.053	15945.37	3.3836883	0.03815
الثابت	C	5970.663	64325.61	4.0928193	0.03450
معامل التحديد	R-squared			0.646709	
معامل التحديد المعدل	Adjusted R-squared			0.589811	
اختبار F	F-statistic			552.3070	
المعنوية	Prob(F-statistic)			0.002489	
معامل درين واتسون	Durbin-Watson stat			1.482696	

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

يوضح الجدول السابق معالم التقدير لنموذج خصائص لجنة المراجعة (الحجم، الاستقلالية، المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية، الازدواجية، المكافآت، الملكية على الأداء المالي وقد أظهرت النتائج معنوية المتغيرات المستقلة، (الحجم، الاستقلالية، المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية، الازدواجية، المكافآت، الملكية حيث انها ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05).

كما أظهرت النتائج ان متغيرات النموذج تفسر 46.7% من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي وهي نسبة تفسير جيدة ، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 552.3070 بمعنوية 0.002 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 95%.

وبناء على ما سبق يتبين وجود تأثير ذات دلالة إحصائية بين خصائص لجنة المراجعة (الحجم، الاستقلالية، المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية، الازدواجية، المكافآت، الملكية وبين الأداء المالي.

2. النماذج الفرعية للنموذج الأول :-

أولا : الفرضية 1,1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم لجنة المراجعة وبين الأداء المالي:-
1-معادلة النموذج.

$$\text{Firm Performance} = B_0 + B_1 \times \text{ACSize} \dots\dots\dots E$$

1-نموذج الانحدار:-

يوضح الجدول رقم (5) معالم التقدير لنموذج أثر حجم لجنة المراجعة على الأداء المالي
معالم التقدير لأثر حجم لجنة المراجعة على الاداء المالي

جدول رقم (5)

المعطوية	اختبار T	الخطأ المعياري	المعاملات	code	المتغيرات
0.01264	2.9955065	2010.139	2001.106	EPS	ربحية المسهم
0.0003	5.079856	0.295370	1.500437	ROE	العائد على حقوق الملكية
0.0000	6.412472	0.510710	3.274911	ROA	العائد على الأصول
0.32003	2.9578687	2097.168	2008.812	ACSIZE	حجم لجنة المراجعة
0.21493	2.8664935	17697.86	15335.08	C	الثابت
0.361695				R-squared	معامل التحديد
0.077820				Adjusted R-squared	معامل التحديد المعدل
115.6750				F-statistic	اختبار F
0.019394				Prob(F-statistic)	المعطوية
1.514654				Durbin-Watson stat	معامل ديرين والسون

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

يوضح الجدول السابق معالم التقدير لنموذج أثر حجم لجنة المراجعة على الأداء المالي وقد أظهرت النتائج معنوية المتغير المستقل (حجم لجنة المراجعة) حيث انه ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05). كما أظهرت النتائج ان متغيرات النموذج تفسر 36.2% من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي وهي نسبة تفسير جيدة ، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 115.6750 بمعنوية 0.01 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 99%. ومن خلال ما سبق يتبين وجود تأثير ذات دلالة إحصائية بين حجم لجنة المراجعة على الأداء المالي.

ثانياً : الفرضية 1.2: يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجنة المراجعة وبين الأداء المالي.

أ- معادلة النموذج:-

$$\text{Firm Performance} = B_0 + B_1 \times \text{ACind} \dots\dots\dots E$$

ب- معاملات نموذج الانحدار:-

يوضح الجدول رقم (6) معالم التقدير لنموذج أثر استقلالية لجنة المراجعة على الأداء المالي
معالم التقدير لنموذج أثر استقلالية لجنة المراجعة على الأداء المالي

جدول رقم (6)

المعيرة	اختبار T	الخطأ المعياري	المعاملات	code	المتغيرات
0.0001	6.084707	0.665310	4.048215	EPS	ربحية السهم
0.02846	4.3196659	6.36E-05	8.391771	ROE	العائد على حقوق الملكية
0.0001	5.841115	0.903118	5.275218	ROA	العائد على الأصول
0.00016	7.3071202	1.071261	7.827836	ACTND	استقلالية لجنة المراجعة
0.00366	3.6808991	0.240134	6.403640	C	الثابت
0.324478				R-squared	معامل التحديد
0.131472				Adjusted R-squared	معامل التحديد المعدل
154.6811				F-statistic	اختبار F
0.003360				Prob(F-statistic)	المعنوية
1.934471				Durbin-Watson stat	معامل درين واتسون

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

يوضح الجدول السابق معالم التقدير لنموذج أثر استقلالية لجنة المراجعة على الأداء المالي وقد أظهرت النتائج معنوية المتغير المستقل، (استقلالية لجنة المراجعة) حيث انه ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05). كما أظهرت النتائج ان متغيرات النموذج تفسر 32.4% من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي

وهي نسبة تفسير متوسطة ، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 154.6811 بمعنوية 0.003 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 95%. ومن خلال ما سبق يتبين وجود تأثير ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجنة المراجعة وبين الأداء المالي.

ثالثاً : الفرضية 1.3 يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية بين المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي:-

أ- معادلة النموذج:-

$$\text{Firm Performance} = B_0 + B_1 \times \text{ACfin} \dots\dots\dots E$$

ب- معاملات نموذج الانحدار:-

يوضح جدول رقم (7) معالم التقدير لنموذج أثر المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي

معالم التقدير لنموذج أثر المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي

جدول رقم (7)

المعنوية	اختبار T	الخطأ المعياري	المعاملات	code	المتغيرات
0.00893	6.5818244	2047.311	1191.175	EPS	ربحية السهم
0.0001	5.629350	1.189974	6.698781	ROE	العائد على حقوق الملكية
0.0010	4.336252	5.431688	23.55317	ROA	العائد على الأصول
0.00520	3.0192214	966.0194	18.56830	ACFIN	المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة
0.00245	4.4421791	16425.86	23689.03	C	الثابت
0.551865				R-squared	معامل التحديد
0.2190299				Adjusted R-squared	معامل التحديد المعدل
216.1914				F-statistic	اختبار F
0.021134				Prob(F-statistic)	المعنوية
1.667673				Durbin-Watson stat	معامل درين واتسون

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

يوضح الجدول السابق معالم التقدير لنموذج أثر المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي وقد أظهرت النتائج معنوية المتغير المستقل، (المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة) حيث انه ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05). كما أظهرت النتائج ان متغيرات النموذج تفسر 55.2% من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي وهي نسبة تفسير جيدة ،

وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 216.1914 بمعنوية 0.02 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 95%. ومن خلال ما سبق يتبين وجود تأثير ذات دلالة إحصائية بين المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي.

رابعا: الفرضية 1.4 يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية بين ازدواجية أعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي:-

أ- معادلة النموذج:-

$$\text{Firm Performance} = B0 + B1 \times \text{Overbord} \dots\dots\dots E$$

ب- معاملات نموذج الانحدار:-

معالم التقدير لنموذج أثر ازدواجية أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي

جدول رقم (8)

المختبرات	code	المعاملات	الخطأ المعياري	اختبار T	المعنوية
ربحية السهم	EPS	1085.102	2017.716	4.5377874	0.00238
العائد على حقوق الملكية	ROE	0.133425	0.094271	1.415330	0.1740
العائد على الاصول	ROA	0.178791	0.191078	0.935698	0.3618
ازدواجية أعضاء لجنة المراجعة	DVERLBORD	600.5504	2824.252	3.2126405	0.00170
الثابت	C	21224.60	20083.82	2.0568009	0.01038
معامل التحديد	R-squared			0.427901	
معامل التحديد المعدل	Adjusted R-squared			0.211269	
اختبار F	F-statistic			96.21510	
المعنوية	Prob(F-statistic)			0.001591	
معامل درين واتسون	Durbin-Watson stat			1.651382	

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

يوضح الجدول السابق معالم التقدير لنموذج أثر ازدواجية أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي. أظهرت النتائج معنوية المتغير المستقل، (ازدواجية أعضاء لجنة المراجعة) حيث انه ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05). كما أظهرت النتائج ان متغيرات النموذج تفسر 42.7% من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي وهي نسبة تفسير جيدة ، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 96.21510 بمعنوية 0.002 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 95%. ومن خلال ما سبق يتبين وجود تأثير ذات دلالة إحصائية بين ازدواجية أعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي.

خامساً: الفرضية 5.1 يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية بين مكافآت أعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي:-

أ- معادلة النموذج:-

$$\text{Firm Performance} = B_0 + B_1 \times \text{ACcomen} \dots\dots\dots E$$

ب- معاملات نموذج الانحدار:-

يوضح الجدول رقم (9) معالم التقدير لنموذج تأثير مكافآت أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي معالم التقدير لنموذج أثر مكافآت أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي

جدول رقم (9)

المعنوية	اختبار T	الخطأ المعياري	المعاملات	code	المتغيرات
0.00138	5.5515869	1882.269	1038.235	EPS	ربحية السهم
0.0066	3.068353	0.168309	0.516432	ROE	العائد على حقوق الملكية
0.0010	1.327203	0.385244	0.511298	ROA	العائد على الأصول
0.00186	3.7619340	14.06404	10.71587	ACCOMEN	مكافآت أعضاء لجنة المراجعة
0.00312	6.0868077	17102.38	18587.00	C	الثابت
0.424431			R-squared		معامل التحديد
0.125731			Adjusted R-squared		معامل التحديد المعدل
186.7974			F-statistic		اختبار F
0.001795			Prob(F-statistic)		المعنوية
1.786958			Durbin-Watson stat		معامل درين واتسون

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

يوضح الجدول السابق معالم التقدير لنموذج أثر مكافآت أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي وقد أظهرت النتائج معنوية المتغير المستقل، (مكافآت أعضاء لجنة المراجعة على) حيث انه ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05). كما أظهرت النتائج ان متغيرات النموذج تفسر 42.4% من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي وهي نسبة تفسير جيدة ، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 186.4974 بمعنوية 0.002 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 95%. ومن خلال ما سبق يتبين وجود تأثير ذات دلالة إحصائية بين مكافآت أعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي.

سادساً : الفرضية 1.6 يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين ملكية أعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي:-

أ- معادلة النموذج.

$$\text{Firm Performance} = B0 + B1 \times \text{ACowner} \dots\dots\dots E$$

ب- معاملات نموذج الانحدار.

يوضح الجدول رقم (11) معالم التقدير لنموذج أثر ملكية أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي معالم التقدير لنموذج أثر ملكية أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي

(الجدول رقم 11)

المتغيرات	code	المعاملات	الخطأ المعياري	اختبار T	المعنوية
ربحية السهم	EPS	1514.061	1885.005	3.8032134	0.00161
العائد على حقوق الملكية	ROE	2.333749	0.243926	9.567458	0.0000
العائد على الأصول	ROA	0.637803	0.132116	4.827601	0.0001
ملكية أعضاء لجنة المراجعة	Acowner	99.90163	115.9974	2.8612401	0.00062
الثابت	C	20610.05	15969.51	3.2905875	0.00283
معامل التحديد	R-squared			0.382661	
معامل التحديد المعدل	Adjusted R-squared			0.102292	
اختبار F	F-statistic			85.58240	
المعنوية	Prob(F-statistic)			0.002490	
معامل درين واتسون	Durbin-Watson stat			1.679694	

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

يوضح الجدول السابق معالم التقدير لنموذج أثر ملكية أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي وقد أظهرت النتائج معنوية المتغير المستقل، (ملكية أعضاء لجنة المراجعة على) حيث انه ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05). كما أظهرت النتائج ان متغيرات النموذج تفسر 38.3% من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي وهي نسبة تفسير جيدة ، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 85.58240 بمعنوية 0.002 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 95%. ومن خلال ما سبق يتبين وجود تأثير ذات دلالة إحصائية بين ملكية أعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي.

ثانياً : توصيف النموذج الثاني والثالث وتحديد متغيرات النموذج :-

1. النموذج الثاني الرئيسى: توجد علاقة ذا دلالة إحصائية بين خصائص المنشأ (حجم

المبيعات ، حجم المنشأ ، نمو المنشأ، الرافعة المالية ، الحوكمة، وبين الأداء المالي.

وقد تمثلت متغيرات النموذج فى كلا من:-

1- الأداء المالي (Firm Performance) ، متغير تابع وينقسم إلى:

- العائد على حقوق الملكية (ROE)

- ربحية السهم (EPS)

2- خصائص المنشأ، متغير مستقل ، وينقسم إلى:

- حجم المبيعات (Sales).
- حجم المنشأ. (Size)
- نمو المنشأ. (Growth)
- الرافعة المالية. (Lev)
- الحوكمة. (Governance)

أ- معادلة النموذج الرئيسي الثاني:-

$$\text{Firm Performance} = B_0 + B_1 \times \text{Sales} + B_2 \times \text{Size} + B_3 \times \text{Growth} + B_4 \times \text{Lev} + B_5 \times \text{Governance} \dots \dots \dots E$$

ب- التحليل الوصفي:-

يوضح الجدول رقم (12) التحليل الوصفي لمؤشرات أثر خصائص المنشأ (حجم المبيعات، حجم المنشأ، نمو المنشأ، الرافعة المالية، الحوكمة على الأداء المالي

الجدول رقم (12)

	RoE	EPS	RoA	Governance	Growth	Lev	Sales	Size
Mean	13633.90	8.37900	13.00138	126.700	136198.4	751295.5	7810.200	703104.1
Median	12533.50	8.24000	12.91608	120.000	138769.5	903751.0	8424.500	783517.5
Maximum	20713.00	9.98000	14.50781	168.000	229834.0	938212.0	9392.000	863367.0
Minimum	8018.00	7.23000	11.40088	100.000	72061.00	420712.0	4634.000	103537.0
Std. Dev.	3900.118	0.737721	0.900311	22.67181	51429.81	224569.9	1731.687	225931.0
Skewness	0.432404	0.894416	0.195510	0.707727	0.348992	0.455688	0.824328	0.083966
Kurtosis	2.247669	2.676206	2.104822	2.270821	2.095611	1.303566	2.265705	2.198098
Jarque-Bera	0.547456	1.523823	1.073520	1.056339	0.543792	1.545196	1.358896	11.49947
Probability	0.760539	0.46673	0.584639	0.589684	0.761933	0.461812	0.506897	0.003184
Sum	136339.0	83.7900	351.0372	1267.000	1361984	7512955	78102.00	7031041
Sum Sq. Dev.	1.37E+08	4.898090	21.07454	462.100	2.38E+10	4.54E+11	26988674	4.59E11
Observations	10	10	10	10	10	10	10	10

المصدر: البرنامج الإحصائي 10 Eviwes

بدراسة المقاييس الوصفية للسلاسل الزمنية لمؤشر الأداء المالي (العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، العائد على الأصول) يتبين أن قيمة المتوسط الحسابي قد بلغ 13633.90 ، 8.379000 ، 13.00138 ، كما أن

الوسيط بلغ 12533.50، 8.240000، 12.91608، وهو يقترب بشدة من قيمة الوسط الحسابي وبذلك فهذا مؤشر على اعتدالية البيانات وعدم وجود قيم شاذة قد تؤثر على طبيعة البيانات ومن ثم طبيعة العلاقات بين المتغيرات وبعضها، وبالنظر إلى قيمة معامل الالتواء فقد بلغت 0.432404، 0.894416، 0.195510، وهي تقترب بشدة من الصفر ومن ثم فلا يوجد إلتواء في منحني البيانات، أيضاً بلغ معامل التفرطح 2.25، 2.68، 2.11، وهي في حدود القيمة ± 3 .

وبدراسة المقاييس الوصفية للسلاسل الزمنية لمؤشرات خصائص المنشأ (الحوكمة، نمو المنشأ، الرافعة المالية، حجم المبيعات، حجم المنشأ) فقد تبين أن قيمة المتوسط الحسابي قد بلغ 126.7000، 136198.4، 751295.5، 7810.200، 703104.1، كما أن الوسيط بلغ 120.0000، 138769.5، 903751.0، 8424.500، 783517.5، وهو يقترب بشدة من قيمة الوسط الحسابي وبذلك فهذا مؤشر على اعتدالية البيانات وعدم وجود قيم شاذة قد تؤثر على طبيعة البيانات ومن ثم طبيعة العلاقات بين المتغيرات وبعضها، وبالنظر إلى قيمة معامل الالتواء فقد بلغ 0.707727، 0.348992، 0.455688، 0.824328، 0.083966، وهي تقترب بشدة من الصفر ومن ثم فلا يوجد إلتواء في منحني البيانات، أيضاً بلغ معامل التفرطح 2.27، 2.10، 1.30، 2.26، 2.19، وهي في حدود القيمة ± 3 .

ج- معاملات نموذج الانحدار:-

جدول رقم (13) معالم التقدير لنموذج أثر خصائص المنشأ (حجم المبيعات، نمو المنشأ، الرافعة المالية، الحوكمة على الأداء المالي

جدول رقم (13)

المعوية	اختيار T	الخطأ المعياري	المعاملات	code	المتغيرات
0.0081	0.242503	0.058392	0.014160	EPS	ربحية السهم
0.0033	3.706349	0.000108	6.000395	ROE	العائد على حقوق الملكية
0.0008	3.842126	0.176756	0.679119	ROA	العائد على الأصول
0.0016	2.006374	0.019593	4.000165	Governance	الحوكمة
0.0018	2.086936	8.73E-06	9.484201	Growth	نمو المنشأ
0.0023	2.326655	2.29E-06	5.34E-06	LEV	الرافعة المالية
0.0036	3.008356	0.000256	4.000728	Sales	حجم المبيعات
0.0011	2.009899	8.11E-07	8.19E-07	Size	حجم المنشأ
0.0040	2.651692	1.692262	4.487357	C	الثابت
0.617062			R-squared		معامل التحديد
0.751202			Adjusted R-squared		معامل التحديد المعدل
285.5289			F-statistic		اختيار F
0.003213			Prob (F-statistic)		المعوية
2.736679			Durbin-Watson stat		معامل درين واتسون

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

يوضح الجدول السابق معالم التقدير لنموذج أثر خصائص المنشأ (حجم المبيعات، حجم المنشأ، نمو المنشأ، الرافعة المالية، الحوكمة، على الأداء المالي وقد أظهرت النتائج معنوية متغيرات الدراسة، حيث انه ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05).

كما أظهرت النتائج ان متغيرات النموذج تفسر 61.7% من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي ككل وهي نسبة تفسير جيدة ، وابلنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 285.5289 بمعنوية 0.003 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 95%. ومن خلال ما سبق يتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر خصائص المنشأ (حجم المبيعات، حجم المنشأ، نمو المنشأ، الرافعة المالية، الحوكمة، على الأداء المالي .

2. النموذج الثالث الرئيسى: يوجد تأثير معدل ذا دلالة إحصائية للملكية العائلية على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وبين الأداء المالي.

وقد تمثلت متغيرات النموذج فى كلا من:

1-الأداء المالي (Firm Performance) ، متغير تابع وينقسم إلى:

-العائد على حقوق الملكية (ROE)

- ربحية السهم (EPS)

2- الملكية العائلية ، المتغير الوسيط .

3- خصائص لجنة المراجعة، المتغير المستقل وينقسم إلى:

- حجم لجنة المراجعة (ACsize)

-استقلالية لجنة المراجعة (Acind)

- المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية (ACfin)

-أزدواجية عضوية أعضاء لجنة المراجعة (Overlbord)

-مكافآت لجنة المراجعة (ACcomen)

- ملكية اعضاء لجنة المراجعة (ACowner)

أ- معادلة النموذج الثالث الرئيسى:-

$$\text{Firm Performance} = B_0 + B_1 \times \text{ACsize} + B_2 \times \text{Acind} + B_3 \times \text{ACfin} + B_4 \times \text{Overlbord} + B_5 \times \text{ACcomen} + B_6 \times \text{ACowner} + B_7 \times \text{Famown} \dots\dots\dots E$$

ب- التحليل الوصفي:-

التحليل الوصفي للأثر المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وبين الأداء المالي.

جدول رقم (14)

	RoE	EPS	RoA	FAMOWN	ACCOMEN	ACFIN	ACIND	ACOWNER	ACSIZE	DVERLBORD
Mean	13633.90	8.7900	286771.4	6.061879	349.600	4.000	4.200	57.15800	7.500	2.500
Median	12533.50	8.2400	211534.5	5.130133	336.00	4.000	4.000	61.42500	8.000	2.500
Maximum	20713.00	9.9800	782636.0	16.16940	526.00	6.000	6.000	68.1600	8.000	3.000
Minimum	8018.00	7.2300	49021.00	0.013665	250.000	1.000	3.000	36.1600	6.000	2.000
Std. Dev.	3900.118	0.737721	199245.5	6.394091	98.73331	1.563472	1.032796	11.98827	0.707107	0.527046
Skewness	0.432404	0.894416	0.212163	0.594222	0.064503	0.367745	0.229640	0.798929	0.993808	.03.99E-17
Kurtosis	2.247669	2.676206	2.618840	1.646881	2.787450	2.438017	1.947917	2.011667	2.777778	1.000
Jarque-Bera	0.547456	1.523823	5.738627	1.351388	1.907435	0.356988	0.549090	1.470814	1.66667	1.66667
Probability	0.760539	0.466773	0.056738	0.508803	0.385306	0.836529	0.759918	0.479310	0.434598	0.434598
Sum	136339.0	83.79000	6308970.	60.61879	3496.00	40.000	42.000	571.5800	75.000	25.000
Sum Sq. Dev.	1.37E+08	4.898090	8.34E+11	367.9596	87734.40	22.000	9.6000	1293.467	4.5000	2.5000
Observations	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10

المصدر: البرنامج الإحصائي 10 Eviwes

بدراسة المقاييس الوصفية للسلاسل الزمنية لمؤشرات العائد على حقوق الملكية ، ربحية السهم ، العائد على الأصول قد تبين أن قيمة المتوسط الحسابي قد بلغ 13633.90 ، 8.379000 ، 286771.4 ، كما أن الوسيط بلغ 12533.50 ، 8.240000 ، 211534.5، وهو يقترب بشدة من قيمة الوسط الحسابي وبذلك فهذا مؤشر على اعتدالية البيانات وعدم وجود قيم شاذة قد تؤثر على طبيعة البيانات ومن ثم طبيعة العلاقات بين المتغيرات وبعضها ، وبالنظر إلى قيمة معامل الالتواء فقد بلغت 0.432404 ، 0.894416 ، 0.212163، وهي تقترب بشدة من الصفر ومن ثم فلا يوجد إلتواء في منحنى البيانات، أيضاً بلغ معامل التفرطح 2.25 ، 2.68 ، 2.62، وهي في حدود القيمة $3 \pm$.

وبدراسة المقاييس الوصفية للسلاسل الزمنية لمؤشر الملكية العائلية تبين أن قيمة المتوسط الحسابي قد بلغ 6.061879 كما أن الوسيط بلغ 5.130133 وهو يقترب بشدة من قيمة الوسط الحسابي وبذلك فهذا مؤشر على اعتدالية البيانات وعدم وجود قيم شاذة قد تؤثر على طبيعة البيانات ومن ثم طبيعة العلاقات بين المتغيرات وبعضها ، وبالنظر إلى قيمة معامل الالتواء فقد بلغت 0.594222 وهي تقترب بشدة من الصفر ومن ثم فلا يوجد إلتواء في منحنى البيانات، أيضاً بلغ معامل التفرطح 1.65 وهي في حدود القيمة $3 \pm$.

كما تبين عند دراسة المقاييس الوصفية للسلاسل الزمنية لمؤشرات خصائص لجنة المراجعة (مكافآت لجنة المراجعة، المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية، استقلالية لجنة المراجعة، ملكية اعضاء لجنة المراجعة، حجم لجنة المراجعة، ازدواجية عضوية أعضاء لجنة المراجعة) أن قيمة المتوسط الحسابي قد بلغ 349.6000 ، 4.000000 ، 4.200000 ، 57.15800 ، 2.500000، 7.500000 ، كما أن الوسيط بلغ 336.0000 ، 4.000000، 4.000000، 61.42500 ، 8.000000 ، 2.500000، وهو يقترب بشدة من قيمة الوسط الحسابي وبذلك فهذا مؤشر على اعتدالية البيانات وعدم وجود قيم شاذة قد تؤثر على طبيعة البيانات ومن ثم طبيعة العلاقات بين المتغيرات وبعضها ، وبالنظر إلى قيمة معامل الالتواء فقد بلغت 0.064503، يوجد إلتواء في منحني البيانات، أيضاً بلغ معامل التفرطح 2.79 ، 2.44 ، 1.95، 2.01 ، 2.78 ، 1.00 وهي تقترب بشدة من الصفر ومن ثم فلا يوجد إلتواء في منحني البيانات، أيضاً بلغ معامل التفرطح 2.79 ، 2.44 ، 1.95، 2.01 ، 2.78 ، 1.00 وهي في حدود القيمة ± 3 .

ج- معاملات نموذج الانحدار:-

جدول رقم (15)

معالم التقدير لنموذج الأثر المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وبين الأداء المالي.

جدول رقم (15)

المعيرة	اختبار T	الخطأ المعياري	المعاملات	code	المتغيرات
0.01477	2.854915	1492.635	2768.847	EPS	ربحية السهم
0.09430	3.073089	0.413781	0.030243	ROE	العائد على حقوق الملكية
0.05911	2.553387	0.314794	0.174203	ROA	العائد على الاصول
0.10123	3.3943738	165.2089	560.7807	FAMOWN	الملكية العائلية
0.00116	4.1777230	37.18821	43.79741	ACcomen	مكافآت لجنة المراجعة
0.02648	3.2624097	1548.970	1955.435	ACfin	المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية
0.03050	2.4844349	1606.222	2384.333	Acind	استقلالية لجنة المراجعة
0.01950	3.2245677	395.0678	483.7683	ACowner	ملكية اعضاء لجنة المراجعة
0.02250	2.3733698	1225.394	457.5253	ACsize	حجم لجنة المراجعة
0.01527	2.0002292	7536.298	7538.024	Overlbord	أردواجية عضوية أعضاء لجنة المراجعة
0.00685	3.4680536	29530.25	43352.00	C	الثابت
0.791742				R-squared	معامل التحديد
0.746072				Adjusted R-squared	معامل التحديد المعدل
371.3185				F-statistic	اختبار F
0.012785				Prob(F-statistic)	المعنوية
2.678394				Durbin-Watson stat	معامل دربين واتسون

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

يوضح الجدول السابق معالم التقدير لنموذج الأثر المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وبين الأداء المالي، وقد أظهرت النتائج معنوية المتغيرات المستقلة المتمثلة في (مكافآت لجنة المراجعة، المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية، استقلالية لجنة المراجعة، ملكية أعضاء لجنة المراجعة، حجم لجنة المراجعة، ازدواجية عضوية أعضاء لجنة المراجعة)، وكذا المتغير الوسيط المتمثل في (الملكية العائلية)، والمتغير التابع الأداء المالي المتمثل في (العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، العائد على الأصول) حيث انها ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05). كما أظهرت النتائج ان متغيرات النموذج تفسر 79.17% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع في وجود المتغير الوسيط وهي نسبة تفسير جيدة ، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 371.3185 بمعنوية 0.01 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 99%. ومن خلال ما سبق يتبين وجود تأثير معدل ذا دلالة إحصائية للملكية العائلية على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وبين الأداء المالي.

3. النماذج الفرعية للنموذج الثالث :-

1- النموذج الفرعي الأول: يوجد تأثير معدل ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية على العلاقة بين حجم لجنة المراجعة وبين الأداء المالي.

أ- معادلة النموذج:-

$$\text{Firm Performance} = B_0 + B_1 \times \text{Famown} + B_2 \text{ Acszize} \dots\dots\dots E$$

ب- معاملات نموذج الانحدار:-

معالم التقدير لنموذج التأثير المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين حجم لجنة المراجعة وبين الأداء المالي

جدول رقم (16)

المتغيرات	code	المعاملات	الخطأ المعياري	اختبار T	المعنوية
ربحية السهم	EPS	1180.230	762.9959	5.546836	0.0028
العائد على حقوق الملكية	ROE	0.170222	0.248210	3.685800	0.05070
العائد على الاصول	ROA	0.002040	0.216610	3.009417	0.09927
الملكية العائلية	FAMOWN	533.0865	80.45631	6.625788	0.0006
حجم لجنة المراجعة	ACsize	1214.450	794.5628	3.528453	0.0014
الثابت	C	11183.17	6658.048	2.679641	0.0013
معامل التحديد	R-squared			0.899204	
معامل التحديد المعدل	Adjusted R-squared			0.848806	
اختبار F	F-statistic			17.84206	
المعنوية	Prob(F-statistic)			0.002154	
معامل درين واتسون	Durbin-Watson stat			2.011913	

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

يوضح الجدول السابق معالم التقدير لنموذج التأثير المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين حجم لجنة المراجعة وبين الأداء المالي، حيث تبين انها ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05). كما أظهرت النتائج ان متغيرات النموذج تفسر 89.9% من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي وهي نسبة تفسير جيدة، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 17.84206 بمعنوية 0.002 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 95%. ومن خلال ما سبق يتبين وجود تأثير معدل ذو دلالة أحصائية للملكية العائلية على العلاقة بين حجم لجنة المراجعة وبين الأداء المالي .

2- النموذج الفرعي الثاني: يوجد تأثير معدل ذو دلالة أحصائية للملكية العائلية على العلاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وبين الأداء المالي.

أ- معادلة النموذج:-

$$\text{Firm Performance} = B_0 + B_1 \times \text{Famown} + B_2 \text{Acind} \dots\dots\dots E$$

ت- معاملات نموذج الانحدار:-

معالم التقدير لنموذج التأثير المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وبين الأداء المالي.

جدول رقم (17)

المتغيرات	code	المعاملات	الخطأ المعياري	اختبار T	المعنوية
ربحية السهم	EPS	1164.666	802.3871	2.451433	0.0086
العائد على حقوق الملكية	ROE	122997.1	172142.3	6.714508	0.048
العائد على الأصول	ROA	143807.1	183273.2	2.784660	0.044
الملكية العائلية	FAMOWN	505.4062	89.50392	5.646750	0.0013
استقلالية لجنة المراجعة	ACIND	795.4624	599.6919	3.326413	0.0238
الثابت	C	16987.94	6128.608	2.771908	0.0044
معامل التحديد	R-squared			0.891713	
معامل التحديد المعدل	Adjusted R-squared			0.837569	
اختبار F	F-statistic			174.4696	
المعنوية	Prob(F-statistic)			0.002662	
معامل درين واتسون	Durbin-Watson stat			2.456061	

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

يوضح الجدول السابق معالم التقدير لنموذج التأثير المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وبين الأداء المالي، حيث تبين انها ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05). كما أظهرت النتائج ان متغيرات النموذج تفسر 89.1% من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي وهي نسبة تفسير جيدة، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 174.4696 بمعنوية 0.002 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 95%. ومن خلال ما سبق يتبين وجود تأثير معدل ذو دلالة أحصائية للملكية العائلية على العلاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وبين الأداء المالي .

3- النموذج الفرعي الثالث: يوجد تأثير معدل ذو دلالة أحصائية للملكية العائلية على العلاقة بين المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي:-

أ- معادلة النموذج:-

$$\text{Firm Performance} = B_0 + B_1 \times \text{Famown} + B_2 \times \text{ACfin} \dots\dots\dots E$$

ب- معاملات نموذج الانحدار:-

جدول رقم (18)

معالم التقدير لنموذج التأثير المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي.

جدول رقم (18)

المتغيرات	code	المعاملات	الخطأ المعياري	اختبار T	المعنوية
ربحية السهم	EPS	629.6219	852.6179	4.738435	0.0078
العائد على حقوق الملكية	ROE	61860.20	155638.9	2.397460	0.0398
العائد على الأصول	ROA	10801.97	198820.2	2.054330	0.0157
الملكية العائلية	FAMOWN	552.0784	93.49348	5.904993	0.0010
المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة	ACfin	76.99791	399.9155	2.190986	0.0044
الثابت	C	15868.28	6925.804	2.291183	0.0065
معامل التحديد	R-squared			0.860804	
معامل التحديد المعدل	Adjusted R-squared			0.791206	
اختبار F	F-statistic			12.36820	
المعنوية	Prob(F-statistic)			0.003338	
معامل درين واتسون	Durbin-Watson stat			2.419793	

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

يوضح الجدول السابق معالم التقدير لنموذج التأثير المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي، حيث تبين أنها ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05). كما أظهرت النتائج أن متغيرات النموذج تفسر 86% من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي وهي نسبة تفسير جيدة، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 12.36820 بمعنوية 0.003 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 95%. ومن خلال ما سبق يتبين وجود تأثير معدل ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية على العلاقة بين المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي.

4- النموذج الفرعي الرابع: يوجد تأثير معدل ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية على العلاقة بين ازدواجية عضوية أعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي:-
أ- معادلة النموذج:-

$$\text{Firm Performance} = B_0 + B_1 \times \text{Famown} + B_2 \times \text{Overlbord} \dots\dots\dots E$$

ب- معاملات نموذج الانحدار:-

جدول رقم (19)

معالم التقدير لنموذج التأثير المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين ازدواجية عضوية أعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي

جدول رقم (19)

المعوية	اختبار T	الخطأ المعياري	المعاملات	code	المتغيرات
0.0032	2.787592	842.9938	665.0951	EPS	ربحية السهم
0.08106	3.245460	230690.0	56625.15	ROE	العائد على حقوق الملكية
0.09574	5.054678	661954.9	36194.27	ROA	العائد على الأصول
0.0011	5.864599	93.98225	551.1682	FAMOWN	الملكية العائلية
0.0032	3.010314	1179.063	78.68599	DVERLBORD	أزدواجية عضوية أعضاء لجنة المراجعة
0.00125	2.862488	8414.099	15670.90	C	الثابت
0.860062			R-squared		معامل التحديد
0.790093			Adjusted R-squared		معامل التحديد المعدل
112.2993			F-statistic		اختبار F
0.003925			Prob(F-statistic)		المعوية
2.344687			Durbin-Watson stat		معامل درين واتسون

المصدر: البرنامج الإحصائي 10 Eviwes

يوضح الجدول السابق معالم التقدير لنموذج التأثير المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين ازدواجية عضوية أعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي، حيث تبين انها ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05). كما أظهرت النتائج ان متغيرات النموذج تفسر 86% من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي وهي نسبة تفسير جيدة، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 112.2993 بمعنوية 0.003 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 95%. ومن خلال ما سبق يتبين وجود تأثير معدل ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية على العلاقة بين ازدواجية عضوية أعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي .

5- النموذج الفرعي الخامس: يوجد تأثير معدل ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية على العلاقة بين مكافآت لجنة المراجعة وبين الأداء المالي:-

أ- معادلة النموذج.

$$\text{Firm Performance} = B_0 + B_1 \times \text{Famown} + B_2 \times \text{ACcomen} + \dots + E$$

ب- معاملات نموذج الانحدار.

جدول رقم (20)

معالم التقدير لنموذج التأثير المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين مكافآت لجنة المراجعة وبين الأداء المالي

جدول رقم (20)

المعوية	اختبار T	الخطأ المعياري	المعاملات	code	المتغيرات
0.0081	2.866976	808.7401	701.1676	EPS	ربحية السهم
0.0028	3.456030	2609.681	9019.136	ROE	العائد على حقوق الملكية
0.0180	1.436509	2672.886	3839.624	ROA	العائد على الأصول
0.0013	5.667810	99.23981	562.4724	FAMOWN	الملكية العائلية
0.0049	3.312535	6.431123	2.010389	ACcomen	مكافآت لجنة المراجعة
0.0028	2.290577	7335.115	16801.64	C	الثابت
0.702209				R-squared	معامل التحديد
0.793303				Adjusted R-squared	معامل التحديد المعدل
226.5141				F-statistic	اختبار F
0.002456				Prob(F-statistic)	المعوية
2.368480				Durbin-Watson stat	معامل ديرين واتسون

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

يوضح الجدول السابق معالم التقدير لنموذج التأثير المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين مكافآت لجنة المراجعة وبين الأداء المالي، حيث تبين انها ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05). كما أظهرت النتائج ان متغيرات النموذج تفسر 70.2% من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي وهي نسبة تفسير جيدة، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 226.5141 بمعنوية 0.002 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 95%. ومن خلال ما سبق يتبين وجود تأثير معدل ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية على العلاقة بين مكافآت لجنة المراجعة وبين الأداء المالي .

6- النموذج الفرعي السادس: يوجد تأثير معدل ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية على العلاقة بين ملكية اعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي:-

أ- معادلة النموذج:-

$$\text{Firm Performance} = B_0 + B_1 \times \text{Famown} + B_2 \times \text{ACowner} \dots\dots\dots E$$

ب- معاملات نموذج الانحدار:-

جدول رقم (21)

معالم التقدير لنموذج التأثير المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين ملكية اعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي

جدول رقم (21)

المتغيرات	code	المعاملات	الخطأ المعياري	اختبار T	المعوية
ربحية السهم	EPS	595.7539	22.89104	3.719714	0.0035
العائد على حقوق الملكية	ROE	22319.22	2794.655	7.986397	0.0000
العائد على الأصول	ROA	16183.74	4349.279	-3.721017	0.0016
الملكية العائلية	FAMOWN	568.0192	100.8039	5.634892	0.0013
ملكية اعضاء لجنة المراجعة	ACOWNER	22.22437	54.44844	4.408166	0.0013
الثابت	C	16452.74	6916.012	2.378934	0.0019
معامل التحديد	R-squared			0.427743	
معامل التحديد المعدل	Adjusted R-squared			0.795612	
اختبار F	F-statistic			95.67783	
المعوية	Prob(F-statistic)			0.004405	
معامل درين واتسون	Durbin-Watson stat			2.368480	

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

يوضح الجدول السابق معالم التقدير لنموذج التأثير المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين ملكية اعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي، حيث تبين انها ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05). كما أظهرت النتائج ان متغيرات النموذج تفسر 42.8% من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي وهى نسبة تفسير جيدة، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 95.67783 بمعنوية 0.004 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 95%. ومن خلال ما سبق يتبين وجود تأثير معدل ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية على العلاقة بين ملكية اعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي .

النتائج:-

تشير النتائج إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين خصائص لجنة المراجعة المختلفة، مثل الحجم، والاستقلالية، والمعرفة والخبرة المالية والمحاسبية، والازدواجية، والمكافآت، وملكية الأعضاء، وبين الأداء المالي للشركات. وتحليل كل عنصر على حدة، تبين أن حجم لجنة المراجعة يلعب دورًا مؤثرًا في تحسين الأداء المالي، حيث يعكس عدد الأعضاء الكافي قدرة اللجنة على القيام بمهامها بشكل فعال. كما أظهرت النتائج أن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة تسهم في تحسين الأداء المالي للشركات من خلال تعزيز النزاهة والموضوعية في القرارات المتعلقة بالمراجعة.

علاوة على ذلك، تبين أن المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة تعد عوامل حاسمة لتحقيق أداء مالي قوي، إذ إن وجود أعضاء ذوي كفاءة مالية ومحاسبية يتيح للجنة القدرة على التعامل مع التحديات المالية بكفاءة أكبر.

من ناحية أخرى، أظهرت النتائج أن ازدواجية العضوية داخل اللجنة تؤثر إيجاباً على الأداء المالي، حيث يمكن أن تسهم تلك الازدواجية في تحقيق فهم أوسع للأنشطة المختلفة للشركات. أما بالنسبة لمكافآت أعضاء لجنة المراجعة، فقد تبين أنها تشكل حافزاً رئيسياً لرفع مستوى الأداء المالي، مما يعكس أهمية تقديم تعويضات عادلة تتناسب مع الجهد المبذول. وأخيراً، ظهر أن ملكية أعضاء لجنة المراجعة تعد عاملاً مشجعاً لتبني استراتيجيات تحقق أهداف الأداء المالي للشركات، نظراً لتداخل مصالح الأعضاء مع الأداء العام للشركة.

وفيما يتعلق بخصائص المنشأة، أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة من العوامل مثل حجم المبيعات، وحجم المنشأة، ونموها، والرافعة المالية، ومستوى الحوكمة، وبين الأداء المالي. يشير هذا إلى أن المنشآت ذات المبيعات الكبيرة والحجم الكبير والنمو المرتفع تتمتع بأداء مالي أفضل. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الحوكمة دوراً محورياً في تحسين الأداء المالي من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة. أما بالنسبة لتأثير الملكية العائلية، فقد تبين وجود تأثير معدل ذو دلالة إحصائية لهذه الملكية على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي. فعلى سبيل المثال، ظهر أن الملكية العائلية تعزز من التأثير الإيجابي لحجم لجنة المراجعة واستقلاليتها على الأداء المالي، مما يعكس دور العائلات المالكة في مراقبة وتحسين جودة القرارات المالية. كما أظهرت النتائج أن تأثير المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي يزداد في ظل الملكية العائلية، حيث يعزز ذلك من قدرة الشركات العائلية على الاستفادة من خبرات اللجنة بشكل أكبر.

كذلك، تبين أن العلاقة بين ازدواجية عضوية أعضاء لجنة المراجعة والأداء المالي تصبح أقوى في الشركات ذات الملكية العائلية، مما يعكس أهمية هذه الخاصية في تحقيق الأداء المالي المطلوب. كما ظهر أن المكافآت وملكية أعضاء لجنة المراجعة تؤثر بشكل أكبر على الأداء المالي في ظل وجود ملكية عائلية، مما يشير إلى أن الشركات العائلية تولي اهتماماً خاصاً لهذه الجوانب كوسيلة لتحفيز أعضاء اللجنة وتحقيق أهدافها المالية.

تفسير نتائج الدراسة باستخدام نظريات (الوكالة، الأشراف، أصحاب المصالح).

يمكن ربط نتائج الدراسة بالنظريات المنوه عنها على النحو التالي:

1-نظرية الوكالة: تستند نظرية الوكالة على فكرة الفصل بين الإدارة والملكية، فيتم تفويض إدارة الشركة وسير أعمالها للفريق الإداري، ألا أنه قد يؤدي تناقض المصالح بين المديرين وحملة الأسهم إلى تأثير قرارات

الإدارة، مما يبرز أهمية هيكل الملكية في تحديد الأداء المالي، وتخفيف مشكلة الوكالة عن طريق تقليل الانفصال بين المساهمين والمديرين، مما يعزز الرقابة ويحقق أداءً ماليًا أفضل. وتدعم الدراسة القائمة هذا الجانب حيث أظهرت نتائجها وجود علاقة إيجابية بين خصائص لجنة المراجعة التي تتمثل في (الاستقلالية، المعرفة، الخبرة) على الأداء المالي في ظل وجود الملكية العائلية كمتغير وسيط.

2- نظرية الإشراف: تتجه نظرية الإشراف إلى أن المصالح بين المالكين والمديرين قد تتماشى بشكل جيد داخل الشركات العائلية وبالتالي يمثل هيكل الملكية العائلية أداة الحوكمة الجيدة في الشركة ومن ثم تقليل تكاليف الوكالة، وقد أظهرت الدراسة القائمة دور الملكية العائلية كعامل وسيط يعزز من قوة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي

3- نظرية أصحاب المصالح: تقوم هذه النظرية على أساس تواجد مصالح مشتركة بين الشركة والعديد من أصحاب المصالح، بحيث تعمل كل فئة على تحقيق أهدافها ومصالحها والتي قد تتعارض مع أهداف ومصالح الفئة الأخرى، وبالنسبة للشركات العائلية، فإن تركيز الملكية يمكن أن يؤدي أحياناً إلى تجاهل مصالح بعض أصحاب المصالح إذا تعارضت مع مصالح العائلة المالكة لتلك الشركات، وتوضح الدراسة القائمة أن الملكية العائلية للشركات يمكن أن تؤثر سلباً على جودة التقارير المالية إذا طغت مصالح العائلة على مصالح المساهمين الآخرين.

العلاقة بين نتائج الدراسة القائمة والدراسات السابقة.

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من عدة جوانب لتظهر أن التأثيرات على الأداء المالي للشركات، والتي تتأثر بالظروف التنظيمية للشركات ومدى تطبيق اليات الحوكمة، تبرز الدراسة القائمة بشكل مباشر أن الملكية العائلية كمتغير معدل قد يؤدي دوراً مزدوجاً نظراً لأنه قد تساهم في تحسين الأداء المالي عبر تعزيز الرقابة، كما أنه قد يؤدي إلى تضارب المصالح إذا لم تدار بشكل متوازن، مما يعطي الدراسة بعداً جديداً لاختبار هذه المتغيرات في سياق البيئة السعودية.

وسوف توضح الدراسة العلاقة بين الدراسة القائمة والدراسات السابقة، من خلال التركيز على النقاط التي تتفق أو تختلف فيها الدراسة الحالية مع نتائج تلك الدراسات في ضوء المتغيرات المختلفة على النحو التالي:

1- فيما يتعلق بحجم لجنة المراجعة:

تتفق الدراسة القائمة مع دراسات (الريان، 2020)، (الداود، 2023)، والتي أظهرت نتائجها أن زيادة حجم لجنة المراجعة يرتبط إيجابياً بتحسين الأداء المالي للشركات، ويرجع ذلك إلى أن الحجم الكبير للجنة يسمح بتنوع المهارات والخبرات، مما يعزز قدرة اللجنة على الإشراف والمراجعة بدقة، ويحسن الشفافية المالية. ومن جهة

أخرى، تختلف الدراسة القائمة مع دراسات (Alshareef, 2024)، (Alkhazaleh, 2024)، والتي اتجهت إلى أن اللجان كبيرة العدد قد تكون أقل كفاءة بسبب صعوبة الوصول إلى توافق أو إجماع بين أعضائها، مما يضعف من الرقابة ويؤثر بالسلب على الأداء المالي للشركة

2- استقلالية لجنة المراجعة:

تتفق الدراسة القائمة مع دراسات (الريان، 2020)، (المليجي، 2020)، حيث أظهرت نتائجها أن استقلالية لجنة المراجعة تحسن جودة التقارير المالية وتقلل من مشاكل الوكالة، وهو ما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركة، ومن جهة أخرى، تختلف الدراسة القائمة مع دراسات فلاتة (2021) التي لنتهت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية اللجنة والأداء المالي.

3- ازدواجية عضوية لجنة المراجعة:

تتفق الدراسة القائمة مع دراسة (Javeed and Ong, 2021)، والتي انتهت نتائجها إلى أن ازدواجية عضوية لجنة المراجعة تؤدي إلى تضارب المصالح وتقلل من مستويات جودة الرقابة المالية، مما يؤثر بالسلب على الأداء المالي للشركة، وتدعم الدراسة القائمة نتائج تلك الدراسة وانتهت إلى أن وجود أعضاء لديهم عضويات مزدوجة قد يؤدي إلى ضعف الالتزام الرقابي، ولا يوجد تباين واضح في هذا المتغير- ازدواجية عضوية لجنة المراجعة -حيث تدعم معظم الدراسات التي تطرقت لهذا المتغير أن له تأثيراً سلبياً على الأداء المالي للشركة.

4- مكافآت لجنة المراجعة:

اتفقت الدراسة القائمة مع دراسة (Elmashtawy et al, 2024) والتي انتهت إلى وجود علاقة إيجابية بين مكافآت أعضاء لجان المراجعة وبين عمليات التقارير المالية وبالتالي الأداء المالي للشركات، بينما اختلفت الدراسة مع دراسات (Qaderi, 2024)، (Azeez, 2024)، (مليجي، 2020) والتي انتهت إلى سلبية تلك العلاقة نظراً لأن ارتفاع قيمة المكافآت التي يحصل عليها أعضاء اللجنة يولد نوع من الروابط الشخصية مما يؤثر على موضوعيتهم واستقلاليتهم وبالتالي سلبية الأداء المالي للشركة.

5- ملكية لجنة المراجعة:

اتفقت الدراسة القائمة مع دراسة (2024) (Abdelmoneim) والتي انتهت إلى أن ملكية أعضاء لجنة المراجعة تسهم في تحسين الرقابة وتقلل من ممارسات التلاعب المالي، مما يؤدي إلى تحسين جودة الأداء المالي للشركة، وقد اختلفت الدراسة القائمة مع نتائج دراسة (2024) (Boshnak)، والتي انتهت إلى أن ملكية

الأعضاء قد تؤدي إلى تضارب المصالح إذا فقد الأعضاء استقلاليتهم، مما يؤثر بالسلب على جودة التقارير المالية وبالتالي الأداء المالي للشركة.

6- الملكية العائلية:

وفيما يتعلق بالعلاقة بين ملكية العائلة والاداء المالي للشركات أشارت دراسات : (2024, ، (Azeez, 2024) ، (Alshareef, 2024) ، (Boshnak) (Alsultan) والتي انتهت إلى أن الملكية العائلية تسهم في تحسين الأداء المالي للشركة ، حيث أنها تحسن الرقابة من وتقلل من تكلفة الوكالة، وقد اختلفت الدراسة القائمة مع دراسة، (2024) Qaderi) والتي انتهت إلى وجود أثر سلبي للملكية العائلية على الأداء المالي للشركات إذا لم يشارك أحد من أفراد العائلة في المناصب الإدارية للشركة.

مناقشة للنتائج ذات الدلالة الإحصائية في الدراسة القائمة.

1- وجود تأثير ذا دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة، (الحجم، الاستقلالية، المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية، الازدواجية، المكافآت، الملكية حيث انها ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05)، كما أظهرت النتائج ان متغيرات النموذج تفسر 46.7% من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي وهي نسبة تفسير جيدة ، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 552.3070 بمعنوية 0.002 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 95%.

2- معنوية المتغير المستقل (حجم لجنة المراجعة) حيث انه ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05). كما أظهرت النتائج ان متغيرات النموذج تفسر 36.2% من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي وهي نسبة تفسير جيدة ، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 115.6750 بمعنوية 0.01 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 99%. ومن خلال ما سبق يتبين وجود تأثير ذات دلالة إحصائية بين حجم لجنة المراجعة على الأداء المالي، ويرجع ذلك إلى أن اللجان الأكبر حجمًا تحتوي على تنوع في المهارات والخبرات، مما يعزز من فعالية الإشراف على الأنشطة المالية بالشركة.

3- معنوية المتغير المستقل، (استقلالية لجنة المراجعة) حيث انه ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05). كما أظهرت النتائج ان متغيرات النموذج تفسر 32.4% من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي وهي نسبة تفسير متوسطة ، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 154.6811 بمعنوية 0.003 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 95%. ومن خلال ما سبق يتبين وجود تأثير ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجنة المراجعة وبين الأداء المالي، مما يؤدي إلى زيادة قدرة الأعضاء المستقلين على اتخاذ القرارات المالية دون التأثير بالضغوط الداخلية بالشركة، مما يحسن من جودة الأداء المالي.

4- معنوية المتغير المستقل، (المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة) حيث انه ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05). كما أظهرت النتائج ان متغيرات النموذج تفسر 55.2% من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي وهي نسبة تفسير جيدة ، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 216.1914 بمعنوية 0.02 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 95%. ومن خلال ما سبق يتبين وجود تأثير ذات دلالة إحصائية بين المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي، وتتبلور أهمية المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة في تأكيد دقة وكفاءة العمليات المحاسبية وتجنب الأخطاء، مما ينعكس بالإيجاب على الأداء المالي للشركة.

5- معنوية المتغير المستقل، (ازدواجية اعضاء لجنة المراجعة) حيث انه ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05). كما أظهرت النتائج ان متغيرات النموذج تفسر 42.7% من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي وهي نسبة تفسير جيدة ، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 96.21510 بمعنوية 0.002 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 95%. ومن خلال ما سبق يتبين وجود تأثير ذات دلالة إحصائية بين ازدواجية أعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي، ويرجع ذلك إلى أن ازدواجية اعضاء لجنة المراجعة تقلل من فاعلية الرقابة الداخلية للشركة ، مما يضعف أدائها المالي .

6- معنوية المتغير المستقل، (مكافآت أعضاء لجنة المراجعة) حيث انه ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05). كما أظهرت النتائج ان متغيرات النموذج تفسر 42.4% من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي وهي نسبة تفسير جيدة ، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 186.4974 بمعنوية 0.002 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 95%. ومن خلال ما سبق يتبين وجود تأثير ذات دلالة إحصائية بين مكافآت أعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي، ويتضح من ذلك أن مكافآت أعضاء لجنة المراجعة تشجع أعضاء اللجنة على أداء مهامهم بجدية، مما يحسن من الأداء المالي للشركة .

7- معنوية المتغير المستقل، (ملكية أعضاء لجنة المراجعة) حيث انه ذات دلالة معنوية (أقل من 0.05). كما أظهرت النتائج ان متغيرات النموذج تفسر 38.3% من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي وهي نسبة تفسير جيدة ، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 85.58240 بمعنوية 0.002 وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة 95%. ومن خلال ما سبق يتبين وجود تأثير ذات دلالة إحصائية بين ملكية أعضاء لجنة المراجعة وبين الأداء المالي، يرجع إلى أن ملكية أعضاء لجنة المراجعة للأسهم في الشركة يزيد من انتمائهم ورغبتهم في تحسين أدائها المالي.

الخلاصة والتوصيات ومجالات مساهمات البحث المقترحة والجهات المستفيدة:-

هدف هذا البحث إلى اختبار الأثر المباشر لبعض خصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات السعودية المدرجة في السوق المالية، حيث شملت خصائص لجنة المراجعة كلا من الحجم، الاستقلالية، المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية، إزدواجية العضوية، المكافآت، و الملكية، كما هدفت إلى اختبار الأثر المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين كل خاصية من خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية و ربحية السهم. وخلص البحث بأن لجنة المراجعة تلعب دورًا حاسمًا في تحسين الأداء المالي للشركات المساهمة بالمملكة. حيث تفسير خصائص لجنة المراجعة 46.7% من التغيرات في الأداء المالي. فيؤثر حجم اللجنة بنسبة 36.2%، واستقلاليته بنسبة 32.4%. كما تظهر المعرفة والخبرة المالية لأعضاء اللجنة تأثيرًا بنسبة 55.2%، وازدواجية أعضائها تؤثر بنسبة 42.7%. بالإضافة إلى ذلك، يبلغ تأثير المكافآت 42.4%، بينما تلعب ملكية أعضاء اللجنة دورًا بنسبة 38.2%. لذا، يمكن استنتاج أن تلك العوامل تلعب أدوارًا مهمة في تحسين الأداء المالي للشركة. كما لعب حجم الشركة ونموها دورا هاما فى التأثير على تلك العلاقة فكل منها يستطيع ان يفسر 94% ، 82% على التوالي التغيرات التى تطرا على تلك العلاقة . وبإدخال الملكية العائلية كمتغير وسيط تم تحسين تفسير النموذج بشكل كبير حيث وصلت نسبة التفسير الإجمالي إلى 79.17%. كما كان من الجيد أيضًا ملاحظة أن جميع العوامل الأخرى قد أظهرت زيادة في نسبة التفسير بعد إدخال الملكية العائلية كمتغير وسيط، حيث وصلت نسبة تفسير حجم المراجعة إلى 89.9%، واستقلالية لجنة المراجعة إلى 89.1%، والمعرفة والخبرة المالية إلى 86%، وازدواجية أعضاء لجنة المراجعة إلى 86%، واثر مكافآت أعضاء لجنة المراجعة إلى 70.2%، واثر ملكية أعضاء لجنة المراجعة إلى 48.2%.

وبالتالي يمكن اعتبار إضافة الملكية العائلية كمتغير وسيط إلى النموذج قد ساهم في تعزيز قدرة النموذج على شرح التغيرات في الأداء المالي للشركة العائلية بشكل أكبر . وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي الباحث أن تقوم الشركات بتعزيز أداءها المالي من خلال تحسين تشكيل وأداء لجان المراجعة الخاصة بها، وكذلك من خلال مراعاة دور الملكية العائلية كعامل مهم في العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والأداء المالي. ويمكن للبحوث المستقبلية استكشاف العلاقات الدقيقة بين هذه العوامل وتحديد التدابير الفعالة لتعزيز أداء الشركات وتحسين علاقاتها مع لجان المراجعة. كما اوصى الباحث بأنه على الجهات المشرعة والرقابية بسوق المال السعودي أن يقومون بإعادة النظر في موضوع حوكمة الشركات بالنسبة للشركات المساهمة .

وفي ضوء ماتم التوصل إليه من نتائج، تقترح الدراسة عددا من القضايا التي يمكن أن تشكل أساسا لبحوث مستقبلية ومنها: دراسة مقارنة لأثر هياكل الملكية المختلفة (الحكومية و الأجنبية) كمتغير معدل على العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والأداء المالي، دراسة الأثر المعدل للملكية العائلية على خصائص لجان مجلس الإدارة الأخرى والأداء المالي. كذلك نتيجة لما توصلت اليه الدراسة من وجود أثر إيجابي للمعرفة والخبرة المالية والمحاسبية فإنه من المهم أثر دراسة المستوى التعليمي لأعضاء لجنة المراجعة (بكالوريوس، ماجستير ودكتوراة)، وكذلك أثر البيئة التعليمية للأعضاء (الدراسة في الجامعات الأجنبية) على الأداء المالي.

الجهات المستفيدة من البحث تتمثل في:

- 1- الجهات التنظيمية والرقابية بالمملكة العربية السعودية: مثل هيئة السوق المال ، حيث تساهم نتائج الدراسة في تحسين وتطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بحوكمة الشركات ولجان المراجعة.
- 2- شركات القطاع غير المالي خاصة العائلية: حيث يمكن تطبيق نتائج الدراسة لتحسين هيكل لجان المراجعة وتعزيز الأداء المالي.
- 3- المستثمرون والمساهمون: حيث يمكن من خلال استفادتهم من خلال فهم العلاقة بين الملكية العائلية وبين الأداء المالي، اتخاذ قرارات استثمارية تتسم بالكفاءة والفعالية.
- 4- الأكاديميون والباحثون: تعتبر: الدراسة مرجعًا للأبحاث المستقبلية التي تتناول متغيرات الدراسة في السوق السعودي، مما يساهم في إثراء الابحاث المتعلقة بتلك المتغيرات.

المراجع :**أولا : المراجع العربية :**

- الأنصاري، أنس عبدالله عبود، (2023)، "أثر حجم الشركة على العلاقة بين الملكية العائلية وسلوك التصاق التكلفة - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية"، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الثالث والأربعون، المملكة العربية السعودية.
- الريان، علي محمد علي (2020)، "أثر خصائص لجان التدقيق على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد الأربعون، المملكة الأردنية الهاشمية.
- الداود، محمد بن إبراهيم، (2023)، "اختبار الدور المعدل للملكية العائلية على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وقيمة الشركة - دليل تطبيقي من الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية"، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الثاني والأربعون، المملكة العربية السعودية.
- الحناوي، السيد محمود (2019)، "أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث التجارية، العدد الأول، مصر.
- السريحي، سلطان علي أحمد، والسلفي، حميد سعد محسن (2019)، "أثر فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي - دراسة ميدانية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية"، مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الرابع، اليمن.
- الشهراني، عبدالله، مختار، لؤي، والمشرف، عبدالله (2021)، "تطور الشركات العائلية في السوق المالية السعودية"، هيئة السوق المالية، السعودية.
- باجحر، محمد صالح، الهباش، مريع سعد، وآل فردان، سعد علي (2018)، "أثر خصائص حوكمة الشركات على هيكل رأس المال في الشركات المساهمة غير المالية المدرجة بسوق المال السعودي"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، المملكة العربية السعودية.
- خاطر، إبراهيم نادر، وحسن، حنان جابر (2017)، "أثر تطوير لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية العراقي - دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد الواحد والثلاثون، العدد الرابع، العراق.
- شاهين، محمد أحمد (2012)، "نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين خصائص الاستقلالية الخاصة بأعضاء لجنة المراجعة وعمليات تعديل القوائم المالية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد الثاني، العدد الأول، مصر.

- صالح، أبو أحمد مصطفى، ومحروس، رمضان عارف رمضان (2022)، "الدور الوسيط للقدرة الإدارية وجودة المراجعة في العلاقة بين أزمة كورونا وجودة التقارير المالية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (23)، العدد الثالث.
- عبد اللطيف، دعاء حافظ إمام (2020)، "أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد السابع، العدد الأول، مصر.
- فلانه، رشا عبدالرحمن (2021)، "أثر لجان المراجعة في استدامة الشمول المالي بالمصارف السعودية في إطار رؤية المملكة 2030"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد الثالث عشر، العدد الخامس، المملكة العربية السعودية.
- قديح، بسام سليمان (2013)، "أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير - دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (2020)، "أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية - دليل من البيئة المصرية".
- نصار، صديق توفيق، وأبو داير، ريم خالد (2021)، "أثر هيكل الملكية على رأس المال الفكري - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد التاسع والعشرون، فلسطين.
- نويجي، حازم محفوظ (2017)، "أثر خصائص لجنة المراجعة على قيمة الشركة - دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة"، مجلة التجارة والتمويل، العدد الرابع، مصر.
- هزاع، سلطان زياب (2018)، "دور لجنة المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال - دراسة ميدانية في المصارف الأردنية"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
- لائحة حوكمة الشركات (2022)، المملكة العربية السعودية .

ثانياً : المراجع الأجنبية :-

- Abdelmoneim, Z. M. A. (2024). The Implications of Ownership Structure and Audit Quality on Financial Reporting Quality: Evidence from Egypt. MSA-Management Sciences Journal, 3(2), 54-75.
- Anasweh, M (2021) " The Relationship between Audit Committee Characteristics and Banks performance ", Journal of Computer and Mathematics Education, Vol. 12 No.6.

- Azeez, R. A. (2024). Ownership Structure, Audit Committee, and Financial Performance of Listed Non-financial Firms in Nigeria. Audit Committee, And Financial Performance of Listed Non-financial Firms in Nigeria (May 22, 2024).
- Al-Shaer, B., Aldboush, H. H., & Alnajjar, A. H. (2024). Corporate governance and firm performance: in Qatari non-financial firms. Journal of Islamic Accounting and Business Research.
- Alnor, N. H. A. (2024). Corporate Governance Characteristics and Environmental Sustainability Affect the Business Performance among Listed Saudi Company. Sustainability, 16(19), 8436.
- Alruwaili, T. F., Al-Matari, E. M., Mgamal, M. H., & Alnor, N. H. A. (2024). THE INFLUENCE OF OWNERSHIP STRUCTURE ON CORPORATION PERFORMANCE: EVIDENCE FROM SAUDI LISTED CORPORATIONS. Business Strategy Review, 5(1).
- Alshareef, M. N. (2024). Ownership Structure and Financial Sustainability of Saudi Listed Firms. Sustainability, 16(9), 3773.
- Alsultan, A., & Hussainey, K. (2024). The Moderating Effect of Ownership Structure on the Relationship between Related Party Transactions and Earnings Quality: Evidence from Saudi Arabia. International Journal of Financial Studies, 12(3), 58.
- Alkhazaleh, S. J. S., Ibrahim, H., & Ali, A. J. (2024). Audit Committee Characteristics and Firm Performance with the Moderating Role of Political Connections.
- Boshnak, H. A. (2024). Ownership concentration, managerial ownership, and firm performance in Saudi listed firms. International Journal of Disclosure and Governance, 21(3), 462-475.
- Dzomira, S (2020) " Corporate Governance and Performance of Audit Committee and Internal Emerging Economy Public Sector ". Journal of Corporate Governance, Vol 13 No 1.
- Engel, E., Hayes, R., and Wang, X. (2010). Audit Committee Compensation and The Demand for Monitoring of The Financial Reporting Process, Journal of Accounting and Economics, 49, pp.139-154.

- Elmashtawy, A., Che Haat, M. H., Ismail, S., & Almaqtari, F. A. (2024). The moderating effect of the interaction between joint audit and accounting conservatism on the association between corporate governance and corporate performance. *Cogent Business & Management*, 11(1), 2284803.
- Habtoor, O. S., Alowaimer, O. H., Waked, S. S., & Alobaid, R. O. (2024). The moderating effect of independent board members' ownership on the relationship between their independence and firm performance. *Cogent Business & Management*, 11(1), 2399309.
- Javeed, S., & Ong, T. (2021). Conceptualizing the Moderating Role of CEO Power and Ownership Concentration in the Relationship between Audit Committee and Firm Performance – Empirical Evidence from Pakistan.
- Moubarak, H. M. R. (2024). Family Ownership and the Business Financial and Nonfinancial Performance In the Midst of COVID-19 Pandemic Implications: Evidence from MENA Region, *Journal of Accounting Research*, 11(3).
- Nwokeji, N. A. (2021). Examining Effect of Audit Committee Attributes on Firm Performance: Evidence From Listed Food and Beverages Firms in Nigeria, *European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research*, Vol. 9, No. 8.
- Qaderi, S. A., Ali Ghaleb, B., Qasem, A., & Waked, S. S. S. (2024). Audit committee effectiveness and integrated reporting quality: Does family ownership matter?. *Cogent Economics & Finance*, 12(1), 2291893.
- Qasem, A., Badru, B. O., Ghaleb, B. A., AL-Duais, S. D., & Al-Qadasi, A. A. (2024). Corporate social responsibility disclosure in Saudi companies: analysing the impact of board independence in family and non-family companies. *Humanities and Social Sciences Communications*, 11(1).
- Singhanian, A. K., & Panda, N. M. (2024). Does audit committee composition influence firm performance? Evidence from the top NSE-listed non-financial companies of India. *Asian Journal of Accounting Research*.

- Dzimira, S. (2020). Corporate Governance and Performance of Audit Committee and Internal Emerging Economy Public Sector. Journal of Corporate Governance, Vol. 13 No. 1.
- Anasweh, M. (2021). The Relationship between Audit Committee Characteristics and Banks Performance. Journal of Computer and Mathematics Education, Vol. 12 No. 6.
- Abdulaziz, A. (2020). The relationship between the audit committee, internal audit and firm performance. Journal of Applied Accounting Research, Vol. 21 No. 3

الموقع الإلكتروني لارقام :-

<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1509170> -

مزايا وتحديات تطبيق نظام الفصول الثلاثة: دراسة استطلاعية من وجهة نظر الأكاديميين وطلبة المحاسبة بجامعة جازان

الأستاذ المساعد/ محمد بن بدر البدر
عضو هيئة التدريس
معهد الإدارة العامة

الأستاذ المساعد/ سامي عبيد سالم الشهراني
عميد معهد البحوث والخدمات الاستشارية بالإدارة
قسم المحاسبة والمالية - كلية الأعمال
جامعة جازان

الملخص:

استهدف البحث تشخيص مزايا وتحديات تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة لقسم المحاسبة والمالية بجامعة جازان، واستخدمت الدراسة أسلوب جمع البيانات الكمية الأولية وتحليلها من خلال تصميم وتوزيع استمارة استقصاء لكل من أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وأوضحت النتائج اتجاهاً عاماً بدرجة (الموافقة) على التحديات التي تواجه تبني نظام الفصول الدراسية الثلاثة في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومن أبرز التحديات ارتفاع نسبة الضغوط والأعباء الأكاديمية على عضو هيئة التدريس، كما أظهرت النتائج اتجاهاً عاماً للموافقة على مزايا التطبيق من وجهة نظر الطلبة، وكان من أبرز المزايا إمكانية إنهاء الخطة الدراسية في وقت أسرع مقارنة بنظام الفصلين.

أوصت الدراسة بإعادة النظر في أساليب التعليم والتركيز على الأساليب الأكثر مرونة والأنسب مع نظام الفصول الدراسية الثلاثة والتي تساعد أعضاء هيئة التدريس على تغطية المناهج بشكل كامل وتساعد الطلبة على استيعاب المفاهيم وتطبيقها، ويقدم هذا البحث إضافة مميزة للنظرية والتطبيق في المحاسبة؛ حيث يسهم في إثراء المكتبة العربية نظراً إلى قلة الأبحاث التي تطرقت إلى موضوع الدراسة، وتساعد نتائج الدراسة القائمين على رئاسة أقسام المحاسبة والمالية في الجامعات على اتخاذ الإجراءات المناسبة للتغلب على التحديات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس وتعظم المنافع التي يحصل عليها الطلبة.

الكلمات المفتاحية: المزايا، التحديات، المحاسبية، نظام الفصول الدراسية الثلاثة، جامعة جازان

Abstract:

The study examines benefits and challenges of implementing the trimester system for the Department of Accounting and Finance at Jazan University. The study used questionnaires to collect the required data from accounting academics and students. The results showed a general trend of agreement on the challenges facing the adoption of the trimester system in accounting and the most prominent challenge is the high rate of pressures and academic burdens on the accounting academics. Meanwhile, the results showed a general trend of agreement on the benefits generated from the implementing of trimester system and the most prominent advantages was that accounting students could complete their study plan in a short time compared to the two-semester system.

The study recommended to consider teaching methods with focusing on more flexible methods that are more appropriate for the trimester system. This helps accounting academics to cover the curricula and also helps accounting students to understand the accounting curricula and concepts and apply them in the practices. This study provides a distinctive addition to theory and practices in accounting. In addition, it contributes to enriching the Arabic library due to the scarcity of research that addressed similar subjects. The results of the study help those in charge of accounting and finance departments across universities to take measures to overcome the challenges facing accounting academics and maximizing the benefits for accounting students.

Keyword: Benefits, Challenges, Accounting, Trimester System, Jazan University

1. مقدمة:

تُعَدُّ المملكة العربية السعودية إحدى الدول التي تهتم بجودة التعليم منطلقاً في ذلك من مبادرات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وبرامجها الرائدة؛ مثل برنامج تنمية القدرات البشرية، ساعيةً في ذلك إلى تحقيق التميز في جودة مخرجات التعليم لمواكبة التطور السريع في المتطلبات التنافسية لسوق العمل الوطني والعالمي (القرني، 2022م)؛ وقد جاء ضمن هذه الجهود إطلاق نظام الجامعات الجديد، وتطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة في كل من التعليم العام والتعليم الجامعي؛ فقد طبقت المملكة العربية السعودية نظام الفصلين الدراسيين مدّةً طويلةً من الزمن شأنها في ذلك شأن العديد من الدول التي تتبنى هذا النظام التقليدي، في حين طبقت دول أخرى أنظمة دراسية مختلفة مثل نظام الفصول الدراسية الثلاثة، أو نظام الفصول الدراسية الأربعة والذي يتم فيه تقسيم السنة الدراسية إلى أربعة فصول، والجدير بالذكر في هذا الإطار أن الدول تنطلق في تفضيلها لنظام دراسي عن الآخر من دراسات أثبتت جدوى النظام مقارنةً بالأنظمة الدراسية الأخرى على مستوى التحصيل العلمي والارتقاء في مؤشرات تنافسية التعليم العالمية.

يُقَسَّمُ العام الدراسي في نظام الفصلين الدراسيين إلى فصلين دراسيين، ويستمر الفصل الدراسي الواحد لما يقارب 15 أسبوعاً مع عطلةٍ طويلةٍ خلال فصل الصيف يتضمنها فصل صيفي اختياري ووفق اشتراطات محددة، ووفقاً للدراسات المرتبطة بهذا النظام في أغلب الجامعات، يتراوح عدد المقررات الدراسية التي يمكن للطالب أن يسجلها في المتوسط من أربعة إلى ستة مواد بمعدل ثلاث ساعات لكل مادة تختلف باختلاف الخطط الدراسية المعتمدة (Dev and Bentley, 2018). وفي المقابل فإنه يتم تسجيل عدد أقل من المقررات الدراسية في نظام الفصول الدراسية الثلاثة أو الأربعة؛ نظراً إلى انخفاض عدد الأسابيع الدراسية التي يشتمل عليها العام الدراسي، مع زيادة في عدد الساعات الدراسية الأسبوعية المخصصة لكل مقرر دراسي.

ناقشت بعض الدراسات السابقة الآثار المترتبة على التحول من نظام دراسي إلى آخر، ومدى التأثير على كل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وهناك أيضاً بعض الدراسات الأخرى التي ناقشت مزايا وعيوب الأنظمة الدراسية المختلفة ولكن غالبيتها تركزت في بيئات وأنظمة تعليمية مختلفة عن المملكة، وبناءً على ذلك وسعيًا إلى إضافة الجهود العلمية إلى هذا المجال؛ يستهدف هذا البحث دراسة مزايا وتحديات تطبيق النظام الدراسي الجديد في المملكة العربية السعودية -نظام الفصول الدراسية الثلاثة- على كلٍّ من أعضاء هيئة التدريس والطلبة في قسم المحاسبة والمالية بجامعة جازان.

ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية يتم تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في تشخيص وتوضيح كلٍّ من المميزات والتحديات المصاحبة لتطبيق هذا النظام، وبناءً عليه، يتم تدارك أي عقبات قد تنشأ من جراء تطبيقه، وتم اختيار التعليم المحاسبي لما له من أثر في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة والتي تُعدُّ من أهم المهن المتطورة على المستوى الوطني والعالمي، ومن ثمَّ ضرورة أن يواكب التعليم المحاسبي التطور الحاصل في بيئة الأعمال السعودية، وتنامي عدد الشركات، وارتفاع حجم الاستثمار (Kops, 2009; Lutes, 2009; Davies, 2018; Bostwick et al., 2019; Zafra, 2021).

مشكلة الدراسة:

تناولت العديد من الأدبيات الأجنبية مقارنة مزايا وتحديات أنظمة الفصول الدراسية المختلفة (فصلين – ثلاثة فصول – أربعة فصول) بشكل عام، إلا أنه قد لوحظ وجود قلة في الأبحاث المرتبطة بهذا الموضوع وتطبيقاتها في المكتبة العربية بشكل خاص، ويندر وجود دراسات بحثية لمقارنة طبيعة هذه الأنظمة الدراسية ومدى تأثيرها على كلٍّ من أعضاء هيئة التدريس والطلبة في مجال تخصص المحاسبة، ونظراً إلى ما قد يكون للتخصص ومجال الدراسة من أثر في ترجيح أو تغليب مزايا نظام دراسي على الآخر؛ فقد ركزت هذه الدراسة على التعليم المحاسبي في ظل تطبيق نظام الفصول التعليمية الثلاثة في جامعة جازان بهدف الوقوف على الصعوبات والتحديات التي تواجه التعليم المحاسبي ومقارنتها بالمزايا التي قد تنتج عن تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة الجديد مقارنة بنظام الفصلين الدراسيين الذي كان مطبقاً مدةً طويلةً من الزمن وما زال مطبقاً في عدد من الجامعات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مزايا وتحديات تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة على التعليم المحاسبي في جامعة جازان من وجهة نظر كلٍّ من أعضاء هيئة التدريس والطلبة في برنامج المحاسبة، ومن هذا المنطلق، فقد تم تقسيم الهدف الرئيس إلى مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية:

- تشخيص التحديات التي تواجه التعليم المحاسبي في ظل تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة في قسم المحاسبة والمالية في جامعة جازان.

- تحديد المزايا التي تواجه التعليم المحاسبي في ظل تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة في جامعة جازان.
- تقييم ما إذا كانت مزايا تطبيق نظام الفصول الثلاثة تفوق التحديات أو العكس.

تساؤلات الدراسة:

بناءً على ما تمت الإشارة إليه في مشكلة الدراسة وأهدافها؛ فإن تساؤلات الدراسة تكمن في الثلاثة أسئلة الآتية:

- السؤال الأول:** ما أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه التعليم المحاسبي في ظل تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة في جامعة جازان؟
- السؤال الثاني:** ما أبرز المزايا التي قد تعود على التعليم المحاسبي في ظل تطبيق نظام الفصول الثلاثة في جامعة جازان؟

السؤال الثالث: هل مزايا تطبيق نظام الفصول الثلاثة تفوق التحديات أم العكس؟

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية والمكانية:

اقتصرت هذه الدراسة موضوعياً على تشخيص المزايا والتحديات في تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة على التعليم المحاسبي، وركزت على الحدود المكانية لقسم المحاسبة والمالية في جامعة جازان.

الحدود الزمانية:

اشتملت الحدود الزمانية لهذه الدراسة على مُدَّة جمع البيانات البحثية الميدانية وذلك خلال العام الجامعي 1445 / 1444 هـ الموافق 2023 / 2024 م وهي المدة التي شهدت تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة في الجامعات السعودية بعد تطبيقها على التعليم قبل الجامعي في العام السابق.

أهمية الدراسة:

تبرز الأهمية العلمية للدراسة في كونها تمثل إضافة ثرية من ناحية النظرية والتطبيق للمكتبة العربية في مجال التعليم بشكل عام ومجال التعليم المحاسبي على وجه الخصوص، وتمثل هذه الدراسة باكورة الدراسات التي تشخص -بعمق- مزايا وتحديات تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة من وجهة نظر كلٍّ من أعضاء هيئة التدريس والطلبة في قسم المحاسبة والمالية في جامعة جازان، وبناءً عليه، يتيح هذا البحث مستقبلاً للباحثين

إجراء دراسات مقارنة في مجالات وتخصصات أخرى داخل المملكة، أو إجراء دراسات مقارنة في تخصصات المحاسبة مع دول أخرى بشكل عام أو مع الدول العربية بشكل خاص، إضافةً إلى ذلك، يقدم البحث توصيات واقعية تفيد متخذي القرار والقائمين على إدارة قسم المحاسبة والمالية في جامعة جازان من اتخاذ إجراءات تساعد على التغلب على التحديات التي تواجه كل من أعضاء هيئة التدريس والطلبة عند تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة، والاستفادة من المزايا الناتجة عن تطبيق هذا النظام لتطوير التعليم المحاسبي والبحث العلمي.

2. الدراسات السابقة:

تتنوع أنظمة الفصول الدراسية في مختلف أنحاء العالم، فهناك بعض الدول التي تطبق نظام الفصلين الدراسيين، في حين تنتهج دول أخرى نظام الفصول الدراسية الثلاثة، وهناك كذلك دول أخرى تتبع نظام الفصول الدراسية الأربعة حيث يتم فيه تقسيم السنة الدراسية إلى أربعة فصول، ويصنف نظام الفصلين الدراسيين على أنه من أنظمة الفصول الدراسية الطويلة، في حين تصنف الأنظمة الدراسية التي تزيد على فصلين مثل نظام الفصول الدراسية الثلاثة أو نظام الفصول الدراسية الأربعة على أنها ضمن أنظمة الفصول الدراسية القصيرة، ويعتمد اتباع نظام محددٍ على سياسات الجهات المسؤولة عن التعليم في مختلف الدول، ويكون منطوقاً في الغالب من دراسات أثبتت جدوى نظام محدد مقارنة بالأنظمة الدراسية الأخرى على مستوى التحصيل العلمي والارتقاء بمؤشرات تنافسية التعليم العالمية، وقد يعود الأمر في بعض الأحيان إلى سياسات الجامعات في الدول التي لا تفرض نظاماً دون الآخر كما هو ظاهر في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من أن هذا البحث يركز على مزايا وتحديات نظام الفصول الدراسية الثلاثة، فإن هذا القسم لن يقتصر على الدراسات السابقة التي ناقشت هذا النظام فقط وإنما سوف تتم مراجعة الأدبيات السابقة التي ناقشت مختلف أنظمة الفصول الدراسية مع مقارنة مزايا وتحديات كل منهما؛ وذلك بغرض توفير جوانب للمقارنة بين أنظمة الفصول الدراسية المختلفة؛ إذ إن مزايا بعض الأنظمة قد تكون عيوباً لدى الأنظمة الأخرى والعكس صحيح، ومن ثم فإن تناولها يساهم في حصر المزيد من المزايا والتحديات التي سيتم اختبارها لاحقاً على عينة الدراسة.

في هذا السياق؛ ناقشت عدد من الدراسات المتخصصة مزايا وتحديات نظام الفصلين الدراسيين والذي يُعدُّ الأكثر شيوعاً في معظم الجامعات حول العالم (Pathak and Rahman, 2013; Dev and Bentley).

(Pathak and Rahman, 2013; Dev and Bentley, 2018; Bostwick et al., 2019). فعلى سبيل المثال، درس الباحثان (Dev and Bentley (2018) نظام الفصلين الدراسي، وأوضحت الدراسة أن نظام الفصلين الدراسيين يتميز بإتاحة مجال زمني ووقت أطول للطلبة لفهم واستيعاب المعلومات والمفاهيم الصعبة ومناقشتها مع أعضاء هيئة التدريس والتدريب على كيفية تطبيقها في الواقع العملي، ويتيح كذلك تعلم المبادئ والأفكار والمفاهيم الجديدة التي تُعدُّ فرصة لتطوير المهارات والقدرات والجدارات اللازمة لتطبيقها، إضافةً إلى تمكين التعلم المستمر والمتعمق؛ لأنه يتيح لأعضاء هيئة التدريس توظيف أساليب وطرق تعليمية تسهم في ذلك؛ مثل التمارين الجماعية التي تتطلب الإبداع والابتكار والمشاريع المطولة التي قد يصعب تطبيقها على الأنظمة الدراسية التي تتبنى الفصول الدراسية القصيرة، وقد أشارت وتبيّنت نتائج الدراسة أيضاً أن نظام الفصلين يعزز سبل التعاون بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس خلال الفصل الدراسي؛ ما يتيح فرص تقوية العلاقات فيما بينهم، وذلك من خلال تطوير ونشر المشاريع والأفكار البحثية بما ينعكس إيجاباً على تطوير مهاراتهم واستيعابهم للمواد الدراسية.

يضيف (Dev and Bentley (2018) أن نظام الفصلين الدراسيين يتيح للطلبة المتخرجين حديثاً من الثانوية والملتحقين بالجامعة انتقالاً مرناً يسمح لهم بقضاء وقت أطول لفهم أعمق للنظام الجامعي وتعديل الرغبات ومعالجة ما قد يحدث من إخفاقات خلال العام الدراسي الأول، دون وجود ضغوط ناتجة عن قصر الفصل الدراسي والحاجة إلى مواكبة الضغط السريع للفصول الدراسية الثلاثة، أما بالنسبة إلى أعضاء هيئة التدريس فإنه وُجِدَ أن اتباع نظام الفصلين الدراسيين يتميز بأنه يمنحهم المتسع من الوقت لإجراء الأبحاث والانخراط في أنشطة إضافية وإتاحة إجازات سنوية أطول (Pathak and Rahman, 2013; Dev and Bentley, 2018). إضافةً إلى ذلك، فقد أكدت دراسة (Putera and Sugianto (2020) أن نظام الفصلين الدراسيين لا يقتصر تركيزه على تعميق فهم الجانب النظري لدى الطلبة فحسب، بل يركز أيضاً على الجانب العملي؛ وذلك من خلال إتاحة وقتٍ كافٍ للخريجين للتدريب العلمي في الجهات الحكومية والمنظمات الأخرى في مجال الدراسة، ومن ثمَّ يساهم في تعميق التعلم وتحسين جودة مخرجات التعليم، واكتساب الخبرات المهنية، وزيادة فرص الحصول على الوظائف قبل الانخراط في سوق العمل، وفي دراسة حديثة قام بها النقيب وعياد (2023) أكدت أهمية المهارات التقنية وضرورة تزويد طلبة الجامعات الإماراتية بها؛ وذلك لمواكبة متطلبات سوق العمل.

ومن ناحية أخرى، فقد بينت الدراسات السابقة أن هناك العديد من التحديات والصعوبات المرتبطة بتطبيق نظام الفصلين الدراسييين (Pathak and Rahman, 2013; Dev and Bentley, 2018). فعلى سبيل المثال فقد ناقشت دراسة (Pathak and Rahman (2013) التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق نظام الفصلين الدراسييين؛ حيث كان من أبرز التحديات والمعوقات عدم رضا بعض الطلبة عن تحصيلهم العلمي خلال نظام الفصلين؛ وذلك لتسجيلهم ساعات دراسية أكثر من طاقتهم؛ ما يؤدي إلى التشتت وعدم التركيز والحصول على معدلات دراسية منخفضة، إضافةً إلى أن طول المنهج الدراسي المصاحب للفصلين يُعدُّ عائقاً آخر في ظل هذا النظام؛ إذ يجب على أعضاء هيئة التدريس تغطية المناهج بشكل كامل من ناحية، ويحتم على الطلبة الإلمام بهذه المناهج من ناحية أخرى، وبيّنت الدراسة أن طول الفصل الدراسي قد يعوق الطلبة من تسجيل مواد دراسية اختيارية في مجالات جديدة نظراً إلى صعوبة حذف هذه المواد وتعويضها في فصول دراسية قريبة، إضافة إلى ذلك، فإن الطلبة الذين يفشلون في تجاوز بعض المواد الدراسية فإنهم يضطرون إلى أخذها خلال الفصل الصيفي لضمان عدم تعثرهم واختلال السجل الأكاديمي وتمكنهم من تسجيل المواد الدراسية المخطط لها في الفصول القادمة، وقد يتسبب لهم هذا في الضغوط والتعثر على المدى الطويل نتيجة استمرار الدراسة لمُدَدٍ طويلة دون الحصول على إجازة (Dev and Bentley, 2018).

وقد ناقشت بعض الدراسات المزايا والتحديات التي تواجه نظام الفصول الدراسية القصيرة (الثلاثة - الأربعة) (Wellman and Ehrlich;2003; Scott, 2003; Austin and Gustafson; 2006; Lutes and Davies, 2018). فعلى سبيل المثال، وجد (Scott (2003 أن نظام الفصول الدراسية القصيرة -التي يلتقي فيها الطلبة بالأساتذة بشكل يومي- مقارنةً بالفصول الدراسية التقليدية (نظام الفصلين) -التي يلتقون فيها مرتين أو ثلاث مرات بحد أقصى في الأسبوع- تجسّر العلاقات والترابط بين الأساتذة والطلبة مما يكون له أثر بالغ في تحسين أداء الطلبة وتحصيلهم العلمي خلال العام الدراسي، ومن ناحيةٍ أخرى، درس (Austin and Gustafson (2006 أثر طول الفصل الدراسي على التحصيل العلمي للطلبة لثلاثة فصول (الخریف، الربيع، الصيف)؛ حيث كانت أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن معدلات الطلبة في الجامعة في الفصول القصيرة أعلى بمقدار الثلث مقارنةً بالفصول الاعتيادية، وتوصّل الباحثون إلى أن حصول الطلبة على درجات عالية صاحبتّه زيادة في التحصيل العلمي لديهم.

ومن جهة أخرى قارنت دراسة (Lutes and Davies, 2018) بين الفصول الدراسية الطويلة والفصول الدراسية القصيرة، وكان من أبرز النتائج التي تم التوصل إليها أن الطلبة يقومون بتسجيل عدد أقل من المقررات الدراسية في نظام الفصول الدراسية القصيرة، ويرجع السبب في ذلك إلى قصر مدة الفصل الدراسي ورغبة الطلبة في التركيز على عدد قليل من المواد، ويفسر أيضاً أعضاء هيئة التدريس أن ذلك قد ينعكس إيجاباً على الطلبة ويقلل من الضغوط والتوتر المصاحبين للدراسة والاختبارات، ونظراً إلى قلة الأسابيع الدراسية في الفصل الواحد تحت نظام الفصول القصيرة فإن هناك بعض التحديات التي صاحبت تطبيقه؛ مثل زيادة الأعباء الدراسية وضغط المهام على كل من الطلبة والأساتذة بسبب ضيق الوقت والحاجة إلى تغطية كامل المحتوى التعليمي في مدة قصيرة مع الالتزام بتحقيق الهدف المتمثل في تمكين الطلبة والطالبات من الإلمام بالمفاهيم والمبادئ بالشكل السليم (Lutes and Davies, 2018).

ومن العوامل التي تزيد من هذه الأعباء على الطلبة هو ضرورة الاحتفاظ بالتركيز والحضور الذهني خلال المحاضرة الدراسية والتي عادة ما تكون أطول من نظيراتها في الفصول الدراسية الطويلة، بالإضافة إلى وجود عامل آخر يتمثل في زيادة القدرة على التعلم والاستعداد للاختبارات وإكمال المشاريع البحثية وعمل الواجبات الدراسية المعقدة والمطولة، ومن ناحية أخرى تتمثل العوامل المؤثرة على الأساتذة في توفير الوقت اللازم لتقديم الدعم والتوجيه لجميع الطلبة، وإتاحة تقييمهم بشكل دوري، وإعطائهم النصائح اللازمة لتطوير مستوياتهم، وأضاف Ehrlich & Wellman (2003) أن نظام الفصول الدراسية القصيرة يتطلب زيادة أوقات المحاضرات النظرية منها والعملية؛ فعلى سبيل المثال، يُلزم في نظام الفصول القصيرة (الثلاثة - الأربعة) الطلبة والطالبات الحضور مدة 6 ساعات في الأسبوع، وهذه المدة تُعدُّ ضعف الزمن المطلوب في نظام الفصول الدراسية الطويلة (الفصلين)، والملاحظ أن الأمر لا يقتصر على الوقت الذي يقضيه الطلبة في حضور المحاضرات، وإنما يمتد إلى الوقت الذي يجب على الطلبة قضاؤه للتحضير والمراجعة وحل التكاليفات وتنفيذ المشاريع، وهو ما قد يصل إلى معدل ساعتين لكل ساعة دراسية حضورية، وقد أشارت دراسة (Dev and Bentely, 2018) أن هناك بعض الضغوط التي يعاني منها الطلبة طوال العام الدراسي؛ نظراً إلى تعاقب الفصول الدراسية وعدم وجود إجازات طويلة تسمح لهم بأخذ قسط من الراحة واستعادة نشاطهم، وبالنظر أيضاً إلى تقسيم السنة الدراسية إلى ثلاثة فصول فإن المدة الإجمالية للسنة الدراسية تكون أطول مقارنة بنظام الفصلين الدراسيين، بالإضافة إلى أن قصر مدة الفصول تزيد من توتر الطلبة

بسبب التعاقب السريع للواجبات والاختبارات والأنشطة الأكاديمية؛ ما يتطلب مجهوداً إضافياً في التحضير والمراجعة وبوتيرة أسرع (Dev and Bentley, 2018).

إضافة إلى ما سبق فقد تناولت دراسة حديثة قياس مدى تأثر مستوى الطالبات في إحدى الكليات الجامعية التابعة لجامعة جازان نتيجة التحول من تطبيق نظام الفصلين الدراسيين إلى تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة، وانتهت الدراسة إلى عدد من النتائج التي أكدت ما وصل إليه عدد من الدراسات السابقة كان أبرزها وجود آثار سلبية لهذا التحول نتج عنه انخفاض الأداء الأكاديمي للطالبات معزواً إلى صعوبة التأقلم مع النظام الجديد وما يتطلبه من مجهود في التحصيل والمتابعة بسبب قصر مدة الفصل مع ثبات محتوى المقررات الدراسية (رضوان وآخرون؛ 2024).

وعلى مستوى التعليم ما قبل الجامعي فقد ناقش (الشمري، 2023) الإيجابيات والمعوقات المصاحبة لتطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة من وجهة نظر كلٍّ من المعلمين وطلبة المرحلة الثانوية في منطقة حائل، وتوصل الباحث إلى عدد من الإيجابيات؛ مثل زيادة مستويات الفهم والاستيعاب للطلبة؛ ما ينعكس إيجاباً على زيادة مستويات التحصيل العلمي، وتطوير المهارات البحثية لدى الطلبة، والاستغلال الأمثل لساعات الدراسية، بالإضافة إلى تعزيز ممارسة الأنشطة والتطبيقات العملية وعدم الاقتصار على الأنشطة النظرية، وعلى الجانب الآخر ذكر الباحث بعض المعوقات مثل عدم امتلاك الطلبة المهارات الضرورية لتعزيز الاستفادة من هذا النظام؛ مثل المهارات التقنية، ومهارات التفكير النقدي، والمهارات الشخصية، إضافة إلى ذلك، فإن محدودية المصادر البديلة للتعلم وعدم توفر الوصول إلى قواعد البيانات العالمية التي توفر محتوىً ثرياً يعوقان الطلبة عن تطوير مهاراتهم.

كما ناقشت بعض الأدبيات السابقة الآثار المترتبة على التحول من نظام دراسي إلى آخر (Kops, 2009; Lutes and Davies, 2018; Bostwick et al., 2019)؛ إذ تم عمل استقصاء لدراسة التغييرات التي أجراها أعضاء هيئة التدريس على المقررات الدراسية التي قاموا بتدريسها خلال الفصول القصيرة؛ حيث تمت دراسة تأثير التحول من نظام دراسي إلى آخر على إجراء تغييرات رئيسه في المحتوى أو في طرق التدريس، وخلصت الدراسة إلى أن ما يعادل 22% فقط من أعضاء هيئة التدريس قاموا بتقليل محتوى المنهج مقابل 78% لم يقوموا بأي تغيير في المحتوى، واتفق أيضاً أن أعضاء هيئة التدريس لم يقوموا بتغيير طرق وأساليب التدريس؛ حيث اقتصر التغييرات على المدة المخصصة للنقاشات الفصلية

والتغييرات في الواجبات والاختبارات وطرق التقييم، كما وبينت نتائج الدراسة أن ما يزيد على ثلث أعضاء هيئة التدريس قاموا بتخفيض هذه المدة إلى حد كبير ليتلاءم مع قصر مدة الفصل الدراسي. (Lutes and Davies, 2018).

حيث وجدوا أن ما يقارب ثلث أعضاء هيئة التدريس قاموا بتعديل المقررات الدراسية لتتلاءم مع قصر المدة في نظام الفصول القصيرة، وشملت هذه التعديلات عدة أمور مثل تقليل محتوى المنهج، وتغيير في طرق وأساليب التدريس، وتقليل النقاش الموسع مع الطلبة، وتقليل زمن المشروعات البحثية، واستبدال البحوث المطولة بالأسئلة المقالية في الاختبارات، وتعديل الواجبات وطرق التقييم (Lutes and Davies, 2018)، وأظهرت نتائج دراسة Kops (2009) أن بعض أعضاء هيئة التدريس ركزوا على إعطاء الطلبة واجبات قصيرة بشكل متكرر ليتمكنوا من تقديم التغذية الراجعة لهم بشكل سريع، وبما يتناسب مع قصر مدة الفصل الدراسي، وفي الوقت نفسه مساعدة الطلبة على الإلمام بالمنهج الدراسي ومعالجة أي صعوبات في أسرع وقت، وقد لوحظ أيضاً قيام أعضاء هيئة التدريس بتقديم التوجيه المستمر للطلبة حول إدارة الوقت وعدم التأجيل في الاستذكار والمراجعة والتحضير للاختبارات، وحث وتشجيع الطلبة على العمل ضمن مجموعات ((Kops, 2009).

وفي دراسة حديثه قام بها Zafra (2021) عن قياس أثر تغير النظام الدراسي على الطلبة الذين تحولوا من الدراسة وفقاً لنظام الفصول الطويلة إلى نظام الفصول القصيرة، أشارت نتائج الدراسة إلى أن الطلبة الجدد الذين التحقوا بالسنة الأولى أبدوا معاناةً شديدةً من الضغوط والتوتر بشكل أكبر مقارنةً بالطلبة الذين انتقلوا من جامعة أخرى تتبع نظاماً دراسياً مختلفاً، بينما لم يكن هناك اختلاف وفروق ذات دلالة إحصائية حيال الوقت المخصص للدراسة والحافز نحو الدراسة وتحقيق درجات عالية بين المجموعتين، وأشارت النتائج إلى أن الطلبة الجدد الذين خصصوا وقتاً أكبر للدراسة والاستذكار، عانوا من مستويات أعلى من التوتر والتحفيز، ولوحظ وجود ارتباط إيجابي بين التوتر والتحفيز، فكلما زاد التوتر لدى الطلبة زاد الحافز لديهم لتخصيص وقت أكبر للدراسة والاستذكار.

وفي دراسة قام بها Bostwick et al (2019)، تمت مناقشة أثر التحول من نظام الفصول الدراسية الأربعة إلى النظام الفصلي على معدلات التخرج للطلبة، وتوصل الباحثون إلى أن الطلبة الذين تحولوا من الدراسة وفقاً لنظام الفصول الدراسية الأربعة إلى الدراسة وفقاً للنظام الفصلي يتأخرون بالتخرج؛ ما يزيد من

التكاليف المباشرة، وتكاليف الفرص البديلة على الطلبة، وأضاف الباحثون أن طول المدة الزمنية للفصل الدراسي تسببت في تراخي الطلبة واتجاههم للتأجيل في الاستذكار والتحضير والمراجعة؛ ما ينعكس سلباً على تحصيلهم العلمي، ومن ثمّ التأثير بالسلب على الدرجات التي يحصلون عليها (Bostwick et al., 2019)، وفي هذا الإطار قامت بعض الدراسات بالمقارنة بين نظام الفصول الدراسية المختلفة، وتوافقت نتائج معظم هذه الدراسات على عدم وجود اختلافات جوهرية وفقاً لأنظمة الفصول المتنوعة (Brackenbury, 1987; Caskey, 1994; Rayburn and Rayburn, 1999; Lee et al., 1993; Ewer et al., 2002; Johnson et al., 2008; Gibbens et al., 2015)؛ فعلى سبيل المثال: عند دراسة مخرجات التعلم لطلبة المحاسبة الملتحقين ببرامج قصيرة مدتها 10 أسابيع (نظام الفصول الدراسية الأربعة) مقارنةً بالطلبة الملتحقين بالبرامج التقليدية التي تصل مدة الدراسة فيها إلى 16 أسبوعاً (نظام الفصلين الدراسيين) اتضح عدم وجود فروقات جوهرية في أداء الطلبة وفقاً للنظامين (Caskey, 1994)، وقد قارن (Ewer et al., 2022) أداء الطلبة الملتحقين بمقرر مبادئ المحاسبة في الفصول القصيرة مقارنة بالفصول الطويلة؛ وذلك بهدف قياس أثر مدة الفصل الدراسي على قدرة الطلبة على إتقان مفاهيم ومبادئ المحاسبة التي تشتمل عليها تلك المقررات والإلمام الكامل بها مع مراعاة عدم اختلاف الأساتذة الذين يدرسون هذه المقررات، فلم يجد الباحثون أي اختلافات تذكر بين أداء الطلبة وقدرتهم على إتقان المفاهيم والمبادئ وفقاً لأنظمة الفصول المختلفة، وفي هذا الإطار بحث (Johnson et al., 2008) ما إذا كان لهيكل المناهج الدراسية في الأنماط المختلفة للفصول (نظام الفصلين الدراسيين، ونظام الفصول الثلاثة، والفصل الصيفي المركز) أثر على قدرة الطالب الجامعي على الاحتفاظ بالمعلومات الدراسية التي تم تحصيلها، وبناءً على نتائج الدراسة اتضح عدم وجود تأثير جوهري لاختلاف نمط الفصل الدراسي على أداء الطلبة واحتفاظهم بالمعلومات التي تمت دراستها.

وبناءً عليه، يتضح من مراجعة الأدبيات في هذا القسم أن غالبية الدراسات ناقشت أنظمة الفصول الدراسية المختلفة بشكل عام؛ ولكن عدد قليل جداً من الدراسات تناولت هذا الموضوع من جانب التعليم المحاسبي في الجامعات، كما لا توجد دراسات تتناول هذه القضية في قسم المحاسبة والمالية بجامعة جازان، وهنا تظهر الحاجة الملحة إلى دراسة تأثير تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة على التعليم المحاسبي في قسم المحاسبة بجامعة جازان، والوقوف على مزاياه وعيوبه من وجهة نظر أصحاب العلاقة

(أعضاء هيئة التدريس والطلبة)؛ إذ يُعدُّ هذا الموضوع من الموضوعات الحديثة التي لم تلقَ الاهتمام والنصيب الكافي من الدراسة والبحث، وأيضاً تأتي أهمية هذه الدراسة بالنظر إلى حداثة وسرعة تطور نُظم التعليم في العالم بشكل عام وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص.

3. الدراسة الميدانية:

3.1 أداة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب جمع وتحليل وتفسير البيانات الأولية بشكل كمي؛ حيث استخدمت طريقة الاستقصاء لجمع البيانات المطلوبة، وذلك لفهم واقع تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة على التعليم المحاسبي في جامعة جازان من خلال جمع آراء كلِّ من أعضاء هيئة التدريس والطلبة في قسم المحاسبة والمالية، ويتمشى هذا النهج مع دراسات مماثلة استعملت المنهج الوصفي معتمدة على قائمة الاستقصاء كأداة للبحث (منصور وأبو داود، 2023؛ العريفي والخليوي، 2024)؛ حيث صممت الاستبانات بناءً على الخطوات الآتية:

1- مع الأخذ في الحسبان أهداف البحث الرئيسية التي ركزت على تشخيص ودراسة المزايا والتحديات التي تواجه التعليم المحاسبي في ظل تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة في قسم المحاسبة والمالية بجامعة جازان، تم تصميم نسختين من الاستبانات، إحداهما موجهة إلى أعضاء هيئة التدريس، والأخرى مخصصة لطلبة المحاسبة؛ وذلك بناءً على مراجعة الدراسات السابقة (Almarghalani et al., 2021; Zafra, 2022)؛ فعلى سبيل المثال: صممت دراسة (Lutes and Davies, 2018) قائمة استقصاء لأعضاء هيئة التدريس لمقارنة العبء الدراسي مع التحصيل العملي للطلبة؛ لتحقيق الهدف المرجو من الدراسة وجمع البيانات المطلوبة، وصمم (Zafra (2022) أداة الاستقصاء؛ لقياس مدى تأثير التحول من نظام الفصلين إلى نظام الفصول الأربعة على الطلبة الأمريكيين، واتفقت دراسة Almarghalani et al. (2021) مع الدراسات السابقة وذلك بتصميم ومن ثم توزيع الاستقصاء على الطلبة في جامعة الملك عبد العزيز.

2- بناءً على تجانس التخصص والرتبة العلمية وسنوات الخبرة العملية، فقد اعتمدت الدراسة على نظام الدراسة التجريبية الأولية (Pilot Study)؛ حيث أرسلت نسخة من كل استقصاء إلى ثلاثة محكمين متخصصين من أعضاء هيئة التدريس منهم (2) برتبة أستاذ و(1) برتبة أستاذ مشارك؛ وذلك من أجل التأكد

من سلامة قائمة الاستقصاء من حيث المفردات والعبارات المستخدمة وملاءمتها لأهداف البحث الرئيسة، وردَّ المحكمون ببعض المقترحات التطويرية، وبناءً على هذه الملحوظات أُجريت التعديلات والإضافات المطلوبة لضمان سلامة وملاءمة صياغة ولغة قائمة الاستقصاء لمجتمع الدراسة.

3- تُحَقَّقُ إحصائياً من صدق الاتساق الداخلي وثبات الأداة؛ حيث استُخدم برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك لحساب معاملات ارتباط (بيرسون) بين كل فقرة من فقرات المحور، ومجموع فقرات المحور الذي تنتمي إليه ويتمشى هذا النهج مع دراسة حديثة استخدمت البرنامج الإحصائي نفسه؛ وذلك للتحقق من ثبات أداة الدراسة واستخدام معامل ثبات الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ على عينة الدراسة (السبتي، 2023) كما هو موضح في الجداول (2,3,4).

4- اشتملت قائمة الاستقصاء في صورتها النهائية على مجموعة أجزاء رئيسة ومحاور وفقاً لما يأتي:

- **القسم الأول:** معلومات عامة عن فئات المشاركين في البحث.
- **القسم الثاني:** مزايا تطبيق نظام الفصول الثلاثة على التعليم المحاسبي في قسم المحاسبة والمالية بجامعة جازان.
- **القسم الثالث:** التحديات التي تواجه تطبيق نظام الفصول الثلاثة على التعليم المحاسبي في قسم المحاسبة والمالية بجامعة جازان.
- **القسم الرابع:** أسئلة ختامية.

3.2 عينة الدراسة:

جدول (1) وصف عينة الدراسة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة %
العمل	عضو هيئة تدريس	32	9.6
	طالبة	302	90.4
الجنس	أنثى	79	23.7
	ذكر	255	76.3
بيانات أعضاء هيئة التدريس			
المتغير	الفئات	العدد	النسبة %
الجنس	أنثى	7	21.9
	ذكر	25	78.1
الدرجة العلمية	أستاذ	2	6.3
	أستاذ مشارك	4	12.5
	أستاذ مساعد	17	53.1
	محاضر	8	25.0
	معيد	1	3.1
عدد سنوات الخبرة في مجال التدريس الأكاديمي	أقل من 5 سنوات	1	3.1
	6 سنوات ولكن أقل من 10 سنوات	8	25.0
	10 سنوات ولكن أقل من 15 سنة	13	40.6
	15 سنة ولكن أقل من 20 سنة	5	15.6
	20 سنة فأكثر	5	15.6
بيانات الطلبة			
المتغير	الفئات	العدد	النسبة %
الجنس	أنثى	72	23.8
	ذكر	230	76.2
العمر	من 20 فأقل	91	30.1
	من 21 إلى 25	199	65.9
	من 26 إلى 30	9	3.0
	من 31 فأعلى	3	1.0
السنة الدراسية الحالية	السنة الأولى	19	6.3
	السنة الثانية	79	26.2
	السنة الثالثة	64	21.2
	السنة الرابعة	92	30.5
	السنة الخامسة	48	15.9

3.3 صدق الاتساق الداخلي لقائمة الاستقصاء:

تم التحقق من صدق قائمة الاستقصاء من خلال حساب معامل الارتباط بين الدرجة على المفردة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، ثم تم حساب الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور والدرجة الكلية لقائمة الاستقصاء، وجاءت النتائج كما في الجدولين (2) و(3):

3.3 صدق الاتساق الداخلي لقائمة الاستقصاء:

تم التحقق من صدق قائمة الاستقصاء من خلال حساب معامل الارتباط بين الدرجة على المفردة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، ثم تم حساب الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور والدرجة الكلية لقائمة الاستقصاء، وجاءت النتائج كما في الجدولين (2) و(3):

جدول (2) قيم معاملات الارتباط بين درجة المفردة والدرجة الكلية للمحور

التحديات التي تواجه تطبيق نظام الفصول الثلاثة على التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس		مزاي تطبيق نظام الفصول الثلاثة على التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	
الارتباط	م	الارتباط	م
**886	1	**822	1
**858	2	**898	2
**670	3	**679	3
**874	4	**817	4
**768	5	**838	5
**829	6	**763	6
**815	7	**888	7
**880	8	**55	8
**850	9	**835	9
**754	10	**849	10
		**760	11
		**644	12

التحديات التي تواجه تطبيق نظام الفصول الثلاثة على التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة		مزايا تطبيق نظام الفصول الثلاثة على التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة	
الارتباط	م	الارتباط	م
**882	1	**850	1
**891	2	**894	2
**836	3	**891	3
**912	4	**706	4
**869	5	**806	5
**769	6	**798	6
**813	7	**852	7
**822	8	**909	8
**912	9		
**842	10		

**القيمة دالة عند 0.01

يتضح من الجدول (2) أن قيم معاملات الارتباط بين مفردات المحور والدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً عند مستوى معنوي أقل من (0.01)؛ ما يشير إلى أن المفردات تقيس ما يقيسه المحور، وهو مؤشر على الصدق.

جدول (3) قيم معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور والدرجة الكلية للمحاور

م	المحاور	الارتباط	مستوى الدلالة
1	مزايا تطبيق نظام الفصول الثلاثة على التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	** .600	0.01
2	التحديات التي تواجه تطبيق نظام الفصول الثلاثة على التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	** .679	0.01
3	مزايا تطبيق نظام الفصول الثلاثة على التعليم المحاسبي من وجهة الطلبة	** .609	0.01
4	التحديات التي تواجه تطبيق نظام الفصول الثلاثة على التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة	** .866	0.01

**القيمة دالة عند 0.01

يتضح من الجدول (3) أن قيم معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور والدرجة الكلية للمحاور دالة احصائياً عند مستوى معنوي أقل من (0.01)؛ ما يشير إلى أن المحاور تقيس ما تقيسه قائمة الاستقصاء، وهو مؤشر على الصدق.

3.4 قياس ثبات أداة الدراسة (قائمة الاستقصاء):

تم التحقق من ثبات أداة الاستقصاء باستخدام معادلة ألفا كرونباخ للمحاور والدرجة الكلية، وجاءت النتائج كما في الجدول (4) وفقاً للآتي:

جدول (4) قيم معاملات الثبات للمحاور والدرجة الكلية لقائمة الاستقصاء

م	المحاور	معامل الثبات
بالنسبة إلى أعضاء هيئة التدريس		
1	مزايا تطبيق نظام الفصول الثلاثة على التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	.860
2	التحديات التي تواجه تطبيق نظام الفصول الثلاثة على التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	.870
	الإجمالي	.890
بالنسبة إلى الطلبة		
1	مزايا تطبيق نظام الفصول الثلاثة على التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة	.850
2	التحديات التي تواجه تطبيق نظام الفصول الثلاثة على التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة	.870

يتضح من الجدول (4) أن قيم معاملات الثبات لقائمة الاستقصاء تراوحت بين (0.89-0.85) وهي قيم تشير إلى ثبات مرتفع وقيم مقبولة إحصائياً.

- طريقة التصحيح:

لتحديد درجة موافقة المستجيبين على الفقرات والمحاور في قائمة الاستقصاء، تم تحديد درجة الموافقة في المقياس الخماسي الموضح في الجدول (5)، وفقاً للآتي:

الجدول (5)

الاتجاه	المتوسط	
	الحد الأعلى	الحد الأدنى
	إلى	من
تميل الاتجاهات إلى (لا أوافق بشدة)	أقل من 1.8	1
تميل الاتجاهات إلى (لا أوافق)	أقل من 2.6	1.8
تميل الاتجاهات إلى (محايد)	أقل من 3.4	2.6
تميل الاتجاهات إلى (أوافق)	أقل من 4.2	3.4
تميل الاتجاهات إلى (أوافق بشدة)	5	4.2

4. نتائج الدراسة:

أولاً: النتائج المتعلقة بالمحور الأول

يناقش المحور الأول الصعوبات والتحديات التي تواجه التعليم المحاسبي في ظل تبني نظام الفصول الدراسية الثلاثة في جامعة جازان؛ لذا سعت الدراسة إلى النظر في هذا المحور من جهتين مختلفتين؛ وذلك بجمع آراء أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة والمالية من جهة، وجمع آراء طلبة المحاسبة من جهة أخرى، ولمناقشة نتائج هذا المحور بدأت الدراسة بإجراء اختبارات المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور التحديات والصعوبات لأعضاء هيئة التدريس، وظهرت نتائج هذه الاختبارات كما هو موضح في الجدول رقم (6) وفقاً لما يأتي:

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور التحديات التي تواجه تطبيق نظام الفصول الثلاثة على التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يصعب على عضو هيئة التدريس تغطية المنهج وشرح المسائل والتطبيقات المحاسبية في ظل تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة	3.97	1.332	أوافق	5
2	تسبب تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة في إجراء تعديلات على محتوى المقررات الدراسية مثل تقليص المنهج العلمي والاكتفاء بالملخصات	3.87	1.238	أوافق	8
3	تسبب تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة في تقليص عدد الاختبارات الفصلية والواجبات	3.88	1.264	أوافق	7
4	تسبب تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة في تقليص الوقت المخصص للنقاشات الفصلية	3.94	1.190	أوافق	6
5	نظام الفصول الثلاثة لا يمنح متسعاً من الوقت لعضو هيئة التدريس للقيام بالبحوث العلمية	4.31	1.091	أوافق بشدة	2
6	تسبب تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة في صعوبة التخطيط والتحضير للفصل الدراسي نظراً إلى ضيق الوقت	4.09	1.174	أوافق	3
7	تسبب تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة في صعوبة إعداد الاختبارات وتقييم الطلبة نظراً إلى ضيق الوقت	3.84	1.194	أوافق	9
8	نظام الفصول الدراسية الثلاثة يزيد الضغوط والأعباء على الطلبة	4.09	1.254	أوافق	4
9	نظام الفصول الدراسية الثلاثة يزيد الضغوط والأعباء على أعضاء هيئة التدريس	4.38	1.212	أوافق بشدة	1
10	تسبب تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة في ظهور مشكلة الغياب المتكرر للطلبة والطالبات؛ وذلك لكثرة الإجازات المطولة خلال العام الدراسي	3.81	1.355	أوافق	10
11	تحديات نظام الفصول الثلاثة على أعضاء هيئة التدريس	4.02	1.08	أوافق	-

يتضح من الجدول رقم (6) أن اتجاهات عبارات عينة البحث قد أظهرت اتجاهاً عاماً بدرجة (الموافقة) على محور التحديات التي تواجه تبني نظام الفصول الدراسية الثلاثة في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.02)، ويمكن تفسير هذه النتائج بأن عضو هيئة التدريس يواجه تحديات وصعوبات في ظل نظام الفصول الدراسية الثلاثة وذلك من عدة نواحي من أبرزها: ارتفاع نسبة الضغوط والأعباء الأكاديمية على عضو هيئة التدريس وذلك بدرجة (موافق بشدة)، وبمتوسط حسابي قدره (4.38)، يلي ذلك (نظام الفصول الثلاثة لا يمنح متسعاً من الوقت لعضو هيئة التدريس للقيام بالبحوث العلمية) وذلك بدرجة

(موافق بشدة) وبمتوسط حسابي قدره (4,31)، في حين جاءت العبارتان (تسبب تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة في صعوبة التخطيط والتحضير للفصل الدراسي نظراً إلى ضيق الوقت) و(نظام الفصول الدراسية الثلاثة يزيد الضغوط والأعباء على الطلبة) على الترتيب في المرتبة الثالثة وذلك بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي قدره (4.09) لكلتا العبارتين، وجاءت عبارة (تسبب تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة في ظهور مشكلة الغياب المتكرر للطلبة والطالبات؛ وذلك لكثرة الإجازات المطولة خلال العام الدراسي) في المرتبة الأخيرة كأقل العبارات أهمية بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي قدره (3.81)، ويلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (6) بأن المشاركين في الدراسة من أعضاء هيئة تدريس يتفوقون بشكل عام أن هناك تحديات وصعوبات تواجه تطبيق نظام الفصول الثلاثة في قسم المحاسبة والمالية بجامعة جازان.

بناءً على نتائج وآراء أعضاء هيئة التدريس المذكورة أعلاه، فقد اتفقت هذه الدراسة مع الأدبيات السابقة في أن معظم التحديات التي تواجه تطبيق نظام الفصول الثلاثة تتمركز في ثلاثة محاور أساسية: ضيق الوقت، زيادة الضغوط والأعباء الأكاديمية والتدريسية على أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وكذلك تقلص المناهج والمهام الدراسية من واجبات واختبارات والاكتفاء بالملخصات والاختبارات القصيرة؛ فعلى سبيل المثال: اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (Dev and Bentley, 2018) في أن نظام الفصول القصيرة لا يتيح وقتاً كافياً للطلبة لفهم واستيعاب المفاهيم والمهارات ومناقشتها مع أعضاء هيئة التدريس؛ ما ينعكس سلباً على تحصيلهم العلمي، واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة كل من (Lutes and Davies, 2018) في أن نظام الفصول الدراسية الثلاثة قد يتسبب في زيادة الأعباء الأكاديمية والمهام على كل من أعضاء هيئة التدريس والطلبة؛ ما قد يُجبر عضو هيئة التدريس على تزويد الطلبة بالملخصات والاختبارات والواجبات القصيرة وذلك لضيق الوقت والحاجة الماسة إلى تغطية أكبر قدر ممكن من المنهج في مدة وجيزة، ودعم (Zafra, 2021) هذه الآراء والنتائج في دراسة تمت عن التحول من نظام الفصول الطويلة إلى نظام الفصول القصيرة في جامعة كاليفورنيا.

وقد اختبرت الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور التحديات بالنسبة إلى طلبة المحاسبة، وبناءً على الاختبارات التي أُجريت ظهرت النتائج كما هي مفسرة في الجدول الآتي رقم (7)،

ويبين الجدول اتجاهات عبارات عينة البحث؛ حيث أظهرت اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على محور التحديات وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.47)، وكانت جميع العبارات ذات أهمية من وجهة نظر الطلبة؛ حيث كان هناك اتجاه نحو الموافقة على العبارات بمتوسطات حسابية متقاربة، من متوسط حسابي قدره 3.41 إلى متوسط حسابي قدره 3.52 باستثناء العبارة (يُصعّب نظام الفصول الدراسية الثلاثة التواصل المستمر بين عضو هيئة التدريس والطلبة) وذلك بدرجة (محايد) وبمتوسط حسابي قدره (3.35)، ويمكن تفسير هذه النتائج بأن المشاركين من طلبة المحاسبة في هذه الدراسة يتفوقون بشكل كبير مع أعضاء هيئة التدريس بأن تبني نظام الفصول الثلاثة يُعدُّ تحدياً للتعليم المحاسبي في جامعة جازان.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور التحديات التي تواجه تطبيق نظام الفصول الثلاثة على التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يضيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة الوقت لفهم واستيعاب المفاهيم المحاسبية التطبيقية	3.52	936.	أوافق	1
2	يصعب نظام الفصول الدراسية الثلاثة التحضير للاختبارات والواجبات الفصلية	3.41	958.	أوافق	9
3	يضيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة الوقت للاستعداد للاختبارات البديلة	3.46	928.	أوافق	7
4	لضيق الوقت تنزامن الاختبارات البديلة مع بداية الفصل الدراسي التالي؛ ما يتسبب في تأخر الطلبة في تسجيل المقررات	3.50	899.	أوافق	4
5	يرفع نظام الفصول الدراسية الثلاثة معدل الحرمان بين الطلبة	3.51	914.	أوافق	2
6	إن نظام الفصول الدراسية الثلاثة يرفع الضغوط ويزيد التوترات الدراسية لدى الطلبة	3.49	921.	أوافق	5
7	يصعب نظام الفصول الدراسية الثلاثة التواصل المستمر بين عضو هيئة التدريس والطلبة	3.35	917.	محايد	10
8	نظام الفصول الدراسية الثلاثة يزيد الضغوط والأعباء على الطلبة	3.48	928.	أوافق	6
9	نظام الفصول الدراسية الثلاثة يزيد الضغوط والأعباء على أعضاء هيئة التدريس	3.51	888.	أوافق	3
10	تسبب تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة في ظهور مشكلة الغياب المتكرر لطلبة؛ وذلك لكثرة الإجازات المطولة خلال العام الدراسي	3.44	945.	أوافق	8

وتزامناً مع نتائج وآراء طلبة المحاسبة؛ فقد أكدت الدراسات السابقة أن هناك بعض التحديات التي تواجه التعليم المحاسبي في ظل تطبيق نظام الفصول الثلاثة التي تتمحور حول ثلاثة نقاط أساسية، هي ضيق الوقت للإلمام بالمناهج التعليمية وزيادة الضغوط الدراسية على الطلبة وكذلك ارتفاع نسبة الغياب المتكرر بين الطلبة، ومن هذا المنطلق، فقد أشارت الدراسات أن أحد أبرز عوائق وتحديات نظام الفصول الثلاثة يتمثل في عدم قدرة الطلبة على الإلمام بشكل كافٍ بالمنهج التعليمي من فهم وتعمق واستيعاب للمبادئ والمفاهيم المحاسبية؛ حيث إن هذا النظام الدراسي في الغالب يقتصر فقط على الجانب النظري ولا يركز على الجانب التطبيقي والعملي؛ ما يتسبب في صعوبة الحصول على فرص وظيفية لطلبة المحاسبة؛ وذلك لعدم اكتسابهم خبرة نتيجة عدم ممارستهم الجانب العملي (Putera and Sugianto, 2020).

ووفقاً لبحث (Zafra, 2021) فقد اتضح أن هذا النوع من أنظمة الدراسة القصيرة يسبب ارتفاعاً في نسبة الضغوط على الطلبة؛ فعلى سبيل المثال: أكدت الدراسة أن الطلبة الذين طُبِّق عليهم التحول من نظام الفصول الطويلة (نصف سنوي) إلى نظام الفصول القصيرة (ربع سنوي) عانوا من مستويات عالية من الضغوط والتوتر؛ وذلك لصعوبة تخصيص الوقت الكافي للتحضير والاستذكار، ومن جهة أخرى فقد بينت الدراسة أن هذا النوع من الضغوط والتوتر قد ينعكس إيجابياً على الطلبة؛ إذ كلما زادت الضغوط ومستويات التوتر لدى الطلبة زادت نسبة التحفيز والاجتهاد؛ ما يسهم في زيادة إنتاجية الطلبة وحصولهم على معدلات عالية، وفي المقابل، انتهت دراسة أخرى إلى أن نظام الفصول القصيرة يسمح فقط بتسجيل عدد قليل من الساعات التي في الغالب لا تزيد على 12 ساعة أسبوعياً وبمعدل ثلاثة مقررات دراسية في الفصل الدراسي الواحد؛ ما يسهم في تقليل نسبة الضغوط والتوترات المصاحبة للدراسة والاختبارات بين الطلبة ويتيح لهم الوقت الكافي في التركيز على عدد قليل من المقررات؛ ما يسهم في ارتفاع تحصيلهم العملي (Lutes and Davies, 2018).

تُعَدُّ ظاهرة الغياب المتكرر في ظل نظام الفصول الدراسية الثلاثة من أحد تحديات تطبيق هذا النظام؛ وذلك لكثرة الإجازات القصيرة والمتنوعة؛ فعلى سبيل المثال: لوحظ أن نسبة الغياب الجماعي في أوقات معينة قبل أو بعد الإجازات المطولة في ظل نظام الفصول الثلاثة ارتفعت بشكل كبير مقارنةً بنظام الفصلين؛ ما كانت له آثار سلبية على مستويات التحصيل العلمي للطلبة؛ فقد يتسبب في زيادة فرص تعرضهم للحرمان أو رسوبهم المتكرر (سليمان، 2015، 2022 Almaghalani et al.).

ثانياً: النتائج المتعلقة بالمحور الثاني

يناقش المحور الثاني المزايا التي يحظى بها التعليم المحاسبي في ظل تطبيق نظام الفصول الثلاثة في جامعة جازان؛ فقد ركزت الدراسة النظرة في هذا المحور على جهتين مختلفتين؛ وذلك بجمع آراء أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة والمالية من جهة، وجمع آراء طلبة المحاسبة من جهة أخرى، ولمناقشة نتائج هذا المحور بدأت الدراسة بإجراء اختبارات المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور المزايا لأعضاء هيئة التدريس، وأظهرت نتائج هذه الاختبارات كما هو موضح في الجدول رقم (8) ما يأتي:

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور مزايا تطبيق نظام الفصول الثلاثة على التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يسهم نظام الفصول الدراسية الثلاثة في تمكين الطلبة والطالبات من استيعاب مفاهيم ومبادئ المحاسبة بشكل أكبر	2.13	1.100	لاوافق	9
2	يسهم نظام الفصول الدراسية الثلاثة في تمكين الطلبة والطالبات من تطوير المهارات والفدرات والجدارات اللازمة لتطبيق ما تعلموه.	2.16	1.167	لاوافق	8
3	يؤثر نظام الفصول الدراسية الثلاثة إيجاباً على التحصيل العلمي	2.41	1.241	لاوافق	4
4	يحسّن نظام الفصول الثلاثة مخرجات التعلم للطلبة والطالبات	2.19	1.148	لاوافق	7
5	إن نظام الفصول الدراسية الثلاثة مرن ومريح للطلبة والطالبات	2.47	1.436	لاوافق	3
6	يقلل نظام الفصول الثلاثة من الضغوط والتوتر المصاحب للدراسة والاختبارات	2.06	1.162	لاوافق	11
7	يسهم نظام الفصول الثلاثة في تحديد مكامن القصور في أداء الطلبة خلال وقت مبكر؛ ما يمكن عضو هيئة التدريس من العمل على تداركها/ تحسينها	2.09	1.174	لاوافق	10
8	يسهم نظام الفصول الدراسية الثلاثة في التقييم المستمر والمتكرر للطلبة والطالبات	2.22	1.099	لاوافق	6
9	يتيح نظام الفصول الدراسية الثلاثة لأعضاء هيئة التدريس استخدام أساليب وطرق تعليمية متنوعة تساعد على تحسين مستويات التعلم لدى الطلبة والطالبات	2.03	1.150	لاوافق	12
10	ينعكس نظام الفصول الثلاثة إيجاباً على المعدل التراكمي للطلبة والطالبات	2.56	1.134	لاوافق	2
11	نظراً إلى أن نظام الفصول الدراسية الثلاثة يتيح تسجيل عدد أقل من المواد خلال الفصل الواحد، فإن ذلك ينعكس إيجاباً على المعدل التراكمي للطلبة والطالبات	2.69	1.203	محايد	1
12	يسهم نظام الفصول الدراسية الثلاثة في الاهتمام بالحضور وعدم التسويف	2.41	1.241	لاوافق	5
-	إجمالي المحور	2.28	982.	لاوافق	-

يتضح من الجدول رقم (8) أن مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهًا عامًا نحو عدم الموافقة على محور مزايا تطبيق نظام الفصول الثلاثة على التعليم المحاسبي في قسم المحاسبة والمالية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؛ وذلك بمتوسط حسابي قدره (2.28)، ولم تكن هناك أهمية لجميع العبارات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وكان هناك اتجاه نحو عدم الموافقة على العبارات بمتوسطات حسابية متقاربة بلغت (2.03-2.56) باستثناء العبارة "نظراً إلى أن نظام الفصول الدراسية الثلاثة يتيح تسجيل عدد أقل من المواد خلال الفصل الواحد، فإن ذلك ينعكس إيجاباً على المعدل التراكمي للطلبة والطالبات" بدرجة (محايد) بمتوسط حسابي (2.69)، وفي هذا السياق تشير هذه النتائج إلى عدم وجود موافقة بشكل عام من عينة البحث (أعضاء هيئة التدريس) على مزايا تطبيق نظام الفصول الثلاثة على التعليم المحاسبي في جامعة جازان.

تتسق النتائج الخاصة بآراء أعضاء هيئة التدريس والتي لم تؤيد في غالبيتها وجود مزايا واضحة لنظام الفصول الدراسية الثلاثة مع الدراسات السابقة مثل دراسة (Dev and Bentley, 2018) من أن نظام الفصلين الدراسين يتميز عن نظام الفصول الثلاثة بميزة إتاحة وقت أطول للطلبة لفهم واستيعاب المعلومات والمفاهيم الصعبة ومناقشتها مع أعضاء هيئة التدريس، وتوفير الوقت الكافي لتعلم كيفية تطبيقها في الواقع العملي، ويتيح إلى جانب ذلك تعلم المبادئ والأفكار والمفاهيم الجديدة التي تُعدُّ فرصة لتطوير المهارات والقدرات والجدارات اللازمة لتطبيقها، والتعلم المستمر والمتعمق نظراً إلى أن أعضاء هيئة التدريس يتاح لهم أن يوظفوا أساليب وطرقاً تعليمية تسهم في ذلك؛ مثل التمارين الجماعية التي تتطلب الإبداع والابتكار والمشاريع المطولة، وقد لا يتأتى هذا في الأنظمة الدراسية التي تتبنى الفصول الدراسية الثلاثة، وبينت الدراسة وفقاً للتحليل أن نظام الفصلين يعزز سبل التعاون بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس خلال الفصل الدراسي؛ ما يتيح فرص تقوية العلاقات فيما بينهم وذلك من خلال نشر وتطوير المشاريع والأفكار البحثية بما ينعكس إيجاباً على تطوير مهاراتهم واستيعابهم للمواد الدراسية، وتتسق نتائج هذا البحث مع ما توصل إليه الباحثان (Dev and Bentley, 2018) فيما يتعلق بأن نظام الفصلين يقلل من الضغوط الناتجة عن قصر الفصل الدراسي في الأنظمة التي تتبع نظام الفصول الثلاثة؛ بسبب الحاجة إلى مواكبة الإيقاع السريع للفصول الدراسية القصيرة، وأيضاً كون نظام الفصلين الدراسيين لا يقتصر تركيزه على تعميق فهم الجانب النظري لدى الطلبة فحسب، ولكن أيضاً يركز على الجانب العملي؛ وذلك من خلال إتاحة وقت كافٍ للخريجين للتدريب في الجهات الحكومية والمنظمات الأخرى؛ ما يسهم في تحسين جودة مخرجات التعلم واكتساب الخبرات المهنية وزيادة فرص الحصول على الوظائف قبل الخوض في سوق العمل على العكس من الأنظمة التي تتبنى الفصول الدراسية القصيرة (Putera and Sugianto, 2020).

من ناحية أخرى، اختبرت الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور المزايا من وجهة نظر طلبة المحاسبة، وبناءً على الاختبارات التي أجريت جاءت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (9) وفقاً لما يأتي:

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور مزايا تطبيق نظام الفصول الثلاثة على التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يسهم نظام الفصول الدراسية الثلاثة في تقليل العبء الدراسي على الطلبة	4.10	1.071	أوافق	2
2	يساعد نظام الفصول الدراسية الثلاثة على زيادة التركيز واستيعاب المبادئ والمفاهيم والإلمام بالمنهج المحاسبي بشكل أفضل	3.92	1.197	أوافق	7
3	يسهل نظام الفصول الدراسية الثلاثة مواكبة منهج التعليم المحاسبي للتغيرات والتحديات المحاسبية المستمرة	3.92	1.112	أوافق	8
4	بالإمكان إنهاء الخطة الدراسية في وقت أسرع في نظام الفصول الدراسية الثلاثة مقارنة بالدراسة في نظام الفصلين الدراسييين	4.15	1.029	أوافق	1
5	يسهل نظام الفصول الدراسية الثلاثة التحضير والاستذكار	4.01	1.115	أوافق	4
6	يحسّن نظام الفصول الدراسية الثلاثة من العادات الدراسية لدى الطلبة	3.95	1.100	أوافق	5
7	يحصل الطلبة على معدلات مرتفعة عند الدراسة بنظام الفصول الدراسية الثلاثة مقارنة بالدراسة في الفصلين الدراسييين	4.03	1.111	أوافق	3
8	يتمكّن نظام الفصول الدراسية الثلاثة الطلبة والطالبات من تطوير المهارات والقدرات والجدارات اللازمة لتطبيق ما تعلموه	3.93	1.149	أوافق	6
-	إجمالي البعد	4.00	.995	أوافق	-

يتضح من الجدول رقم (9) أن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على محور مزايا تطبيق نظام الفصول الثلاثة على التعليم المحاسبي في جامعة جازان من وجهة نظر الطلبة، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4)، وقد كانت جميع العبارات ذات أهمية من وجهة نظر الطلبة؛ حيث كان هناك اتجاه نحو الموافقة على العبارات بمتوسطات حسابية متقاربة تراوحت بين (3.92-4.15)، وتشير هذه النتائج إلى وجود موافقة بشكل عام من عينة البحث (الطلبة) على جميع العبارات المتعلقة بمزايا تطبيق نظام الفصول الثلاثة على

التعليم المحاسبي في قسم المحاسبة والمالية، وعلى الطرف الآخر، تتسق النتائج الخاصة بالطلبة والتي أيدت بشكل واسع مزايا الفصول الدراسية الثلاثة مع ما توصل إليه (2003) Scott من أن نظام الفصول القصيرة التي يلتقي فيها الطلبة بالأساتذة بشكل يومي مقارنةً بالفصول الدراسية الطويلة التي يلتقون فيها مرتين أو ثلاث مرات بحد أقصى في الأسبوع تسهم في تجسير العلاقات والترابط بين الأساتذة والطلبة والتي تلعب دوراً بالغاً في تحسين أداء الطلبة وتزيد من تحصيلهم العلمي خلال العام الدراسي، وتسهم في تخرجهم خلال مدة قصيرة ومن ثم تتيح التحاقهم بسوق العمل مبكراً مقارنةً بالفصول الدراسية التقليدية.

كما اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (2006) Austin and Gustafson؛ حيث تناولت تحليل أثر طول الفصل الدراسي على التحصيل العلمي للطلبة على مدى ثلاثة فصول (الخريف، الربيع، الصيف)، ووفقاً للدراسة فإن أبرز النتائج أوضحت ارتفاعاً في معدلات الطلبة في الجامعة في الفصول القصيرة بمقدار الثلث مقارنةً بالفصول الاعتيادية، وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن حصول الطلبة على درجات عالية صاحبها زيادةً في التحصيل العلمي لديهم، ودعم (2018) Lutes and Davies هذه الآراء والنتائج بناءً على دراستهما التي أجريها في الولايات المتحدة الأمريكية.

مقارنة المحور الأول بالمحور الثاني:

يناقش هذا الجزء وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة والمالية من جهة وآراء طلبة المحاسبة من جهة أخرى، وهنا يُدرَس ما إذا كانت مزايا تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة تفوق التحديات أو العكس، واستُخدم تحليل التكرارات والنسب، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدولين رقم (10) و(11) وفقاً لما يأتي:

جدول (10) مزايا تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة تفوق عيوبه وتحدياته من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

النسبة %	العدد	الإجابة	العبارة
4.2	1	نعم	هل تعتقد أن مزايا تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة تفوق عيوبه وتحدياته؟
95.8	23	لا	
100	24	الإجمالي	

يتضح من الجدول رقم (10) أن اتجاهات مفردات عينة البحث أظهرت اتجاهاً عاماً نحو عدم الموافقة على أن مزايا تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة تفوق عيوبه وتحدياته بنسبة قدرها (95.8%)، وتشير النسبة السابقة إلى أن عيوب وتحديات تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة تفوق المزايا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

جدول (11) نظام الفصول الدراسية الثلاثة ملائم لبرنامج المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

النسبة %	العدد	الإجابة	العبارة
4.0	1	نعم	هل تعتقد أن نظام الفصول الدراسية الثلاثة ملائم لبرنامج المحاسبة؟
96.0	24	لا	
100	25	الإجمالي	

يتضح من الجدول رقم (11) أن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهاً عاماً نحو عدم الموافقة على ملاءمة نظام الفصول الدراسية الثلاثة لبرامج المحاسبة وذلك بنسبة قدرها (96%)، وتشير هذه النتيجة إلى أن نظام الفصول الدراسية الثلاثة غير ملائم لبرامج المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ولمناقشة نتائج هذا المحور من وجهة نظر الطلبة، استُخدم تحليل التكرارات والنسب، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدولين رقم (12) و(13) وفقاً لما يأتي:

جدول (12) مزايا تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة تفوق عيوبه وتحدياته من وجهة نظر الطلبة

النسبة %	العدد	الإجابة	العبارة
50.7	136	نعم	هل تعتقد أن مزايا تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة تفوق عيوبه وتحدياته؟
45.5	122	لا	
3.7	10	محايد	
100	268	الإجمالي	

يتضح من الجدول رقم (12) أن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على أن مزايا تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة تفوق عيوبه وتحدياته بنسبة قدرها (50.7%)، وهذه النتيجة تشير إلى أن مزايا تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة تفوق عيوبه وتحدياته من وجهة نظر الطلبة.

جدول (13) التكرارات والنسب للفقرة: هل تعتقد أن نظام الفصول الدراسية الثلاثة ملائم لبرنامج المحاسبة من وجهة نظر الطلبة؟

النسبة %	العدد	الإجابة	العبارة
59.6	161	نعم	هل تعتقد أن نظام الفصول الدراسية الثلاثة ملائم لبرنامج المحاسبة؟
37.8	102	لا	
2.6	7	محايد	
100.0	270	الإجمالي	

يتضح من الجدول رقم (13) أن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهاً نحو الموافقة على أن نظام الفصول الدراسية الثلاثة ملائم لبرنامج المحاسبة بنسبة قدرها (59.6%)، وهذه النتيجة تشير إلى أن نظام الفصول الدراسية الثلاثة ملائم لبرنامج المحاسبة من وجهة نظر الطلبة.

5. توصيات الدراسة:

بناءً على العرض السابق لإطار الدراسة، وأهميتها ومحدداتها، ومنهجها التحليلي، وركائزها النظرية والتطبيقية فقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج؛ حيث يلاحظ أن تحديات نظام الفصول الدراسية الثلاثة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة والمالية في جامعة جازان تفوق مزاياه؛ وذلك لعدة أسباب من أبرزها: ضيق الوقت للتخطيط وللتحضير للمنهج الدراسي، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الوقت الكافي للتفرغ للبحث العملي، وفي المقابل، تميل وجهة نظر الطلبة في اتجاه أن مزايا تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة تفوق تحدياته؛ لعدة أسباب من أهمها: أن نظام الفصول الثلاثة يتيح للطلبة تسجيل عدد ساعات دراسية أقل؛ ما يسهم في تحسين أدائهم العملي والحصول على معدلات أفضل، كذلك فإن هذا النظام يسهم في تخرجهم والتحاقهم بسوق العمل خلال مدة أقصر مقارنةً بالفصول الدراسية الطويلة مثل نظام الفصلين الدراسيين، وبناءً على ما سبق، قدمت هذه الدراسة مجموعةً من التوصيات مرتبطةً بأعضاء هيئة التدريس ومجموعةً أخرى مرتبطةً بطلبة المحاسبة ليس فقط في جامعة جازان وإنما تمتد كذلك فائدتها للجامعات الأخرى التي تطبق النظام نفسه، ولهذه التوصيات تأثير على السياسة العامة للتعليم داخل المملكة أو خارجها فيما يتعلق بتطبيق النظام أو العدول عنه، وتتمثل أبرز توصيات الدراسة فيما يأتي:

1. إسناد بعض المهام الأكاديمية وغير الأكاديمية من مسائل وتطبيقات وواجبات ومراقبات على الاختبارات إلى المعيدين والإداريين ومن في حكمهم نظراً إلى ضيق الوقت المتوفر لأعضاء هيئة التدريس.
2. ضرورة وضع خطط إستراتيجية للقيام بإعادة توزيع الخطط الدراسية وتحديث الخطط والمناهج الدراسية الحالية لكي تتواءم مع نظام الفصول الدراسية الثلاثة من خلال لجان الخطط والمناهج في قسم المحاسبة والمالية.
3. البحث في استخدام طرق وأساليب تعليمية أكثر مرونة لتناسب نظام الفصول الدراسية الثلاثة؛ مثل الاستفادة من طرق التعليم الافتراضي واستخدام نظام البلاك بورد مع وسائل تعليمية افتراضية أخرى لمشاركة المحاضرات وتنفيذ الاختبارات والواجبات؛ حيث يؤدي ذلك إلى تعزيز التواصل الفعال بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة وتلبية احتياج الطلبة لضمان الإجابة على استفساراتهم خارج أوقات المحاضرات، وكذلك تغطية الأجزاء العملية ودراسات الحالة والتطبيقات التي يتعذر تغطيتها في المحاضرات التقليدية.
4. عقد ورش عمل وتفعيل دور الإرشاد الأكاديمي في قسم المحاسبة والمالية؛ وذلك لتوعية الطلبة بأهمية الانضباط وتعزيز دور الرقابة الذاتية لديهم للحد من ظاهرة الغياب المتكرر خلال الفصول الدراسية الثلاثة.
5. توفير برامج توجيهية للطلبة تمكنهم من التخطيط السليم والتأقلم مع المتطلبات الخاصة بنظام الفصول الدراسية الثلاثة.

6. قيام أعضاء هيئة التدريس بتنمية قدرات الطلبة الإبداعية والابتكارية والتفاعلية من خلال الممارسات التعليمية الذاتية لدى الطلبة؛ مثل حثهم على الدراسة الذاتية وعمل المجموعات الدراسية والبحثية؛ ما يسهم في تحسين تحصيلهم العلمي.

7. إعداد الدراسات الاستطلاعية للأنظمة الدراسية المختلفة والمقارنة بينها بشكل دوري لتقييم الآثار المترتبة على تطبيق مختلف الأنظمة وتقييم جدوى الاستمرار في النظام الدراسي المعتمد من عدمه.

6. مجالات البحث المستقبلي:

استناداً إلى كل من نتائج الدراسة وتوصياتها؛ تقترح الدراسة بعض المجالات البحثية المستقبلية

ذات العلاقة ومنها ما يأتي:

1- إذا كانت هذه الدراسة قامت بتشخيص وإلقاء الضوء على عدد من التحديات التي تواجه تطبيق نظام الفصول الثلاثة؛ فهي بذلك أتاحت مجالاً واسعاً أمام الباحثين للبحث في واقتراح الحلول والآليات للتغلب على تلك التحديات بشكلٍ أوسع.

2- يمكن الانطلاق من هذا البحث لإجراء دراسة مقارنة عن مزايا وتحديات التعليم المحاسبي بين الجامعات السعودية التي تطبق نظام الفصلين ومن ثمّ مقارنتها بنتائج هذه الدراسة.

3- يمكن الاعتماد على الدراسة الحالية في عمل Cross National Differences وإجراء دراسة مقارنة بين تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة في الدول الأخرى ومن ثمّ مقارنتها بنتائج هذه الدراسة والخروج بتصوّرٍ أوسعٍ معتمداً على تجارب متنوعة.

4- ركزت هذه الدراسة على تطبيق نظام الفصول الثلاثة في جامعة جازان بالسعودية؛ وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وطلبة المحاسبة، ويمكن التوسع في هذا البحث مستقبلاً من خلال إضافة وجهة نظر أرباب العمل عما إذا كان تطبيق نظام الفصول الثلاثة يستجيب لمتطلبات سوق العمل من خلال تطوير مهارات الطلبة.

5- هناك حاجة ماسة إلى دراسة العلاقة بين تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة مع البعد الاجتماعي والاقتصادي على مستوى الأسرة ومدى تأثيرهما إيجاباً أو سلباً بهذا التطبيق.

6- ركزت هذه الدراسة على تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاثة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة في تخصص المحاسبة؛ ما يتيح أمام الباحثين في التخصصات الأخرى في الجامعات السعودية إجراء دراسة مماثلة ومقارنة نتائجها بنتائج هذه الدراسة.

7. المراجع:

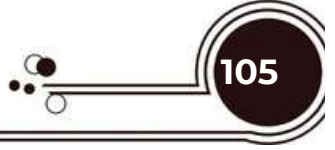
أولاً: المراجع العربية

- القرني، حسن (2022). تحديات تمكين الشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 19(1)، 175-210.
- السبتي، خولة (2023). التطوع وتنمية رأس المال الاجتماعي لدى الشباب دراسة مطبقة على طلبة جامعة الملك سعود في الرياض، المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 20(3)، 487-511.
- رضوان، أميمة؛ عسيري، وفاء، عباس مصطفى؛ محمد، محمود (2024). دراسة تأثير تطبيق نظام الفصول الدراسية الثلاث على الأداء الأكاديمي للطلبات في مؤسسات التعليم العالي. مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، 43(201) ص 335-362.
- سليمان، ظلال (2015). "رؤية مقترحة لمواجهة ظاهرة الغياب المتكرر لطلاب المرحلة الثانوية الحكومية: دراسة ميدانية". دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس - كلية التربية - مركز تطوير التعليم الجامعي، 31(2)، 129-175.
- الشمري، عتيق (2023). "نظام الثلاثة فصول الدراسية من وجهة نظر معلمي وطلبة المرحلة الثانوية بمنطقة حائل بالمملكة العربية السعودية". التربية (الأزهر): مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، جامعة الأزهر، كلية التربية، القاهرة، العدد 197(1)، 230-272.
- العريفي، حصة والخليوي، لينا (2024). تجارب عالمية في دور الأقسام الأكاديمية في دعم الأندية الطلابية لتنمية الروح القيادية لدى الطلبة: الجامعات السعودية الواقع والمأمول. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 21(1).
- منصور ومنصور أبو داود، سلمى (2023). دور التوجه الريادي في تنمية رأس المال البشري بالكليات الجامعية الفلسطينية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية 20(4).
- النقبى، أماني عياد، خيرت (2023). العلاقة بين مخرجات التعلم لبرنامج العلاقات العامة ومتطلبات سوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 20(4).

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Almarghalani, S., Alqahtani, A., Alzahrani, S., Alqahtani, H., & Elhag, S. (2022). Transforming the Academic System into a Trimester System in Higher Education: Case Study at KAU. *Journal of Operations and Strategic Planning*, 5(2), 173–186.
- Austin, A.M., & Gustafson, L. (2006). Impact of course length on student learning. *Journal of Economics and Finance Education*, 5(1), 26–37.
- Bostwick, V., Fischer, S., & Lang, M. (2019). Semesters or quarters? The effect of the academic calendar on postsecondary student outcomes. *American Economic Journal: Economic Policy*, 14(1), 40–80.
- Caskey, S.R. (1994). Learning outcomes in intensive courses. *Journal of Continuing Higher Education*, 42(2), 23–27.
- Dev, A., & Bentley, M. (2018). Semesters versus trimesters: A paradigm shift. Conference in Education & Professional Development of Engineers in the Maritime Industry, 14th November 2018, The Royal Institution of Naval Architects, London, UK.
- Ewer, S., Greer, O., Bridges, W., & Lewis, B. (2002). Class length and student performance: An extended study. *International Advances in Economic Research*, 8, 160–168.
- Gibbens, B., Williams, M.A., Strain, A.K., & Hoff, C.D. (2015). Comparison of biology student performance in quarter and semester systems. *College and University*, 90(3), 12.
- Kops, B. (2009). Best practices for teaching in summer session. *The Education Digest*, 75(9), 44.
- Kretovics, M. A., Crowe, A. R., & Hyun, E. (2005). A study of faculty perceptions of summer compressed course teaching. *Innovative Higher Education*, 30, 37–51.
- Kucsera, J. V., & Zimmaro, D. M. (2010). Comparing the effectiveness of intensive and traditional courses. *College Teaching*, 58(2), 62–68.
- Lutes, L., & Davies, R. (2018). Comparison of workload for university core courses taught in regular semester and time-compressed term formats. *Education Sciences*, 8(1), 34.

- Putera, L.J., & Sugianto, R. (2020). Perception and Optimism about Two-Semester Off-Campus Internship Program of the Kampus Merdeka-Merdeka Belajar (Freedom Campus-Freedom to Learn) Policy Among University Students. *Journal of Languages and Language Teaching (JOLLT)*, 8(3), 264-275.
- Pathak& Rahman, T. (2013). Perception of students and teachers towards semester system: A study in some selected degree colleges of Nagaon Town of Nagaon district of Assam. *Journal of Education and Practice*, 4(1), 84-91.
- Rayburn, L.G. & Rayburn, J.M., (1999). Impact of course length and homework assignments on student performance. *Journal of Education for Business*, 74(6), pp.325-331. <https://doi.org/10.1080/08832329909601705>
- Scott, P.A. (2003). Attributes of high-quality intensive courses. *New Directions for Adult and Continuing Education*, 97, 29–38.
- Wellman, J.V., & Ehrlich, T. (2003). The credit hour: The tie that binds. *New Directions for Higher Education*, 122, 119–122.
- Zafra, A. J. (2021). The Transition from the Semester to the Quarter System. A capstone project submitted for Graduation with University Honors, University Honors, University of California, Riverside, USA. May 6th, 2021.



أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة على الأداء المالي في الشركات المُدرّجة في سوق الأسهم السعودي

أ.رنا إبراهيم الزهراني

قسم المحاسبة - جامعة أم القرى

د. محمد بن نايف الشريف

استاذ مساعد بقسم المحاسبة - جامعة أم القرى

الملخص

تتناول هذه الدراسة قياس أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي باستخدام مقاييس الأداء المختلفة، ومعرفة مستوى الإفصاح في التقارير المتكاملة للشركات الغير مالية المدرجة في سوق الأسهم السعودي (تداول). وتأخذ الدراسة في الحسبان تحليل المحتوى (Content analysis) لـ (132) شركة مُدرجة في الفترة من عام 2018م إلى 2022م.

لتحقيق هدف الدراسة طُوّر مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً ومعنوياً لمستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على كل من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، والاستدامة المالية، وأيضاً يوجد تأثير إيجابي وغير معنوي لمستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على أداء السوق باستخدام نموذج (Tobin's Q).

الكلمات المفتاحية: الإفصاح عن التقارير المُتكاملة، الأداء المالي، مقاييس الأداء المحاسبي، مقاييس الأداء السوقي، الإستدامة المالية.

ABSTRACT

The present study investigates the influence of the integrated reporting disclosure on financial performance using different performance measures, as well as to evaluate the level of disclosure in integrated reports for non-financial companies listed on the Saudi Stock Market (Tadawul). The study takes into consideration the content analysis of (132) companies listed in the period from 2018 to 2022.

To accomplish the study objective, an indicator was developed to measure the level of disclosure of integrated reports. The study concluded that there is a positive and significant impact of disclosure level in integrated reports and each of return on assets, return on equity, and financial sustainability, also there is a positive influence of disclosure level in integrated reports on market performance using the (Tobin's Q) model.

KEYWORDS: Integrated Reporting Disclosure, financial performance, accounting performance measures, market performance measures, financial sustainability.

المقدمة:

على الرغم من أهمية التقارير المالية التقليدية في توفير معلومات كميّة عن الأداء المالي للشركات، إلا أنها تفشل في تقديم صورة كاملة عن القيمة التي توفرها الشركة للمجتمع. فالتقارير المالية التقليدية تركز بشكل أساسي على الأحداث التاريخية، وتغفل عن العوامل غير الملموسة التي تؤثر على القيمة المستقبلية للشركة، مثل سمعتها، علاقاتها مع العملاء والموظفين، ومساهماتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، ظهرت الحاجة إلى التقارير السردية التي تكمل التقارير المالية التقليدية وتقدم سردًا أكثر شمولية لأداء الشركة وأثرها على المجتمع (KPMG, 2013؛ عبد العال، 2017).

وفي الآونة الأخيرة، ظهر في الفكر المحاسبي ما يُعرف بمستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة؛ بوصفه التقرير الذي يمكن من خلاله الجمع بين المعلومات المالية وغير المالية (الصباغ، 2022). وتُعدّ التقارير المتكاملة بمثابة أداة تُساعد الشركات على التفكير في كيفية إنشاء القيمة، وتوضيح هذه القيمة لجميع أصحاب المصالح (Ansell, 2021). كما أصدرت الجهة المُنظمة للتقارير المتكاملة المتمثلة في المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (International Integrated Reporting Council) (IIRC)، الإطار الدولي للتقارير المتكاملة في عام 2013م، ويُطبّق هذا الإطار المبادئ والمفاهيم التي تُركّز على تحقيق أكبر قدر من التماسك والكفاءة في عملية إعداد التقارير، إضافة إلى تحسين جودة المعلومات المُتاحة لمقدمي رأس المال؛ لتخصيص رأس المال بشكل أكثر كفاءة وإنتاجية (IIRC, 2013).

وقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة والأداء المالي للشركات، وتبيّن أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين مستوى الإفصاح للتقارير المتكاملة والأداء المالي للشركات، حيث تؤدي زيادة مستوى الإفصاح للتقارير المتكاملة إلى مساعدة أصحاب المصلحة على إجراء تقييم أفضل لمستوى الأداء المالي، ويؤدي تحسّن الأداء المالي إلى دفع مديري الشركات لإجراء مزيد من الإفصاحات لتبرير أسباب التحسّن المالي (عبد الرحيم، 2020).

ومن هنا اكتسب موضوع مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة وأثرها على الأداء المالي أهمية كبيرة في المجالات البحثية؛ وبناء على ذلك تستعرض هذه الدراسة قياس تأثير مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي بالشركات المُدرّجة في سوق الأسهم السعودي.

1- مشكلة الدراسة:

نتيجة لاستمرار التغيرات الاقتصادية، ومواجهة الشركات للمنافسة والابتكارات التكنولوجية؛ فقد أصبحت التقارير المالية التقليدية لا تُلبّي احتياجات أصحاب المصالح بشكل كافٍ؛ لأنها لا تعكس الوضع الحقيقي للوحدة

الاقتصادية؛ لاعتمادها على أساليب وطرق لا تُعبّر عن أداء الشركة (خلف وآخرون، 2020). ولأن الإفصاح يعدّ من القضايا المهمة التي ركّزت عليها معايير المحاسبة الدولية - لكونها تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية، ولزيادة مطالبة مُستخدمي التقارير المالية بمزيد من الإفصاح- فقد كان من الضروري استخدام التقارير المُتكاملة لتحسين القياس والإفصاح المحاسبي (عبده، 2019).

وتهتم التقارير المُتكاملة بتوفير جميع المعلومات وتفسيرها - سواء كانت مالية أو غير مالية- حيث يؤدي اعتمادها إلى تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال، عن طريق توفير معلومات شاملة لجميع أبعاد الإستيْدَامَة؛ لثُمَّنَّ الشركة من انشاء قيمة مستدامة، وترشيد القرارات، وتحقيق الأهداف الإستراتيجية ونظرتها المستقبلية والفرص والمخاطر المتوقعة (خلف وآخرون، 2020).

ويعد الإفصاح عن التقارير المتكاملة إلزامي فقط في جنوب أفريقيا، وأن الشركات في دول العالم تفصح عن التقارير المتكاملة اختياريًا، وتعد هيئة السوق المالية السعودية من الدول التي لا تلزم شركاتها بإصدار التقارير المُتكاملة؛ علماً بأن الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي تفصح عن بعض عناصر التقارير المتكاملة بشكل إلزامي على سبيل المثال: عنصر حوكمة الشركات. ولاختلاف مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكاملة بين الشركات، فإن الدراسة تسعى إلى قياس أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي، ويجب الإشارة إلى أن هذه الدراسة تشمل مُتَعَبِّرًا جديد ضمن مُتَعَبِّرَات الأداء المالي؛ وهو الإستيْدَامَة المالية، حيث توجد ندرة في الدراسات - على حد علم الباحثة - التي قاست أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي مقاساً بالإستيْدَامَة المالية.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة والأداء المالي، من خلال مقاييس الأداء المختلفة للشركات المُدرّجة في سوق الأسهم السعودي. ولتحقيق ذلك الهدف؛ فإن الدراسة ركّزت على الإجابة عن التساؤلات التي يمكن إيجازها فيما يأتي:

يُكمن السؤال الرئيسي للدراسة في الآتي:

هل يؤثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكاملة على الأداء المالي، من خلال قياس التأثير في: (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وأداء السوق، والإستيْدَامَة المالية) في الشركات المساهمة المُدرّجة بسوق الأسهم السعودي؟

وينبثق من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية، التي يمكن صياغتها كما يأتي:

1. هل يؤثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة على مقاييس الأداء المحاسبي؟
2. هل يؤثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة على مقاييس الأداء السوقي؟
3. هل يؤثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة على الإستدامة المالية؟

2- أهداف الدراسة:

بناء على ما ذكر سابقاً، وللإجابة عن تساؤلات الدراسة؛ فإن الدراسة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المُتعلّقة بقياس أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي باستخدام المقاييس المختلفة، وتتلخّص هذه الأهداف في الآتي:

1. تطوير مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة للشركات المساهمة المُدرّجة بسوق الأسهم السعودي.
2. قياس أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة على مقاييس الأداء المحاسبي.
3. قياس أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة على مقاييس الأداء السوقي.
4. قياس أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة على الإستدامة المالية.

3- أهمية الدراسة:

تتمثّل الأهمية العلمية للدراسة في كونها تتناول موضوعاً مؤثراً عن الإفصاح والشفافية؛ وهو مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة؛ لأنها تعدّ وسيلة توفّر رؤية شاملة ومتكاملة عن أداء الشركة، كما تُسهم الدراسة في تقديم إطار نظري متكامل عن أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة على الأداء المالي للشركات المساهمة المُدرّجة بسوق الأسهم السعودي. وتُسهم أيضاً في تطوير مؤشر؛ لقياس مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة. كما تبرز أهمية الدراسة في ندرة الأبحاث - على حدّ علم الباحثين - التي قاست أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة على الأداء المالي للشركات المساهمة المُدرّجة بسوق الأسهم السعودي.

وفيما يتعلّق بالأهمية العملية للدراسة؛ فإنها تتمثّل في سعيها إلى توضيح مستوى العلاقة بين مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة والأداء المالي للشركات المساهمة المُدرّجة بسوق الأسهم السعودي. وفي حالة تأكيد العلاقة؛ فإن هذا يُسهم في توجيه الممارسات المهنية، وتوفير الدعم والمساعدة للمنظمات والجهات المهنية لإصدار إرشادات للشركات عن كيفية تطبيق التقارير المُتكامِلة في بيئة الأعمال السعودية.

4- الإطار النظري للدراسة:

يعدّ الإطار النظري من الركائز المهمة لمعرفة فروض الدراسة واشتقاقها، ولتحقيق أهداف الدراسة فهناك ثلاثة محاور مهمه للقيام بذلك؛ وهي: المحور الأول: التأسيس النظري للتقارير المتكاملة، ويهدف هذا المحور إلى التّعزّف على التقارير المتكاملة وأهميتها، واستعراض الإطار الدولي للتقارير المتكاملة، وتوضيح المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها، والمبادئ التوجيهية لإعدادها، والمحتوى المعلوماتي لها. أما المحور الثاني فيتضمّن: التعريف بالأداء المالي وأهميته، والعوامل التي تؤثر فيه، ومقاييس الأداء المالي المعتمدة في هذه الدراسة، والنظريات التي تُفسّر العلاقة بين مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة ومقاييس الاداء. ويتناول المحور الثالث عرض الدراسات السابقة المختصة بتوضيح أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي للشركات، وبعد استعراض نتائج الدراسات السابقة ومناقشتها تُحدّد الفجوة المعرفية للدراسة.

4-1 التقارير المتكاملة:

تسعى التقارير المتكاملة إلى سدّ الفجوة المعلوماتية بين الشركات وأصحاب المصالح، من خلال توفير كافة المعلومات حول طبيعة عمل الشركة وكل ما يتعلق بها من: موارد، ومخاطر، وفاعلية إداء، وأعمال اجتماعية وبيئة ومالية، والعلاقة بينها (الذبيبات، 2021)؛ لذلك تعدّ التقارير المتكاملة الاتجاه الأفضل لتقارير الشركات؛ لكونها توفر رؤية شاملة ومتكاملة لأداء الشركة من حيث التمويل والاستدامة في الشركة (Abuyousef & Naim, 2020).

ويكون الإفصاح عن التقارير المتكاملة مستقلاً ومنفصلاً عن التقارير التقليدية، حيث يُمثّل وسيلة لتوصيل المعلومات المالية وغير المالية لمستخدمي المعلومات بشأن إستراتيجية الشركة وأنشطتها؛ ليُمكّنهم من الفهم الكامل لمحتوى تقارير الشركة على المدى الطويل (الصباغ، 2022). ويُركّز التقرير المتكامل على تزويد مقدمي رأس المال بالمعلومات عن كيفية قيام الشركة بإنشاء القيمة أو حفظها أو تأكلها بمرور الوقت، إضافة إلى تحسين جودة المعلومات المتاحة لمقدمي رأس المال؛ للتمكّن من تخصيص رأس المال على نحو أكثر كفاءة وإنتاجية (IIRC, 2021).

وتتبع أهمية التقارير المتكاملة في كونها وسيلة لإيصال رؤية الشركة بشكل واضح وموجز ومتكامل، وتوضّح كيف تُستغلّ الموارد لإنشاء القيمة، كما تتبع أهميتها في كونها تُمثّل أداة للتواصل والإفصاح، تسعى من خلالها الشركات إلى شرح إستراتيجيتها؛ لتعظيم القيمة في الأجل القصير والمتوسط والطويل، وتُمكنّ المستثمرين من تقييم قدرتها على تعظيم القيمة بصورة أفضل من التقارير الأخرى (أبو يوسف، 2020؛ غلاب، 2020؛ Du, 2020; Plessis & Rühmkorf, 2015; kim et al., 2017).

هناك العديد من التحدّيات التي تواجه إدارة الشركة والمحاسبين عند إعداد التقارير المُتكامِلة ونشرها، ومنها: تحمّل الشركة تكاليف إضافية نتيجة استعانتها بخبراء ومتخصّصين لإعداد التقارير المُتكامِلة، الخوف من الإفصاح عن معلومات تضرّ بالشركة ومركزها التنافسي، عدم وجود نظام معلومات مناسب يوضّح للشركات كيفية إعداد التقارير المُتكامِلة، وإيضاً عدم وجود معيار مقبول عالمياً لقياس المعلومات غير المالية والإفصاح عنها، ودمجها مع المعلومات المالية (شنن، 2020؛ الكفاوين، 2020؛ محمد، 2020؛ المرضي، 2019؛ Adhariani & De Villiers, 2019; Azam et al., 2011; De Villiers et al., 2017).

1-1-4 إطار التقارير المتكاملة:

حدّد المجلس الدولي للتقارير المُتكامِلة (IIRC) أن إطار التقارير المُتكامِلة ينقسم إلى ثلاثة أجزاء، وتُقدّم هذه الأجزاء بشكل فعّال توضيحاً للتقارير المُتكامِلة، وسبب إعدادها وكيف تُعدّ، وهذه الأجزاء هي: المفاهيم الأساسية، والمبادئ التوجيهية، وعناصر المحتوى (VRF, 2021).

• المفاهيم الأساسية للتقارير المُتكامِلة:

المفاهيم الأساسية للتقارير المُتكامِلة التي حدّدها الإطار، وأشارت إليها بعض الدراسات (البيسوني، 2018؛ حسان، 2020؛ رزق، 2018؛ الكفاوين، 2020)؛ تتمثّل في الآتي:

أولاً: إنشاء القيمة أو الحفاظ عليها أو تأكلها: تنعكس القيمة التي تنشئها الشركة، أو تحافظ عليها، أو تتآكل بمرور الوقت في شكل زيادات، أو نقصان، أو تحوّل في رؤوس الأموال؛ نتيجة لأنشطة أعمال الشركة ومُخرجاتها (IIRC, 2021).

ثانياً: رؤوس الأموال، تُمثّل أسهم ذات قيمة تزداد، أو تنخفض، أو تتحوّل من خلال أنشطة الشركة ومُخرجاتها، وقد صنّف الإطار الدولي للتقارير المُتكامِلة رؤوس الأموال إلى ستة أنواع؛ وهي: رأس المال المالي، ورأس المال المُصنّع، ورأس المال الفكري، ورأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي والعلاقات، ورأس المال الطبيعي (IIRC, 2021).

• المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير المُتكامِلة:

يُعدّ إطار التقارير المُتكامِلة مبنياً على المبادئ؛ بهدف منح الشركات مرونة في إعداد التقارير؛ نظراً للاختلافات فيما بينها، ولا بد أن تُحافظ الشركات على درجة كافية من التشابه في المحتويات من أجل المقارنة (أبو يوسف، 2020).

وقد حدّد الإطار سبعة مبادئ توجيهية تقوم على إعداد وعرض تقرير متكامل يسترشد به محتوى التقرير وكيفية تقديم المعلومات؛ وهي كالآتي: التركيز الإستراتيجي والتوجّه المستقبلي، وتوصيل المعلومات، والعلاقات مع أصحاب المصلحة، والأهمية النسبية، والإيجاز، والموثوقية والاكتمال، والاتساق والقابلية للمقارنة (IIRC, 2021).

ومن جانب آخر، قسّمت بعض الدراسات المبادئ التوجيهية إلى مجموعات، وهي: المبادئ المُتعلّقة بنطاق التقرير والحدود، والمبادئ المُتعلّقة باختيار محتوى التقرير، والمبادئ المُتعلّقة بنوعية المعلومات المُفصّل عنها أو جودتها (الجنفاوي، 2022؛ فرح، 2021؛ يوسف، 2015).

• عناصر محتوى التقارير المُتكاملة:

يتضمّن التقرير المتكامل ثمانية عناصر للمحتوى مرتبطة ببعضها، وتُطرح في شكل أسئلة وليس كقوائم مرجعية لإفصاحات محددة، ويعتمد محتوى التقارير المُتكاملة للشركات على الظروف الفردية الخاصة بها؛ لذلك يجب على الشركات أن تُطبّق الحكم المهني عند تطبيق المبادئ التوجيهية؛ لتحديد المعلومات المُفصّل عنها وكيفية الإفصاح عنها. وقد حدّد الإطار ثمانية عناصر لمحتوى التقارير المُتكاملة، كما حدّد الأسئلة التي ينبغي أن يجيب عنها كل عنصر من عناصر المحتوى (IIIRC, 2021):

1. **نظرة عامة على الشركة والبيئة الخارجية:** ماذا تفعل الشركة؟ وما الظروف التي تعمل في ظلها؟
2. **الحوكمة:** كيف يدعم هيكل حوكمة الشركة قدرتها على انشاء قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل؟
3. **نموذج الأعمال:** ما نموذج أعمال الشركة؟ ويُقصد بنموذج الأعمال: نظام الشركة في تحويل مُدخلاتها من خلال أنشطتها التجارية إلى مُخرجات ونتائج؛ تهدف إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة، وانشاء قيمة بمرور الوقت.
4. **المخاطر والفرص:** ما المخاطر والفرص المحدّدة التي تؤثر في قدرة الشركة على انشاء قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل؟ وكيف تتعامل معها الشركة؟
5. **الإستراتيجية وتخصيص الموارد:** إلى أين تريد الشركة أن تذهب؟ وكيف تنوي الوصول إلى هناك؟
6. **الأداء:** إلى أي مدى حقّقت الشركة أهدافها الإستراتيجية لهذه الفترة؟ وما نتائجها من حيث آثارها في رؤوس الأموال؟
7. **التوقّعات المستقبلية:** ما التحدّيات والشكوك التي يُحتمل أن تواجهها الشركة في متابعة إستراتيجيتها؟ وما الآثار المحتملة على نموذج أعمالها وأدائها في المستقبل؟
8. **أساس الإعداد والعرض:** كيف تحدّد الشركة الأمور التي ينبغي إدراجها في التقرير المتكامل؟ وكيف تُحدّد كمية هذه الأمور أو تقييمها؟

4-1-2 واقع التقارير المتكاملة في المملكة العربية السعودية

أظهرت الدراسات وجود تحسن في تبني ممارسات التقارير المتكاملة للشركات المدرجة في بيئة الاعمال السعودية خلال الأعوام السابقة. حيث إنه في عام 2017م كان تطبيق التقارير المُتكاملة لا يزال محدودًا في بيئة

الأعمال السعودية، وبناء على دراسة استطلاعية أجريت عام 2017م، وجد أن هناك ثلاث شركات فقط أفصحت عن الأداء غير المالي من خلال تقارير الأعمال المُتكامَلة، وهي: (الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات، والبنك السعودي للاستثمار، والبنك الأهلي التجاري)، وفي عام 2021م، كانت المملكة العربية السعودية تتولى زمام المبادرة في ممارسة التقارير المُتكامَلة (علي، 2017؛ Ali، 2017؛ Ahmed et al., 2021).

ومؤخراً، أظهرت الدراسة الاستكشافية أن بعض الشركات المساهمة السعودية بدأت في التبني الاختياري لممارسات التقارير المتكاملة، ووجدت أن هذه الممارسات تتأثر ببعض خصائص الشركات مثل: حجم الشركة، الربحية، الرافعة المالية، تركز الملكية (العنزي وآخرون، 2024).

أشارت الأبحاث الى وجود تحديات تعيق استخدام التقارير المتكاملة في الشركات السعودية، ومنها: نقص الثقافة المحاسبية عن التقارير المتكاملة، وعدم وضوح اليه وأهداف استخدام التقارير المتكاملة (عبد العزيز، 2023).

على الرغم من عدم وجود إلزام من قبل الجهات المنظمة في بيئة الاعمال السعودية بإعداد التقارير المتكاملة، إلا أن هناك جهود ومبادرات ذات صلة بالتقارير المتكاملة، تشجع الشركات على تبني أفضل الممارسات في إعداد التقارير، وتركز على تعزيز الشفافية والافصاح خاصة في ظل رؤية المملكة 2030. قد قامت هيئة السوق المالية بتشجيع الشركات المدرجة في (تداول) على تحسين ممارسات الإفصاح المالي وغير المالي، من خلال إصدار الدليل الإرشادي للإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (تداول السعودية، 2021).

4-2 الأداء المالي للشركات:

يُمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات، حيث يركّز على استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى إنجاز الشركة لأهدافها، كما يُمثل الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تقوم بها الشركة، ويساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم عبر إتاحة الموارد المالية للشركة، وتزويدها بالفرص الاستثمارية (الخطيب، 2010). ويبيّن الأداء المالي مدى قدرة الشركة على تحقيق أهدافها في النمو والاستمرارية والربحية؛ بما يؤدي إلى تعظيم ثروة المالك، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ضمن القرارات الإستراتيجية التي تتخذها الإدارات التنفيذية في تلك المنشآت (عليوي، 2019).

ولتقييم الأداء المالي للشركة أهمية كبيرة في التّظّم المالية والمحاسبية، حيث يظهر دور الشركات في عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، عبر تحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف، ويُحدّد مراكز القوة والضعف في الشركة؛ ومن ثمّ يُسهم في تعزيز نقاط القوة، ويُعالج نقاط الضعف، بالإضافة إلى أنه يوفّر المعلومات

الضرورية لمختلف المستويات الإدارية؛ للمساعدة على التخطيط والتنظيم والرقابة، والمساهمة في عملية صنع القرار، كما يحقق الاتساق والمواءمة بين الأهداف التي تسعى الشركة إلى تحقيقها (Kontesa, 2015). كما ذكر في: علوان وآخرين، (2022).

ومن جانب آخر، فإن الباحثين والمفكرين واجهوا صعوبة في تحديد العوامل المؤثرة في أداء الشركات، ويرجع هذا إلى تعدد هذه العوامل واختلافها، ويمكن تقسيم العوامل المؤثرة في الأداء إلى قسمين: عوامل داخلية، وعوامل خارجية. وبالنسبة للعوامل الداخلية؛ فإنها تُمثّل العوامل التي تحدث في البيئة الداخلية للشركة، وتؤثر في أدائها، ويمكن للشركة التحكم فيها والسيطرة عليها، عبر زيادة تأثيرها الإيجابي، أو التقليل من تأثيرها السلبي، ومن ضمن هذه العوامل: الهيكل التنظيمي، والتكنولوجيا (إبراهيم، 2020؛ الزعبي، 2019؛ العامري والعداري، 2020).

أما العوامل الخارجية، فهي مجموعة من المتغيّرات والقيود والمواقف التي لا تقع تحت سيطرة الشركة ولا تستطيع التحكم فيها؛ ولكن يمكن توقّع نتائجها المستقبلية، ومحاولة إعداد خطط لمواجهةها والحدّ من تأثيرها، ويكون لديها تأثير في أنشطة الشركة وأدائها إما بشكل مباشر أو غير مباشر، ومنها: المنافسة بين الشركات القائمة، وخطر المنتجات البديلة، والعوامل السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية (تقي الدين، 2014؛ العامري والعداري، 2020).

4-2-1 مقاييس الأداء المالي:

يُقاس أداء الشركة من خلال العديد من المؤشرات والمقاييس، التي تساعد المستثمرين على معرفة أداء الشركة بكل يسر وسهولة - سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل- كما أجمع العديد من الكُتّاب والباحثين على أهمية استخدام مقاييس الأداء المحاسبي والسوقي لقياس أداء الشركة؛ لأن هذه المقاييس توضّح نقاط القوة والضعف في الإدارة، إضافة إلى استخدامها للقيام بالمقارنات والتحليلات (أعويطيل، 2015؛ الخطيب، 2010).

• مقاييس الأداء المحاسبية:

نالت مقاييس الأداء عامة، ومقاييس الأداء المحاسبي بشكل خاص اهتمام العديد من الباحثين والمحللين الماليين، حيث أثبتت هذه المقاييس فعاليتها في الأسواق المتطورة والناشئة، وتُشتق مقاييس الأداء المحاسبي من خلال القوائم المالية للشركات، التي يجب الإفصاح عنها من قبل الشركات في سوق الأوراق المالية؛ لمساعدة المتداولين في السوق على اتخاذ القرارات السليمة المبنية على أسس علمية (المصاروة، 2011، كما ذكر أعويطيل، 2015).

وقد استخدمت العديد من الدراسات مقاييس الأداء المحاسبي (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية)، منها على سبيل المثال دراسات: (إبراهيم، 2020؛ عبد الدايم والعقيلي، 2015؛ العمري، 2021؛ Wen & Heong, 2017؛ Samy, 2019؛ Mohammad & Rahman, 2021؛ Marrone & Oliva, 2020). واعتمدت الدراسة على المقاييس الآتية: معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، حيث تُقيّم هذه المقاييس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح في المستقبل من أنشطتها التشغيلية، مقارنة بما تتحمّله من مصروفات وتكاليف (عبد الغفار وآخرون، 2021)، ويمكن توضيح هذه المقاييس كالآتي (خنفر والمطارنة، 2009):

- **معدل العائد على الأصول:** تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين صافي الربح والأصول، ويتم من خلال هذه النسبة رصد كفاءة الشركة في توليد الأرباح من الأصول، فالحصول على مؤشر عالٍ يبيّن الكفاءة العالية في تحقيق الأرباح من الأصول، بينما يبيّن المؤشر المتدني عكس ذلك.
- **معدل العائد على حقوق الملكية:** تربط هذه النسبة بين صافي الربح المُتحقّق خلال فترة ما، وحقوق الملكية للفترة نفسها، وتشمل حقوق الملكية: (رأس مال الأسهم، والاحتياطيات، والأرباح المبقاه)؛ وبالتالي فهي نسبة تبيّن مدى نجاح الشركة في استخدام مصادر الأموال الداخلية لتحقيق الأرباح، ويكون هذا النجاح كبيراً عند الحصول على مؤشر عالٍ، وعندما يكون المؤشر منخفضاً؛ فإنه يدلّ على ضعف أداء الشركة.
- **مقاييس الأداء السوقية:**

تُعدّ مقاييس الأداء السوقية من أكثر المقاييس تعبيراً عن أداء الشركة، حيث تقيس مدى قدرة إدارة الشركة على تعظيم ثروة المُلّاك، وقياسها لجاذبية الاستثمار في أسهم الشركة لدى المتعاملين بسوق الأوراق المالية، ومن ضمن مقاييس الأداء السوقية: نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، والقيمة السوقية المضافة، ونسبة (Tobin's Q) (أعويطيل، 2015).

وقد اعتمدت الدراسة على نسبة (Tobin's Q)، واستخدمت العديد من الدراسات قياس الأداء السوقي باستخدام نسبة (Tobin's Q) مثل دراسات: (الجارحي، 2018؛ الصباغ، 2022؛ Adegboyegun et al., 2020؛ Lee & Yeo, 2016؛ Moloji & Iredele, 2020). كما اعتمدت بعض الدراسات على المزج بين مقاييس الأداء المحاسبي ومقاييس الأداء السوقي؛ لقياس أداء الشركة، ومنها دراسات: (Mukeredzi, 2021؛ Buallay et al., 2023؛ Soriya & Rastogi, 2019).

— نسبة (Tobin's Q):

أول استخدام لنموذج (TQ) كان من قِبَل James Tobin عام 1969؛ بوصفه مؤشراً للتنبؤ باستثمارات الشركة

في المستقبل ومقياساً لأداء الشركات، ويتميّز النموذج بقدرته على الحدّ من التشوّهات بسبب القوانين الضريبية والمحاسبية؛ لاستخدامه القيمة السوقية لرأس مال الشركة، الذي يتضمّن عوامل الخطر والربحية في المستقبل، ويُمثّل نموذج (TQ) نسبة المقارنة بين القيمة السوقية لأصول الشركة على قيمتها الاستبدالية (أعويطيل، 2015؛ السعدي، 2021؛ النعيمي، 2012).

وعندما تكون قيمة نموذج (TQ) أكبر من واحد؛ فيعني هذا أن القيمة السوقية للشركة أكبر من تكلفة استبدال أصولها؛ مما يدلّ على أن أداء الإدارة جيد، وأن الاستثمار في الشركة مُجدٍ، وعندما تكون أقل من واحد؛ فيعني أن الشركة مُقيّمة بأقل من قيمتها، وأن الاستثمار فيها غير مُجدٍ (الجارحي، 2018؛ السعدي، 2021؛ الصباغ، 2022؛ وهدان وعيد، 2020؛ Lee & Yeo, 2016).

• الإستدّامة المالية:

تُقاس الإستدّامة المالية بناء على نموذج Higgins's (1977)، حيث يُستخدم على نطاق واسع في الأدبيات المحاسبية والمالية؛ لكونه يُشير إلى التآزر بين أهداف نمو الشركة والسياسات المالية، وفي حال غياب هذا التآزر؛ قد يؤدي إلى تفاقم الظروف المالية للشركات؛ مما يؤدي إلى أداء غير مستدام؛ وبالتالي فشل الشركة. وتقيس الإستدّامة المالية مدى مقدرة الشركة على تحقيق النتائج الإيجابية التي لا تُغطي التكاليف فقط؛ بل تقوم على تسريع نمو الشركة (Almulhim & Aljughaiman, 2023; Alshareef, 2024; Bazhair, 2023).

والنمو المُستدام أحد المحدّدات الأساسية للاستدامة المالية، وهما يُلبّيان احتياجات أصحاب المصالح المختلفة، عبر التركيز على انشاء القيمة على المدى الطويل، إضافة إلى توليد دخل ثابت (Albassam, 2015; Almulhim & Aljughaiman, 2023; Alshareef, 2024).

4-3 النظريات المُفسّرة للعلاقة بين التقارير المتكاملة والأداء المالي:

تناولت العديد من الدراسات الأكاديمية النظريات التي تفسّر أهمية الإفصاح المحاسبي وتدعمه وتؤكدده بصفة عامة، والإفصاح عن التقارير المُتكاملة بصفة خاصة، ومن أبرزها:

– نظرية أصحاب المصالح:

تهدف النظرية إلى إنشاء قيمة لجميع أصحاب المصلحة، ويُقصد بأصحاب المصلحة: من لديهم القدرة على التأثير في أعمال الشركة والتأثر بإنجازاتها، سواء كانوا أشخاصاً أو مجموعات. وتهتم نظرية أصحاب المصلحة بالعلاقة بين الشركة والمجتمع الذي تعمل به، وكيف تتصرّف الشركة في ظل هذا المجتمع، وما ردة الفعل تجاه أصحاب المصالح. وعلى الشركة أن تأخذ في الحسبان احتياجات المساهمين وأصحاب المصلحة ومُتطلّباتهم؛ لذلك تلجأ الشركات إلى الإفصاح الاختياري (حافظ، 2016؛ عبد الرحيم، 2020؛ مسعود، 2020).

ووفقاً لهذه النظرية؛ فيؤدى اعتماد التقارير المُتكامِلة وتنفيذها إلى زيادة وعي الشركات بمتطلبات أصحاب المصلحة؛ لاحتواء تلك التقارير على القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة، كما يعدّ الإفصاح وفقاً للتقارير المُتكامِلة أحد أبرز الوسائل لإدارة علاقة قوية مع أصحاب المصلحة، حيث تساعد معلومات تلك التقارير على تقييم قدرة الشركة في الحفاظ على قيمتها (حسين، 2020؛ Joshi & Lal Joshi، 2014؛ Ioana & Adriana، 2018).

– نظرية الإشارة:

وفقاً لنظرية الإشارة؛ فإن الشركات تُرسل إشارة إلى المجتمع أنها مُتميّزة عن غيرها من الشركات؛ لكونها تُلبّي احتياجات أصحاب المصالح ومُتطلباتهم بشكل فعّال، وتهدف النظرية إلى الحدّ من عدم تماثل المعلومات بين الشركة والأطراف الأخرى الداخلية والخارجية، وتحسين سمعة الشركة، ووفقاً لنظرية الإشارة؛ فإن اعتماد الشركات للإفصاح من خلال التقارير المُتكامِلة يُرسل إشارة جيدة ومفيدة للمجتمع أن الشركة تقدّم معلومات ذات جودة للمستثمرين؛ لمساعدتهم على اتخاذ القرار، كما تُشير النظرية إلى أنه يجب على الشركات أن تُعزّز الإفصاح لديها، وأن تتواصل بشكل فعّال مع جميع أصحاب المصلحة؛ لتحسين سمعة الشركة (عبد الرحيم، 2020؛ الوكيل، 2021؛ Rezaee، 2017؛ Fernando et al.، 2017).

ويرى (Aluchna et al.، 2019) أن هناك تعارضاً بين نظرية الشرعية ونظرية الإشارة، فنظرية الشرعية تُدافع عن السلوك الأخلاقي للشركات؛ للحصول على ترخيص للعمل في اقتصاد معين، بينما تُفسّر نظرية الإشارة تصرفات الشركات التي ليس من الضروري أن تكون راسخة في ثقافة الشركة.

5- الدراسات السابقة واكتشاف الفجوة المعرفية للدراسة:

5-1 الدراسات السابقة:

يستعرض هذا المحور الدراسات السابقة المختصة بدراسة أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي، ويعدّ هذا الجزء تمهيداً لتطوير الفرضيات، وتحديد الفجوة المعرفية لهذه الدراسة؛ ومن ثمّ بناء الفرضيات الخاصة بالدراسة.

بداية يجب الإشارة إلى أن العديد من الدراسات تناولت مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة على جوانب مختلفة، حيث استخدمت دراسات (إبراهيم، 2020؛ الجارحي، 2018؛ حسان، 2020؛ السعدي، 2021؛ الصباغ، 2022؛ عبد الدايم والعقيلي، 2015؛ عبدالرحيم، 2020؛ عبدالعال، 2017؛ العمري، 2021؛ مسعود، 2020؛ نصير، 2022؛ وهدان وعيد، 2020؛ Ali، 2018؛ Albetairi et al.، 2021؛ Ahmed et al.، 2021؛ Adegboyegun et al.، 2020؛ Buallay et al.، 2021؛ Dey، 2020؛ Hariri، 2021؛ Kılıç & Kuzey، 2018؛ Lee & Yeo، 2016؛ Lutfiani et al.، 2024؛ Marrone & Oliva، 2020؛ Menicucci، 2018؛ Mohaisen et al.، 2021؛ Mohammad & Rahman، 2021؛ Mukeredzi، 2019؛ OHIOKHA GODWIN Ph D & OGIRRI، 2024؛ Radwan & Xiongyuan، 2024؛ Samy، 2019؛ Senani et al.، 2024؛ Silva et al.، 2024؛ Soriya & Rastogi، 2023؛ Suttipun، 2017؛ Wen & Heong، 2017) أسلوب تحليل المحتوى (Content analysis)؛ لقياس مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة من خلال مؤشر قياس إما قامت ببنائه، أو استخدمت مؤشرًا لدراسة سابقة، بينما قاست دراستي (Barth et al.، 2016؛ Moloji & Iredele، 2020) التقارير المُتكامِلة من خلال التصنيف السنوي لـ (Ernst and Young)، وقاست دراسة (الشرقاوي، 2017؛ عبد العزيز، 2023؛ علي، 2017) التقارير المُتكامِلة من خلال استخدام أداة الاستبانة.

وقد قاست دراسة (Eccles et al.، 2019) مدى وجود اختلافات في محتوى وجودة هذه التقارير بين الدول. وتوصلت إلى وجود تباين في جودة التقارير المتكاملة بين الدول، حيث تم تصنيفها إلى ثلاث فئات: تقارير متكاملة عالية الجودة (ألمانيا، وهولندا، وجنوب إفريقيا)، تقارير متكاملة متوسطة الجودة (فرنسا، وإيطاليا، وكوريا الجنوبية، والمملكة المتحدة)، تقارير متكاملة منخفضة الجودة (البرازيل، واليابان، والولايات المتحدة).

وناقشت العديد من الدراسات أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة على الأداء المالي للشركات، الذي يقيس باستخدام (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية)، وتوصلت إلى نتائج مختلفة، فمثلاً توصلت دراسات: (الشرقاوي، 2017؛ عبد الدايم والعقيلي، 2015؛ عبد الرحيم، 2020؛ مسعود، 2020؛ Marrone & Oliva، 2020؛ Menicucci، 2018؛ OHIOKHA GODWIN Ph D & OGIRRI، 2024؛ Samy، 2019؛ Soriya & Rastogi، 2023؛ Wen & Heong، 2017) إلى وجود تأثير للتقارير المُتكامِلة على الأداء المالي للشركات، بينما وجدت دراسات: (حسان، 2020؛ عبد العال، 2017؛ العمري، 2021؛ Kılıç & Kuzey، 2018؛ Mukeredzi، 2019؛ Senani et al.، 2024) أنه لا يوجد تأثير للتقارير المُتكامِلة على الأداء المالي.

ومن جانب آخر، وجدت بعض الدراسات أن التقارير المُتكامِلة تؤثر سلبياً على الأداء المالي، حيث وجدت دراسة (Buallay et al., 2021) أن التقارير المُتكامِلة في البنوك التقليدية تؤثر سلبياً على أداء الشركات، بينما لا تؤثر التقارير المُتكامِلة بالبنوك الإسلامية على أداء الشركات. وتوصّلت دراسة إبراهيم (2020) إلى أن الإفصاح عن حوكمة الشركات والمعلومات المستقبلية يؤثر سلبياً على الأداء المالي، بينما يؤثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية إيجابياً على الأداء. ووجدت دراسة (Albetairi et al., 2018) أن هناك تأثيراً إيجابياً وسلبياً لبعض عناصر التقارير المُتكامِلة على الأداء المالي، فمثلاً عنصر (نموذج الأعمال، وتخصيص الموارد)؛ يؤثر إيجابياً على الأداء، بينما عنصر (المخاطر والفرص، والأداء) للتقارير المُتكامِلة يؤثر سلبياً على الأداء، وتوصّلت دراسة (Mohammad & Rahman, 2021) إلى تأثير لواحد من عناصر التقارير المُتكامِلة على الأداء المالي، وهو (نظرة عامة للشركة والبيئة الخارجية).

وتوصلت دراسة (Rahim, 2024) عند قياسها لتأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة اندونيسيا، إلى أن الجانب الاقتصادي للاستدامة يؤثر على الأداء المالي للشركات مقاساً بكل من العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على المبيعات، وتوصلت أيضاً إلى أن الجانب البيئي للاستدامة يؤثر على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية، بينما لا يؤثر على الأداء المالي مقاس بكل من العائد على الأصول، والعائد على المبيعات. وتوصلت إلى أن الجانب الاجتماعي للاستدامة يؤثر على الأداء المالي مقاس بكل من العائد على الأصول، والعائد على المبيعات، بينما لا يؤثر على الأداء المالي مقاس بالعائد على حقوق الملكية.

ومن ناحية أخرى، اختلفت نتائج الدراسات التي قاست أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة على الأداء المالي للشركات، الذي قيس من خلال نموذج (Tobin's Q)، وتوصّلت دراسات: (الجارحي، 2018؛ السعدي، 2021؛ الصباغ، 2022؛ وهدان وعيد، 2020؛ Barth et al., 2016؛ Adegboyegun et al., 2020؛ Dey, 2020؛ Lee & Yeo, 2016؛ Lutfiani et al., 2024؛ Moloj & Iredele, 2020؛ Senani et al., 2024؛ Silva et al., 2024)؛ إلى وجود تأثير للتقارير المُتكامِلة على أداء الشركات. وبالنسبة لدراسات: (Mohaisen et al., 2021؛ Mukeredzi, 2019؛ Soriya & Rastogi, 2023) فتوصّلت إلى عدم وجود تأثير للإفصاح عن التقارير المُتكامِلة على أداء الشركات.

بينما وجدت دراسة (OHIOKHA GODWIN Ph D & OGIRRI, 2024) أن هناك تأثيراً سلبياً للتقارير المُتكامِلة على أداء الشركات، وايضاً توصّلت دراسة (Suttipun, 2017) إلى أن الإفصاح عن رأس المال البيئي وفق التقارير المُتكامِلة؛ يؤثر سلباً على أداء الشركات، وأن الإفصاح عن رأس المال المُصنَّع وفق التقارير

المُتكامِلة؛ يؤثر إيجابيًا على أداء للشركات، وتوصّلت دراسة (Buallay et al., 2021) إلى أن التقارير المُتكامِلة بالبنوك الإسلامية تؤثر سلبيًا على الأداء، بينما التقارير المُتكامِلة في البنوك التقليدية تؤثر إيجابيًا على الأداء. ركزت دراسة (Yusuf et al., 2024) على العلاقة بين البنوك الإسلامية وارتباطها بكل من التقارير المتكاملة وحوكمة الشركات والاستدامة المالية، وتوصلت الى وجود ارتباط إيجابي بين هذه المحددات والقوة المالية للبنوك الإسلامية. ومن جانب آخر قاست دراسة (Radwan & Xiongyuan, 2024) تأثير جودة التقارير المتكاملة على القيمة السوقية للاسهم، وأشارت الى وجود علاقة بين جودة التقارير المتكاملة والقيمة السوقية للاسهم، وبينت أن التأثير الإيجابي لجودة التقارير المتكاملة يزداد في الشركات ذات التعقيد التنظيمي العالي والنمو المرتفع. وسعت دراسة (Ribeiro et al., 2024) الى تحديد العوامل الغير مالية المؤثرة على قرار الاستثمار، بالإضافة الى تحديد العوامل التي تساهم في تقديم تقارير متكاملة مفيدة لمقدمي رؤوس الأموال. توصلت الدراسة الى أنه لا توجد علاقة بين التقارير المتكاملة وكل من قرار الاستثمار ولا المعلومات المتعلقة برأس المال الطبيعي أو رأس المال الاجتماعي.

كما ناقشت الدراسات السابقة موضوع التقارير المُتكامِلة في بيئة الأعمال السعودية، من حيث واقع تطبيقه، ومدى تأثيره في مُتغيّرات مختلفة، حيث وضّحت دراسة (Ali (2017 أن تطبيق التقارير المُتكامِلة لا يزال محدودًا في بيئة الأعمال السعودية، بينما وجد علي (2017) - بناء على دراسته الاستطلاعية- أن هناك ثلاث شركات فقط أفصحت عن الأداء غير المالي من خلال تقارير الأعمال المُتكامِلة، وهي: (الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات، والبنك السعودي للاستثمار، والبنك الأهلي التجاري)، وتوصّلت دراسة (Ahmed et al., 2021) إلى أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تتولى زمام المبادرة في ممارسة التقارير المُتكامِلة. مؤخرًا، أظهرت الدراسة الاستكشافية أن بعض الشركات المساهمة السعودية بدأت في التبنى الاختياري لممارسات التقارير المتكاملة، ووجدت أن هذه الممارسات تتأثر ببعض خصائص الشركات مثل (حجم الشركة، الربحية، الرافعة المالية، تركيز الملكية) (العنزي وآخرون، 2024).

وقاست بقية الدراسات تأثير التقارير المُتكامِلة في مُتغيّرات مختلفة، فمثلًا قاست دراسة نصير (2022) تأثير التقارير المُتكامِلة في سيولة الأسهم، وتوصّلت إلى أن التقارير المُتكامِلة تؤثر إيجابيًا على سهولة الأسهم، وقاست دراسة علي (2017) تأثير التقارير المُتكامِلة في انشاء القيمة ومدى انعكاسه على احتياجات أصحاب المصالح، وتوصّلت إلى وجود تأثير حول تقييم أصحاب المصالح لمدى قدرة الشركة على انشاء القيمة في ظل تطبيق التقارير المُتكامِلة. بينما وضحت دراسة (Ali (2017) العلاقة بين التقارير المُتكامِلة وبعض خصائص الشركات، وتوصّلت إلى وجود علاقة بين التقارير المُتكامِلة و(حجم الشركة، ونوع المراجع)، بينما لا توجد علاقة بين التقارير المُتكامِلة و(الربحية ونوع الصناعة).

وتوصّلت دراسة (Hariri, 2021) إلى عدم وجود ارتباط بين عناصر التقارير المُتكامِلة وخصائص الشركات، وبالنسبة لدراسة غنيم (2017)، فقااست مدى تأثير التوكيد المهني للمحتوى المعلوماتي للتقارير المُتكامِلة في إدراك أصحاب الصالح لاتخاذ القرارات، وتوصّلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لهذا التوكيد في إدراك أصحاب المصالح لاتخاذ القرارات. وتوصلت دراسة عبد العزيز (2023) عند تحديدها لمعوقات وسبل تفعيل استخدام تقارير الأعمال المتكاملة بالشركات السعودية، الى موافقة الأكاديميين والمهنيين في المجال المحاسبي حول معوقات استخدام تقارير الأعمال المتكاملة وسبل تفعيلها بالشركات السعودية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة فيما يتعلّق بمستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة والأداء المالي؛ فقد أظهرت الدراسات أن هناك اختلافاً في وجهات النظر حول العلاقة بين التقارير المُتكامِلة والأداء المالي؛ ولذلك يمكن القول بأن الجدل الأكاديمي حول العلاقة بين مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة والأداء المالي ما زال مستمرًا.

5-2 الفجوة المعرفية:

وفقًا لنتيجة استعراض الدراسات السابقة؛ فإنه تُحدّد الفجوة المعرفية للدراسة لبناء واشتقاق فروض الدراسة المُرتبطة بالمتغيّرات التي سُنخّبر في الأجزاء القادمة؛ لتوضيح طبيعة العلاقة بين التقارير المتكاملة والأداء المالي، التي تُسنتج عبر استقراء الدراسات المختصة بمستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة والمتغيّرات الأخرى محل الدراسة، التي من خلالها بُنيت فروض الدراسة. وتتمثّل الفجوة المعرفية للدراسة فيما يأتي:

ندرة الدراسات التي تناولت أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة على الأداء المالي للشركات المساهمة ببيئة الأعمال السعودية، إضافة إلى تضارب نتائج الدراسات السابقة التي قاست أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة على الأداء المالي للشركات، حيث قيس أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة على الأداء المالي للشركات المُدرّجة بسوق الأسهم السعودي من جانب جديد، وهو (الإستدّامة المالية).

6- اشتقاق فروض الدراسة:

يهدف هذا الجزء إلى اشتقاق فروض الدراسة المُرتبطة بالمتغيّرات هذه الدراسة، حيث يعدّ مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة المُتغيّر المستقل للدراسة، ويتمثّل المُتغيّر التابع في مقاييس الأداء المالي، وتنقسم إلى: طبيعة العلاقة بينها، عبر استقراء الدراسات المختصة بمستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة والمتغيّرات الأخرى التي أُستعرضت سابقًا.

7- مقاييس الأداء المالي:**7-1 الإفصاح عن التقارير المتكاملة ومعدل العائد على الأصول:**

يرصد معدل العائد على الأصول كفاءة الشركة في توليد أرباحها من خلال أصولها، ويُقاس عن طريق قسمة صافي الربح بعد الفوائد والضرائب والزكاة على إجمالي الأصول (خنفر والمطارنة، 2009).
 فيما بيّن عدد من الدراسات أن مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة يؤثر على معدل العائد على الأصول، مثل دراسات: (عبد الدايم والعقيلي، 2015؛ العنزي وآخرون، 2024؛ Soriya & Rastogi, 2023). بينما وجدت بعض الدراسات أن هناك تأثيراً إيجابياً لبعض عناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على معدل العائد على الأصول، وهي دراسات: (إبراهيم، 2020؛ Wen & Heong, 2017؛ Mohammad & Rahman, 2021).
 في حين خالفتهم دراسات أخرى مثل: (العمرى، 2021؛ Mukeredzi, 2019)، التي توصلت إلى عدم وجود تأثير للتقارير المتكاملة على معدل العائد على الأصول. ومن جانب آخر، توصلت دراسة (Buallay et al., 2021) إلى أن التقارير المتكاملة في البنوك التقليدية؛ تؤثر سلبياً في الأداء، بينما لا تؤثر التقارير المتكاملة بالبنوك الإسلامية في الأداء.

وبعد الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة، يمكن القول: إن مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة يؤثر على معدل العائد على الأصول للشركات، وعليه يتم اشتقاق الفرض الأول على النحو التالي:
H1: توجد علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة ومعدل العائد على الأصول.

7-2 الإفصاح عن التقارير المتكاملة ومعدل العائد على حقوق الملكية:

يُوضّح معدل العائد على حقوق الملكية مدى نجاح الشركة في استخدام مصادر الأموال الداخلية لتحقيق الأرباح، ويُقاس من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي حقوق الملكية (خنفر والمطارنة، 2009).
 وقد بيّنت الدراسات السابقة أثر التقارير المتكاملة على معدل العائد على حقوق الملكية، وتوصلت إلى وجود تأثير للتقارير المتكاملة على معدل العائد على حقوق الملكية، وتمثّل في دراسات: (عبد الدايم والعقيلي، 2015؛ Marrone & Oliva, 2020؛ Samy, 2019). ورأت بعض الدراسات أن هناك تأثيراً إيجابياً لبعض عناصر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على معدل العائد على حقوق الملكية؛ تمثّلت في دراسات: (إبراهيم، 2020؛ Mohammad & Rahman, 2021؛ Wen & Heong, 2017).

وتختلف عنها دراسة العمري (2021)، التي توصلت إلى عدم وجود تأثير للإفصاح عن التقارير المُتكامِلة على الأداء المالي، مُقاسًا بمعدل العائد على حقوق الملكية، بينما وجدت دراسة (Buallay et al., 2021) أن التقارير المُتكامِلة بالبنوك التقليدية تؤثر سلبياً في الأداء، بينما لا تؤثر التقارير المُتكامِلة بالبنوك الإسلامية في الأداء. وبعد الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة، يمكن القول: إن مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة يؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية للشركات، وعليه يتم اشتقاق الفرض الثاني على النحو التالي:

H2: توجد علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة ومعدل العائد على حقوق الملكية.

3-7 الإفصاح عن التقارير المتكاملة وأداء السوق:

يُقاس أداء السوق من خلال استخدام نموذج (Tobin's Q)، الذي يعدُّ مقياسًا للتنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار الرأسمالي (السعدي، 2021؛ Lee & Yeo, 2016). بينت الدراسات السابقة أثر التقارير المُتكامِلة على أداء السوق مُقاس بنموذج (Tobin's Q)، حيث وجدت غالبية الدراسات أن هناك تأثيراً للتقارير المُتكامِلة على أداء السوق، ومنها دراسات: (الجارحي، 2018؛ الصباغ، 2022؛ Lee & Yeo, 2016; Moloi & Iredele, 2020).

وتختلف هذه النتيجة مع دراستي: (Mukeredzi, 2019; Soriya & Rastogi, 2023)، اللتين توصلتا إلى عدم وجود تأثير للتقارير المُتكامِلة على أداء السوق مُقاسًا بنموذج (Tobin's Q)، ووجدت دراسة (Adegboyegun et al., 2020) أن التقارير المُتكامِلة لا تؤثر في أداء الشركات بالمدى القصير، بينما تؤثر في المدى الطويل، بينما وجدت بعض الدراسات أن هناك تأثيراً سلبياً لبعض عناصر التقارير المُتكامِلة في أداء الشركات، وتوصلت دراسة (Buallay et al., 2021) إلى أن التقارير المُتكامِلة بالبنوك التقليدية تؤثر إيجابياً في الأداء، بينما تؤثر التقارير المُتكامِلة بالبنوك الإسلامية سلباً في الأداء.

وبعد الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة، يمكن القول: إن مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة يؤثر على أداء السوق للشركات، وعليه يتم اشتقاق الفرض الثالث على النحو التالي:

H3: توجد علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة وأداء السوق.

4-7 الإفصاح عن التقارير المتكاملة والاستدامة المالية:

تُقاس الإستدامة المالية بناء على نموذج (Higgins's (1977)، الذي يُعدُّ مقياساً لمدى مقدرة الشركة على تحقيق النتائج الإيجابية التي لا تُعطي التكاليف فحسب؛ بل تُسرِّع نمو الشركة (Almulhim & Aljughaiman, 2023; Alshareef, 2024; Bazhair, 2023). وقد قاست هذه الدراسة أثر مستوى الإفصاح عن التقارير

المُتَكَامِلَة على الأداء المالي للشركات باستخدام مُتَعَيَّر جديد، وهو (الإسْتِدَامَة المالية)؛ ومن ثمّ فإنه لا توجد دراسات - في حدود علم الباحثين - بيّنت مدى تأثير التقارير المُتَكَامِلَة على الإسْتِدَامَة المالية للشركات. والهدف من قياس أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتَكَامِلَة على الإسْتِدَامَة المالية؛ أنه يرجع إلى أن معظم العملات الأجنبية للمملكة العربية السعودية تكون من مبيعات النفط الخام، كما تنبأت الدراسات أن المملكة تزوّد السوق العالمية بكميات كبيرة من النفط الخام؛ مما يجعل الاقتصاد السعودي مهمّةً لنمو الاقتصاد العالمي، ويمكن عدّ سوق الأسهم السعودي الأكثر سيولة والأكبر بين دول الشرق الأوسط، إضافة إلى أن قطاع الشركات في السعودية يشهد إصلاحات قد تُعزّز إيرادات المملكة، وتجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق رؤيتها 2030. ولأن الإفصاح باستخدام التقارير المُتَكَامِلَة يُسهم في جذب الاستثمار الخارجي المباشر؛ فقد ينعكس ذلك على تقليل اعتماد المملكة العربية السعودية على النفط الخام (الكفاوين، 2020؛ Albassam & Ntim, 2017; Alshareef, 2024; Bazhair, 2023; Sulimany, 2023)؛ وبناءً على ذلك يتم اشتقاق الفرض الرابع على النحو التالي:

H4: توجد علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن التقارير المُتَكَامِلَة والاستدامة المالية.

8- الدراسة التطبيقية:

يتضمّن هذا الجزء وصفاً لمنهجية الدراسة، والمنهج المتبع فيها، وطرق قياس المُتَغَيَّرَات، بالإضافة إلى مجتمع الدراسة وعينتها، والطرق الإحصائية المُستخدَمة في تحليل البيانات.

1-8 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توظيف أساليبه المنهجية، حيث أُستخدِم الأسلوب الاستقرائي في استقراء أديبات الدراسات السابقة ومراجعتها، واستعراض نتائجها وتحليلها؛ لصياغة الإطار النظري للدراسة وتحقيق أهدافها. وأُستخدِم الأسلوب التطبيقي أسلوب تحليل المحتوى (Content analysis) للتقارير المنشورة للشركات العينة، ومُقارنتها بمُتطلّبات الإفصاح الواردة في إطار التقارير المُتَكَامِلَة الصادرة من المجلس الدولي للتقارير المُتَكَامِلَة.

يعتبر أسلوب تحليل المحتوى (Content analysis) من الأساليب الكمية التي تُستخدم لأغراض المقارنة، وقد عرفه بيرلسون 1952 بأنه "عبارة عن طريقة بحث يتم تطبيقها من أجل الوصول إلى وصف كمي هادف ومنظم لمحتوى أسلوب الاتصال". ومن أهم ما يمتاز به أسلوب تحليل المحتوى هو وجود مصدر المعلومة لدى الباحث وإمكانية الرجوع له أثناء إجرائه للبحث، وايضاً يتميز بأن تحيّر الباحث في تحليل المحتوى يكون أقل

مقارنة بالأساليب الأخرى. ويعاب على تحليل المحتوى بمحدودية الوثائق وعدم شمولها مما ينعكس على تعميم النتائج فيما بعد (العساف، 2012).

2-8 مجتمع الدراسة وعينتها:

تألف مجتمع الدراسة من جميع القطاعات المُدرّجة في سوق الأسهم السعودي (تداول)، والبالغ عددها (21) قطاعًا، بواقع (238) شركة في تاريخ (2024-8-24م). وتمثّلت عينة الدراسة في جميع القطاعات - باستثناء القطاع المالي (البنوك والتأمين)- لما لها من طبيعة نشاط مختلفة؛ كما تم استبعاد الشركات غير مكتملة البيانات وذلك وبالتالي فإن عينة الدراسة تكوّنت من (19) قطاعًا، بواقع (201) شركة مساهمة، وبعد تنفيذ حدود عينة الدراسة؛ تكوّنت العينة النهائية للدراسة من (18) قطاعًا، بواقع (132) شركة، كما في الجدول (1).

جدول (1)
عينة الدراسة.

عدد الشركات	بيان
238	مجتمع الدراسة
(37)	شركات القطاع المالي
(69)	شركات غير مكتملة البيانات
132	العينة النهائية للدراسة

فيما يتعلق باستبعاد شركات القطاع المالي، فقد تم استبعادها اتباعاً لمنهجية غالبية الدراسات ومن ضمنها على سبيل المثال دراستي: (حسين، 2020؛ الصباغ، 2022). وبالنسبة لاستبعاد الشركات غير مكتملة البيانات، فقد استبعدت لعدم توفر البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث يؤدي عدم استبعاد هذه الشركات الى نتائج غير صحيحة (الجارحي، 2018؛ عبد الرحيم، 2020).

3-8 حدود الدراسة:

1-3-8 حدود العينة:

- حدّدت بعض الشروط في الشركات داخل عينة الدراسة بشكل أكثر دقة؛ بما يخدم أهداف الدراسة؛ وهي:
- تُستثنى الشركات التي تعرّضت إلى الدمج، أو الإفلاس، أو التوقّف خلال فترة الدراسة.
 - تُستثنى الشركات التي لا يتوافر بها جميع المعلومات المُتعلّقة بمتغيّرات الدراسة بصفة منتظمة.
 - تُستبعد الشركات المُدرّجة في سنوات الدراسة.

2-3-8 الحدود الزمنية:

استخدمت التقارير المنشورة للشركات المساهمة المُدرّجة في سوق الأسهم السعودي، حسب البيانات المنشورة على موقع تداول في الأعوام الآتية: (2018م – 2019م)، و(2021م – 2022م)، مع استثناء عام 2020م؛ لأن جائحة كورونا أحدثت تأثيرًا كبيرًا في البيانات المالية لمعظم الشركات، وجرى استبعاد هذه السنة؛ لعدم وجود اتساق بين البيانات المالية للشركة نفسها في السنوات التي سبقت الجائحة والسنوات اللاحقة؛ لذلك فضّل الباحثين استبعاد هذه السنة بسبب هذه الجائحة وتداعياتها.

3-3-8 الحدود الموضوعية:

بناء على ما توصلت له دراسة عبد الرحيم (2020) التي نصت على وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين مستوى الإفصاح للتقارير المتكاملة والأداء المالي للشركات. فقد اعتمدت هذه الدراسة الاتجاه التالي: أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي، وذلك لعدة مبررات منها:

- لغرض قياس مدى التزام الشركات السعودية بالإفصاح عن التقارير المتكاملة وأثرها على الأداء المالي.
- لاعتماد غالبية الدراسات السابقة لهذا الاتجاه عند قياسها لأثر مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي، وعلى سبيل المثال دراسات كل من: (إبراهيم، 2020؛ الصباغ، 2022؛ عبد الدايم والعقيلي، 2015؛ نصير، 2022؛ وهدان وعيد، 2020؛ Silva et al., 2020؛ Samy, 2019؛ Mohammad & Rahman, 2021؛ Soriya & Rastogi, 2023).

4-8 نموذج الاختبار المُستخدَم لاختبار فرضيات الدراسة:

استخدمت الدراسة نموذج تحليل الانحدار المُجمّع (OLS) لاختبار فرضيات الدراسة، ويُعرض كالآتي:
النموذج الأول:

نموذج الدراسة الذي يقيس تأثير مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على معدل العائد على الأصول:

$$ROA_{it} = \alpha + \beta_1 (INDSC_{it}) + \beta_2 (CSIZE_{it}) + \beta_3 (LEV_{it}) + \beta_4 (FAGE_{it}) + \beta_5 (EPS_{it}) + \epsilon_{it}$$

النموذج الثاني:

نموذج الدراسة الذي يقيس تأثير مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على معدل العائد على حقوق الملكية:

$$ROE_{it} = \alpha + \beta_1 (INDSC_{it}) + \beta_2 (CSIZE_{it}) + \beta_3 (LEV_{it}) + \beta_4 (FAGE_{it}) + \beta_5 (EPS_{it}) + \epsilon_{it}$$

النموذج الثالث:

نموذج الدراسة الذي يقيس تأثير مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على أداء السوق:

$$TQ_{it} = \alpha + \beta_1 (INDSC_{it}) + \beta_2 (CSIZE_{it}) + \beta_3 (LEV_{it}) + \beta_4 (FAGE_{it}) + \beta_5 (EPS_{it}) + \epsilon_{it}$$

النموذج الرابع:

نموذج الدراسة الذي يقيس تأثير مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الاستدامة المالية:

$$FS_{it} = \alpha + \beta_1 (INDSC_{it}) + \beta_2 (CSIZE_{it}) + \beta_3 (LEV_{it}) + \beta_4 (FAGE_{it}) + \beta_5 (EPS_{it}) + \epsilon_{it}$$

جدول (2) المتغيرات الخاصة بالدراسة في النماذج السابقة.

يمكن تفسير النماذج السابقة كما يأتي:	
مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة.	$INDSC_{it}$
معدل العائد على الأصول.	ROA_{it}
معدل العائد على حقوق الملكية.	ROE_{it}
أداء السوق.	TQ_{it}
الإستدامة المالية.	FS_{it}
حجم الشركة.	$CSIZE_{it}$
الرافعة المالية.	LEV_{it}
عمر الشركة.	$FAGE_{it}$
ربحية السهم.	EPS_{it}
حيث "t" ترمز لاسم للشركة، و"i" للفترة.	$i - t$
ثابت الاتحدار.	α
الخطأ المعياري.	ϵ_{it}

5-8 متغيرات الدراسة:

يستعرض هذا الجزء كيفية قياس المتغيرات المستقلة والتابعة والرقابية، وفقاً لنموذج الدراسة وإطارها المفاهيمي.

1-5-8 المتغيرات المستقلة:

تتمثل في مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة، وقد اعتمد على أسلوب تحليل المحتوى (Content analysis) عند قياسه، وذلك بدراسة المعلومات المفصّل عنها في التقارير السنوية والتقارير والإفصاحات الأخرى للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودي (تداول).

الجدول (3) طرق قياس المُتَقَيِّر المستقل.

المرجع	طريقة القياس	الاختصار	المتغير المستقل
(العكايلة، 2022)	عدد العناصر المفصّل عنها إجمالي عناصر الإفصاح للتقارير المتكاملة.	(INDSC)	مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة

• مؤشر مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة:

طُور مؤشر الإفصاح بناءً على مُتَطَلِّبات الإطار الدولي للتقارير المتكاملة والدراسات السابقة، ويتضمّن ثمانية أبعاد رئيسة، وهي: نظرة عامة على الشركة والبيئة الخارجية، والحوكمة، ونموذج الأعمال، والمخاطر والفرص، والإستراتيجية وتخصيص الموارد، والأداء، والتوقّعات، وأسس الإعداد والعرض. ويُمنح الرقم (1) لكل بُعد من الأبعاد الفرعية التي أُفصِح عنها، والرقم (0) لكل بُعد من الأبعاد الفرعية التي لم يُفصِح عنها، ثم تُجمّع قيم أبعاد الإفصاح لكل شركة ولكل سنة من سنوات الدراسة، ومن ثمّ تقسيم المجموع على إجمالي أبعاد المؤشر؛ للوصول إلى مستوى الإفصاح لكل شركة وسنة، وذلك على النحو الآتي (العكايلة، 2022):

$$INDSC_{it} = \frac{NoID_{it}}{TID}$$

$INDSC_{it}$: مستوى الإفصاح باستخدام التقارير المتكاملة (i) عن الفترة (t).

$NoID_{it}$: عدد المؤشرات المُفصّل عنها (i) عن الفترة (t).

TID: العدد الكلي لمؤشرات الإفصاح الواردة في مؤشر القياس لهذه الدراسة.

وتستخدم الدراسة الحالية مؤشر القياس الخاص بمستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة حسب

مُتَطَلِّبات الإطار الدولي للتقارير المتكاملة، الذي أُعد وفق الخطوات الآتية:

أولاً: الاطلاع على إطار التقارير المتكاملة، حسب ما نُشر بالمجلس الدولي للتقارير المتكاملة.

ثانياً: استقراء الدراسات السابقة التي قاست مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة وفق الإطار الدولي

للتقارير المتكاملة.

ثالثاً: بهدف التأكد من صحة المؤشر المُعدّ، ومدى ملاءمته للقياس؛ فقد رُوِّج مؤشر القياس من قِبل

عدد من أعضاء هيئة التدريس والمختصين بالمجال المحاسبي، وأخذت الدراسة في الحسبان جميع الملاحظات

والافتراضات المُقدّمة من قبلهم؛ وبناء على ذلك فإن أداة الدراسة تُعدّ صحيحة وملائمة للقياس. وأستخدم هذا المؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة، والتأكد مما إذا كانت الشركة تُفصح أو لا تُفصح في تقاريرها المنشورة خلال فترة الدراسة.

2-5-8 المتغيرات التابعة:

وهي الأداء المالي، ولغرض قياس الأداء المالي؛ استخدمت الدراسة الحالية أربعة مقاييس من مقاييس الأداء، وهي: معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وأداء السوق، والاستدامة المالية، حيث يرصد **معدل العائد على الأصول** كفاءة الشركة في توليد الأرباح من الأصول، أما **معدل العائد على حقوق الملكية**؛ فيبين مدى نجاح الشركة في استخدام مصادر الأموال الداخلية لتحقيق الأرباح، ويُقاس **أداء السوق** باستخدام مؤشر (TQ)، وهو مقياس للتنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار الرأسمالي وتقدير قيمة الشركة، وقياس أدائها من منظور المستثمرين.

وفيما يتعلّق **بالاستدامة المالية**؛ فإنها مقياس لمدى مقدرة الشركة على تحقيق النتائج الإيجابية التي لا تُغطي التكاليف فحسب، بل تقوم على تسريع نمو الشركة، ويوضح الجدول (4) الآتي طرق قياس المتغيرات التابعة:

الجدول (4)
طرق قياس المتغيرات التابعة.

المرجع	طريقة القياس	الاختصار	المتغير التابع
(خنفر والمطارنة، 2009؛ Habbash et al., 2016)	صافي الربح بعد الفوائد والضرائب والذكاة ÷ إجمالي الأصول.	(ROA)	معدل العائد على الأصول
(خنفر والمطارنة، 2009؛ Almoneef & Samontaray, 2019)	صافي الربح بعد الفوائد والضرائب والذكاة ÷ إجمالي حقوق الملكية.	(ROE)	معدل العائد على حقوق الملكية
(الجارحي، 2018؛ السعدي، 2021؛ الصباغ، 2022؛ وهدان وعيد، 2020؛ Lee & Yeo, 2016)	(القيمة السوقية للأسهم ÷ إجمالي الخصوم) ÷ إجمالي الأصول.	(TQ)	أداء السوق
(Albassam, 2015; Almulhim & Aljughaiman, 2023; Alshareef, 2024)	هامش الربح × دوران الأصول × الرافعة المالية × معدل الاحتفاظ بالأرباح.	(FS)	الاستدامة المالية

3-5-8 المتغيرات الرقابية:

تشمل المتغيرات الرقابية بعض المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع؛ ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة، وتُضاف لضبط العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع، وهي: حجم الشركة، الرافعة المالية، ربحية السهم، عمر الشركة. يُعبر **حجم الشركة** عن القدرات والإمكانات والموارد المالية والبشرية والتكنولوجية المتاحة للشركة، وتُحدّد الرافعة المالية مدى اعتماد الشركة على الديون في هيكل تمويلها لأصولها وعملياتها التشغيلية، كما أنها تؤثر على الأداء المالي طرديًا: أي كلما زادت الرافعة المالية؛ زاد الأداء المالي للشركات، وتعد **ربحية السهم** كمؤشر على الصحة المالية للشركة، فهي نسبة احتمالية في السوق تقيس مقدار صافي الدخل المكتسب لكل سهم من الأسهم القائمة، ويعد **عمر الشركة** كمؤشر على استقرار الشركة، اللوغاريتم الطبيعي لعدد السنوات منذ تأسيس الشركة. ويوضح الجدول (5) الآتي طرق قياس المتغيرات الرقابية:

الجدول (5)
طرق قياس المتغيرات الرقابية.

المرجع	طريقة القياس	الاختصار	المتغير الرقابي
(الجارحي، 2018؛ حسين، 2020؛ الصباغ، 2022؛ عبد الرحيم، 2020؛ Barth et al., 2016; Lee & Yeo, 2016).	باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية السنة.	(CSIZE)	حجم الشركة
(إبراهيم، 2020؛ حسين، 2020؛ الصباغ، 2022؛ عبد الرحيم، 2020؛ Barth et al., 2016; Lee & Yeo, 2016).	قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية السنة.	(LEV)	الرافعة المالية
(Alhalalmeh, 2019; Buallay et al., 2021; Dey, 2020; Marrone & Oliva, 2020).	اللوغاريتم الطبيعي لعدد السنوات منذ تأسيس الشركة.	(FAGE)	عمر الشركة
(إبراهيم، 2020؛ حسين، 2020؛ Alhalalmeh, 2019;).	صافي الربح بعد الفوائد والضرائب والزكاة ÷ عدد الأسهم	(EPS)	ربحية السهم

9- الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار فروض الدراسة:

استكمالاً لما سبق؛ فإن هذا الجزء سيجيب عن التساؤلات التي طرحتها هذه الدراسة، باستخدام الأساليب الإحصائية العلمية، حيث خصص هذه الجزء لاستعراض النتائج الإحصائية وتحليل البيانات؛ للوصول إلى نتائج فرضيات الدراسة.

وقد أُختبرت فروض الدراسة من خلال:

أ-الإحصاءات الوصفية للمتغيرات.

ب-مصفوفة الارتباط بين المتغيرات.

ت-تحليل الانحدار.

1-9 الإحصاءات الوصفية للمتغيرات:

• مستوى الإفصاح للتقارير المتكاملة:

يعرض الشكل رقم (2) متوسط مستوى الإفصاح للقطاعات المُدرّجة في سوق الأسهم السعودي (تداول) لفترة الدراسة من عام (2018م – 2019م)، و(2021م – 2022م).



الشكل (2) رسم بياني لتوضيح متوسط الإفصاح للتقارير المتكاملة لكل قطاع.

يُوضّح الجدول الآتي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من عام (2018م – 2019م)، و(2021م – 2022م).

الجدول (5)
الإحصاءات الوصفية.

Variable	Mean	Std. Div.	Min.	Max.	Observations
INDSC	0.4156	0.0862	0.2601	0.760	750
ROA	0.0260	0.0936	-0.650	0.390	750
ROE	0.0767	0.5077	-8.412	0.950	750
TQ	2.9054	9.7156	0.2641	77.5041	750
FS	0.0153	0.0846	-1.010	0.2301	750
CSIZE	6.9114	2.5153	4.6394	15.4381	750
LEV	0.4372	0.2371	0.012	0.894	750
FAGE	10.2728	3.7445	3.000	22.000	750
EPS	1.2757	1.1497	0.0031	7.4283	750

الإفصاح عن التقارير المتكاملة (INDSC)، ومعدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وأداء السوق (TQ)، والاستدامة المالية (FS)، وحجم الشركة (CSIZE)، والرافعة المالية (LEV)، وعمر الشركة (FAGE)، وربحية السهم (EPS).

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (STATA 16.1).

يبين الجدول (5)، الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة. أظهر الجدول أن المتوسط لمستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة (INDSC)؛ بلغ (0.42) بين شركات العينة، مع انحراف معياري منخفض، وكانت أدنى وأعلى قيمة إفصاح (INDSC) بلغت (0.2601)، (0.760) على التوالي. يشير معدل العائد على الأصول (ROA) إلى متوسط قدره (2.6%)، في حين بلغ متوسط معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) حوالي (7.7%). كما أظهر معامل أداء السوق (TQ) تفاوت واسع بين الشركات، بينما أظهر مؤشر الاستدامة المالية (FS) انحراف معياري منخفض. وكشف حجم الشركة (CSIZE) عن أدنى وأعلى قيمة حيث بلغت على التوالي (4.6394)، (15.4381)؛ مما يشير إلى تنوع أحجام شركات العينة. وظهرت الرافعة المالية (LEV) متوسطاً بلغ (0.4372)؛ مما يدل على أن (43.72%) من إجمالي رأس مال الشركات يعتمد على التمويل بالديون. كما تراوح عمر الشركة (FAGE) بين حد أقصى 22 عاماً، وحد أدنى 3 أعوام. وكشفت ربحية السهم (EPS) عن متوسط قيمة بلغ (1.2757) مع انحراف طفيف بين شركات العينة؛ مما يشير إلى وجود تباين بسيط في العوائد بين شركات العينة.

ويجب الإشارة إلى أن نتائج الدراسة، أشارت إلى أن المتوسط لمستوى الإفصاح في التقارير المُتكامِلة قد بلغ (42%)؛ ويدلّ هذا على أن مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة ارتفع مقارنة بالدراسات المماثلة (نصير، 2022؛ Ahmed et al., 2021)، وتُشير البيانات إلى وجود مجال لتحسّن كبير للإفصاح باستخدام التقارير المُتكامِلة في المستقبل على الرغم من أن الإفصاح باستخدام التقارير المتكاملة ما زال اختيارياً في سوق الأسهم السعودي.

ومن جانب آخر، توصلت دراسة (Ahmed et al. (2021 إلى وجود زيادة ذات دلالة إحصائية لمتوسط إفصاح الشركات السعودية من (12%) إلى (14%) خلال عامي 2013 و2014، كما توصلت دراسة نصير (2022) إلى أن متوسط الإفصاح للتقارير المُتكامِلة للشركات المساهمة المُدرّجة في سوق الأسهم السعودي؛ بلغت (35%) خلال فترة الدراسة من عام 2017 إلى عام 2019، وذكرت دراسة (Buallay et al. (2021 أن متوسط الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة للبنوك السعودية؛ بلغت (73%) خلال فترة الدراسة من عام 2012 إلى عام 2016. ومن جانب آخر، توصلت دراسة علي (2017) إلى أن هناك ثلاث شركات فقط أفصحت عن الأداء غير المالي من خلال تقارير الأعمال المُتكامِلة، وهي: (الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات، والبنك السعودي للاستثمار، والبنك الأهلي التجاري)، بينما ذكرت دراسة (Hariri 2021)) أن ما نسبته 88% من شركات العينة؛ أفصحت عن التقارير المُتكامِلة في نهاية عام 2019م، ووجدت الدراسة أن غالبية الشركات المُدرّجة في سوق الأسهم السعودي (تداول) تُفصح عن عناصر التقارير المُتكامِلة.

2-9 مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:

يعرض الجدول الآتي نتائج تحليل الارتباط باستخدام ارتباط بيرسون؛ للكشف عن مدى وجود علاقة خطية متعددة بين مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة (بوصفها مُتغيّرات مستقلة)، والأداء المالي للشركات محل الدراسة.

يبيّن الجدول (6)، أن جميع معاملات الارتباط بين المتغيّرات كانت أقل من 80%؛ مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيّرات في النماذج المستخدمة. بالإضافة إلى ذلك، أوضحت النتائج أن قيم (VIF) أقل من 10؛ مما يؤكد عدم تأثر النماذج بمشكلة التعدد الخطي (Gujarati, 2004).

جدول (6)

تحليل الارتباط.

Variable	ROA	ROE	TQ	FS	INDSC	CSIZE	LEV	FAGE	EPS	VIF
ROA	1.000									
ROE	0.554***	1.000								
TQ	-0.034	-0.008	1.000							
FS	0.610***	0.258***	-0.011	1.000						
INDSC	0.028	0.039	-0.019	0.149***	1.000					1.60
CSIZE	0.166***	0.109***	0.007	0.079*	0.477***	1.000				1.53
LEV	-0.240***	-0.183***	0.017	-0.177***	0.187***	0.049	1.000			1.09
FAGE	-0.039	-0.001	0.046	0.027	-0.018	-0.076*	0.048	1.000		1.05
EPS	-0.034	-0.036	-0.024	0.001	-0.034	-0.006	-0.028	0.037	1.000	1.00

*، **، *** تظهر مستوى الأهمية عند 1% و 5% و 10% على التوالي.

الإفصاح عن التقارير المتكاملة (INDSC)، ومعدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وأداء السوق (TQ)، والاستدامة المالية (FS)، وحجم الشركة (CSIZE)، والرافعة المالية (LEV)، وعمر الشركة (FAGE)، وربحية السهم (EPS).

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (STATA 16.1).

3-9 تحليل الانحدار:

بين الجدول (6)، تحليل الانحدار باستخدام طريقة التأثيرات العشوائية، وقد تم اختيار طريقة التأثيرات العشوائية بناء على نتيجة اختبار هاوسمان (Hausman)، والذي أظهرت قيمة احتمالية (P-value) غير معنوية. وقبل تنفيذ تحليل الانحدار، أُجريت بعض الاختبارات التشخيصية لتحليل البيانات المأخوذة من العينة. تضمنت هذه الاختبارات: اختبار اختلاف تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity)، واختبار الارتباط الذاتي (Durbin-Watson)، واختبار معامل التضخم (VIF). وأظهرت نتائج الاختبارات عن وجود مشكلة في اختلاف تباين الخطأ العشوائي في النماذج المحددة؛ مما دفع الباحثين إلى استخدام الانحدار القوي للحصول على نتائج تجريبية أكثر اتساقاً وموثوقية. ومع ذلك، تراوحت قيم (VIF) بين (1.00) و(1.60)؛ مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات.

بناء على ذلك، تم تصنيف تحليل الانحدار إلى أربعة نماذج تشمل: معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وأداء السوق (TQ)، والاستدامة المالية (FS). وتشير قيم معامل التحديد (R^2) إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر (21.81%)، (20.52%)، (9.2%)، (21.15%)، من التغيرات في مؤشرات (ROA)، (ROE)، (TQ)، (FS) للشركات على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت إحصائيات (F) دلالة معنوية؛ مما يعكس قوة النماذج المستخدمة وثباتها.

جدول (6) تحليل الانحدار (نموذج التأثيرات العشوائية)

	Model 1 (ROA)	Model 2 (ROE)	Model 3 (TQ)	Model 4 (FS)
Variables	Coeff / std. error	Coeff / std. error	Coeff / std. error	Coeff / std. error
Constant	0.1218 (0.0489) **	0.8695 (0.3231) ***	39.6413 (111.7223)	0.1782 (0.0475) ***
INDSC	0.3289 (0.0821) ***	1.859 (0.5463) ***	55.9162 (180.1761)	0.3731 (0.0800) ***
CSIZE	0.0052 (0.0010) ***	0.0261 (0.0074) ***	0.3566 (2.2400)	0.0039 (0.0011) ***
LEV	-0.1474 (0.0227) ***	-0.6594 (0.1408) ***	-12.638 (54.0416)	-0.1186 (0.0213) ***
FAGE	0.0008 (0.0014)	0.0100 (0.0091)	4.9497 (8.4693)	0.0032 (0.0141) **
EPS	0.0058 (0.0042)	0.0211 (0.0298)	39.6413 (111.7223)	0.0012 (0.0007) *
Year dummies	Yes	Yes	Yes	Yes
Industry dummies	Yes	Yes	Yes	Yes
Adjusted R ²	0.2181	0.2052	0.092	0.2115
F-statistics	58.06	29.80	1.06	43.72
Prob. F-statistics	0.000	0.000	0.957	0.000

*، **، *** تظهر مستوى الأهمية عند 1% و 5% و 10% على التوالي.

الإفصاح عن التقارير المتكاملة (INDSC)، ومعدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وأداء السوق (TQ)، والاستدامة المالية (FS)، وحجم الشركة (CSIZE)، والرافعة المالية (LEV)، وعصر الشركة (FAGE)، وربحية السهم (EPS).

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (STATA 16.1).

تشير نتائج الانحدار في النماذج (1)، (2)، (4) إلى وجود معامل إيجابي ومعنوي، مما يدعم الفروض H1، H2، H4. تُظهر هذه النتائج أن زيادة الإفصاح عن التقارير المتكاملة، قد يؤدي إلى تحسن الأداء المالي للشركات، كما تم قياسه بواسطة معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، والاستدامة المالية (FS). أما من الناحية العملية، فإن هذه النتائج توصي بأن تتبنى الشركات التقارير المتكاملة للإشارة إلى جودة حوكمتها، وجذب المزيد من المستثمرين، مما يساهم في تحسين أدائها المالي. ومع ذلك، أظهرت النتائج أن النموذج (3) غير معنوي؛ مما يشير إلى أن الإفصاح عن التقارير المتكاملة قد لا يسهم بالضرورة في تحسن الأداء السوقي للشركات.

فيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية في النموذج، أظهر حجم الشركة (CSIZE) معاملاً إيجابياً ومعنوياً بالنسبة إلى: معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، والاستدامة المالية (FS). وتشير هذه النتيجة إلى أن الشركات الأكبر حجماً قد تتمتع بأداء مالي أعلى نظراً لاستفادتها من اقتصاديات الحجم، حيث تتيح هذه الميزة للشركات تقليل تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى نتائج مالية أفضل.

أما بالنسبة للرافعة المالية (LEV) في النماذج (1)، (2)، (4)، فقد أظهرت معاملاً سلبياً ومعنوياً. وتُشير هذه النتيجة إلى أن زيادة الافتراض قد تؤدي إلى تراجع الأداء المالي للشركات. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض، التي تؤثر سلباً على الأداء المالي للشركات. في المقابل، أظهر كل من عمر الشركة (FAGE)، وربحية السهم (EPS) معاملات غير معنوية، مما يعني أن الإفصاح عن التقارير المتكاملة قد لا يكون له تأثير كبير على الأداء المالي للشركات.

4-9 مناقشة نتائج الدراسة:

يُناقش الباحثين نتائج الفروض التي توصلت إليها الدراسة الحالية، وايضاً مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة التي ناقشت العلاقة بين الإفصاح في التقارير المتكاملة والأداء المالي باستخدام المقاييس المختلفة، بالإضافة إلى ربط النتائج بالنظريات المُفسّرة للتقارير المتكاملة، وتعتمد الدراسة على النظريات الآتية: نظرية أصحاب المصالح، ونظرية الإشارة.

4-9-1 أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على مقاييس الأداء المحاسبي:

4-9-1-1 الإفصاح عن التقارير المتكاملة ومعدل العائد على الأصول:

أظهرت الاختبارات الإحصائية الخاصة بالدراسة أنه يوجد تأثير إيجابي ومعنوي بين عناصر الإفصاح في التقارير المتكاملة ومعدل العائد على الأصول؛ ويرجع ذلك إلى أن الإفصاح عن التقارير المتكاملة يُسهم في زيادة ومعدل العائد على الأصول للشركات، وتتفق نتيجة الدراسة مع دراسة كل من: (عبد الدايم والعقيلي، 2015؛ عبد الرحيم، 2020؛ العنزي وآخرون، 2024؛ مسعود، 2020؛ OHIOKHA GODWIN Ph D & OGIRRI, 2024؛ Soriya & Rastogi, 2023)، وتختلف هذه النتيجة مع دراسات كل من: (حسان، 2020؛ عبد العال، 2017؛ العمري، 2021؛ Ali, 2017؛ Hariri, 2021؛ Kılıç & Kuzey, 2018؛ Mukeredzi, 2019؛ Senani et al., 2024؛ والتي توصلت إلى عدم وجود تأثير للتقارير المتكاملة على الأداء المالي مُقاساً بمعدل العائد على الأصول.

ومن منظور نظرية أصحاب المصالح؛ فإن عندما تُركّز الشركات على تحسين صورتها أمام أصحاب المصالح، من خلال تلبية احتياجاتهم، وزيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية في التقارير المتكاملة؛ أدّى إلى زيادة معدل العائد على الأصول للشركات؛ ومن ثمّ تحسّن الأداء المالي للشركة، وذلك ما توصلت إليه الدراسة الحالية.

ومن منظور آخر؛ فإن نظرية الإشارة تُرسل إشارة إلى المجتمع بأنها تُلبي احتياجات أصحاب المصالح بشكل فعّال، عن طريق تقديمها لمزيد من الإفصاح من خلال التقارير المتكاملة؛ وذلك بدوره انعكس بشكل إيجابي على الأداء المالي للشركة، وذلك ما بيّنته نتائج الدراسة الحالية.

وبناء على ذلك! يُقبل الفرض الأول للدراسة، والذي ينصّ على: " توجد علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة ومعدل العائد على الأصول".

2-1-4-9 الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة ومعدل العائد على حقوق الملكية:

أظهرت الاختبارات الإحصائية الخاصة بالدراسة أنه يوجد تأثير إيجابي ومعنوي بين عناصر التقارير المُتكامِلة ومعدل العائد على حقوق الملكية؛ مما يعني أن الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة يُعزّز من قدرة الشركة على استخدامها لمصادر الأموال لتحقيق الأرباح، وتتفق نتيجة الدراسة مع دراسة كل من: (عبد الدايم والعقبلي، 2015؛ Marrone & Oliva, 2020; Menicucci, 2018; OHIOKHA GODWIN Ph D & OGIRRI, 2024; Samy, 2019)، وتختلف هذه النتيجة مع دراستي (العمري، 2021؛ Senani et al., 2024)، التي توصلت إلى عدم وجود تأثير للإفصاح عن التقارير المُتكامِلة في الأداء المالي، مُقاسًا بمعدل العائد على حقوق الملكية. وما توصلت إليه الدراسة الحالية أسهم في تعزيز هدف نظرية أصحاب المصالح، حيث أخذت في الحسبان احتياجات أصحاب المصالح ومُتطلباتهم؛ لذلك تُفصح الشركات عن معلومات التقارير المُتكامِلة، وينعكس ذلك على قدرة الشركة على استخدامها للأموال لزيادة أرباحها؛ بما يؤدي إلى زيادة الأداء المالي للشركة. كما توافقت نتائج الدراسة الحالية مع ما تهدف إليه نظرية الإشارة، حيث تهدف إلى الحدّ من عدم تماثل المعلومات بين الشركة والأطراف الأخرى من موردين ومُساهمين وغيرهم؛ لذلك فإن الشركات تُقدّم مزيدًا من الإفصاح في التقارير المُتكامِلة؛ بما يُسهم في زيادة الثقة بالشركة وزيادة التعامل معها؛ ومن ثمّ زيادة الأداء المالي.

وبناء على ذلك! يُقبل الفرض الثاني للدراسة، الذي ينصّ على: " توجد علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة ومعدل العائد على حقوق الملكية".

2-4-9 أثر مستوى الإفصاح بالتقارير المُتكامِلة في مقاييس الأداء السوقي:

أظهرت الاختبارات الإحصائية الخاصة بالدراسة أن هناك تأثيرًا إيجابيًا وغير معنوي بين الإفصاح عن عناصر التقارير المُتكامِلة وأداء السوق. تتفق نتيجة الدراسة مع الدراسة كل من: (الجارحي، 2018؛ الصباغ، 2022؛ وهدان وعيد، 2020؛ Moloi & Iredele, 2020; Lee & Yeo, 2016; Dey, 2020; Barth et al., 2016)، وتختلف هذه النتيجة مع دراستي: (Mukeredzi, 2019; Soriya & Rastogi, 2023)، اللتين توصلتا إلى عدم وجود تأثير للتقارير المُتكامِلة في الأداء المالي مقاسًا بنموذج (Tobin's Q).

وفقاً لمنظور نظرية أصحاب المصالح؛ فإن الشركة تهدف إلى انشاء القيمة لجميع أصحاب المصالح؛ ومن ثم فإن الإفصاح عن طريق التقارير المُتكامِلة يساعد أصحاب المصالح على تقييم قدرة الشركة على انشاء القيمة والحفاظ عليها؛ وينعكس ذلك على الأداء المالي للشركة.

كما تسعى الشركات من خلال نظرية الإشارة إلى تعزيز الإفصاح لديها، عبر اعتماد الإفصاح في التقارير المُتكامِلة؛ لتحسين سمعتها، بالإضافة إلى إعطائها إشارة أنها تتواصل بشكل فعّال مع أصحاب المصالح، حيث ينعكس ذلك على قيمة الشركة.

يمكن تفسير العلاقة الغير معنوية بين الإفصاح عن التقارير المتكاملة وأداء السوق وعلاقتها بالسياق السعودي، بأن التقارير المتكاملة تعد مفهوم حديث في السوق السعودي، بالتالي قد يؤدي الوعي والفهم المحدود لدى المستثمرين بفوائد التقارير المتكاملة الى تقليل تأثير الإفصاح عنها على القيمة السوقية للشركة.

وبناء على ذلك؛ يُرفض الفرض الثالث للدراسة، الذي ينص على: " توجد علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة وأداء السوق".

3-4-9 أثر مستوى الإفصاح بالتقارير المُتكامِلة في الإستدامة المالية:

أظهرت الاختبارات الإحصائية الخاصة بالدراسة أن هناك تأثيراً إيجابياً ومعنوياً بين مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة والاستدامة المالية؛ وبدلاً من ذلك على أن مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة يرفع من قيمة الإستدامة المالية للشركات. ويجب الإشارة إلى أنه لا توجد دراسات سابقة - في حدود علم الباحثين - تتفق مع هذه النتيجة؛ لعدم وجود دراسات قاست أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة على الإستدامة المالية.

ووفقاً لما توصلت إليه الدراسة الحالية؛ فمن منظور نظرية أصحاب المصالح يؤدي اعتماد التقارير المُتكامِلة وتنفيذها إلى زيادة وعي الشركات بمتطلبات أصحاب المصلحة؛ بما ينعكس على الأداء المالي للشركات؛ وبالتالي تُسهم في زيادة الإستدامة المالية للشركة.

ومن منظور نظرية الإشارة، فإن نتائج الدراسة الحالية قد توافقت مع مفهوم هذه النظرية، حيث يؤدي اعتماد الشركات على الإفصاح في التقارير المُتكامِلة إلى إرسال إشارة جيدة ومفيدة للمجتمع؛ أنها تُقدّم معلومات ذات جودة تساعد المستثمرين وأصحاب المصالح على اتخاذ القرارات؛ مما ينعكس إيجابياً على قيمة الشركة.

وبناء على ذلك؛ يُقبل الفرض الرابع للدراسة، الذي ينص على: " توجد علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة والاستدامة المالية".

10- النتائج والتوصيات:**10-1 النتائج**

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثيراً لمستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي للشركات المُدرّجة بسوق الأسهم السعودي، حيث اتضح أن هناك ارتباطاً طردياً بين مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وأداء السوق، والاستدامة المالية.

وبعد الانتهاء من الدراسة؛ يتبين أنها حققت الأهداف المطلوبة، وهي:

الهدف الأول: تطوير مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكاملة للشركات المساهمة المُدرّجة بسوق الأسهم السعودي، الذي أُعدّ وفقاً لمتطلبات الإطار الدولي للتقارير المُتكاملة، كما أُعتمد أيضاً على الدراسات السابقة التي تناولت الإفصاح عن التقارير المُتكاملة، وأُخذ بملاحظات المحكّمين من أعضاء هيئة التدريس والمختصين في مجال المحاسبة واقتراحاتهم؛ ولذلك بُني مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكاملة والمُكوّن من ثمانية أبعاد رئيسية.

وكانت نتيجة الدراسة: أن نتائج قياس مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكاملة؛ أظهرت أن المتوسط لمستوى الإفصاح عن التقارير المُتكاملة قد بلغ (42%)؛ ويدلّ هذا على أن مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكاملة ارتفع مقارنة بالدراسات المماثلة (نصير، 2022؛ Ahmed et al., 2021)، وتُشير البيانات إلى وجود مجال لتحسّن كبير للإفصاح باستخدام التقارير المُتكاملة في المستقبل. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكاملة خلال سنوات الدراسة تراوحت بين (14%-58%)، حيث كانت أعلى نسبة إفصاح لشركة (STC) المُدرّجة في قطاع الاتصالات، وكانت أقل نسبة إفصاح لشركة متطورة المُدرّجة بقطاع الخدمات المالية.

الهدف الثاني: قياس أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكاملة على مقاييس الأداء المحاسبي، وتمثّلت مقاييس الأداء المحاسبي في: (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية)، وقيس ذلك من خلال اختبار الفروض الخاصة بالدراسة، وتحديد مدى تأثير مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي عبر مقاييس الأداء المحاسبية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة له تأثير إيجابي ومعنوي على معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية.

الهدف الثالث: قياس أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكاملة على مقاييس الأداء السوقي، وقيس أداء السوق باستخدام نموذج (Tobin's Q)، حيث قيس التأثير من خلال اختبار الفرضيات الخاصة بالدراسة، وتحديد مدى تأثير مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على الأداء المالي من خلال مقاييس الأداء السوقي. وأظهرت

نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي وغير معنوي لمستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامَلة على أداء السوق.

الهدف الرابع: قياس أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامَلة على الإستدامة المالية، ويُعدّ مُتَعَبِّر الإستدامة المالية الجانب الجديد في قياس أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامَلة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة؛ يُؤثر إيجابياً ومعنوياً على الإستدامة المالية. ويجب الإشارة إلى أنه توجد ندرة في الدراسات السابقة - في حدود علم الباحثين - تتفق مع هذه النتيجة؛ لعدم وجود دراسات قاست أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامَلة على الإستدامة المالية.

ومن أهم الملاحظات التي يمكن ملاحظتها في هذه الدراسة:

تحسّن مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامَلة للشركات خلال فترة الدراسة، حيث بلغ أعلى متوسط للإفصاح (76%)؛ ويدلّ ذلك على أن مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامَلة قد ارتفع مقارنة بالدراسات المُماثلة (نصير، 2022؛ Ahmed et al., 2021)؛ على الرغم من أن الإفصاح باستخدام التقارير المُتكامَلة ما زال اختياريّاً في سوق الأسهم السعودي.

ويجب الإشارة الى أنه عند الاطلاع على الموقع الرسمي عبر شبكة الانترنت للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، وجدت الدراسة أن بعض الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي (تداول)، بدأت في إعداد تقاريرها السنوية بالاعتماد على التقارير المتكاملة. على سبيل المثال: التقرير السنوي لشركة العربية لخدمات الإنترنت والاتصالات (سلوشنز) لعام 2021م، والتقرير السنوي لشركة إعادة التأمين السعودية (إعادة) لعام 2022م.

أدى استثناء عام 2020م بسبب جائحة كورونا، الى استبعاد البيانات الشاذة التي كانت ستؤثر على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة والأداء المالي، نتيجة لذلك فقد عُززت العلاقة الإيجابية بين مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة والأداء المالي. وايضاً أدى استثنائها الى الوصول الى نتائج أكثر تمثيلاً للفترة الطبيعية، كما أدى استثنائها الى تقليل التحيز الناتج عنها، بمعنى أن ادراج عام 2020م كان سيضيف تحيز قطاعي يؤثر على العلاقة بين التقارير المتكاملة والأداء المالي وذلك لاختلاف تأثير الجائحة بين القطاعات.

ويُعزى الاختلاف بين نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة إلى عدة مبررات؛ وهي:

أولاً: اختلاف طريقة القياس لمستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامَلة، حيث طورت الدراسة الحالية مؤشر قياس أُعدّ وفقاً لمُتطلّبات الإطار الدولي للتقارير المُتكامَلة والدراسات السابقة، بينما استخدمت بعض الدراسات مؤشرات مُستخرجة من بعض المؤسسات المهنية وقواعد البيانات العالمية.

ثانياً: اختلاف عينة الدراسة، حيث تُعدّ الشركات المُدرّجة في سوق الأسهم السعودي من الدول التي لا تُلزم

الشركات فيها بإعداد التقارير المُتكامِلة؛ وبطبيعة الحال فإنه يوجد اختلاف في نتائج الدراسات بين الدول التي يكون فيها إعداد التقارير المُتكامِلة إلزامياً، والدول التي يكون فيها إعداد التقارير المُتكامِلة اختيارياً. **ثالثاً:** اختلاف طرق القياس للأداء المالي بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، حيث قاست الدراسة الحالية الأداء المالي من خلال مقاييس مختلفة؛ تمثلت في: (مقاييس الأداء المحاسبي، ومقاييس الأداء السوقي)، كما تم قياس الأداء المالي باستخدام متغير جديد وهو الإستدامة المالية، بينما اعتمدت بعض الدراسات على نوع واحد أو أكثر من المقاييس السابقة، كما قاست دراسات الأداء المالي والمحاسبي بمُتغيّرات أخرى، إضافة إلى قياس الدراسة الحالية الأداء المالي من خلال جانب جديد؛ وهو الإستدامة المالية.

2-10 التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة الحالية؛ فإنها تُوصي الممارسين (الشركات والهيئات التنظيمية) بزيادة الاهتمام بموضوع التقارير المُتكامِلة، بحيث أنه لا توجد جهات رسمية تضع المبادئ التوجيهية وتُنظّم هذه الممارسات، وتكون للشركات السلطة التقديرية في الإفصاح عن معلومات التقارير المُتكامِلة، وإصدار إرشادات تنظّم عملية إعداد التقارير المُتكامِلة، وتُلائم بيئة الأعمال السعودية، كما تُوصي بإسناد عملية الإشراف على التقارير المُتكامِلة إلى جهة خاصة؛ لتعزيز الإفصاح عن طريق التقارير المُتكامِلة، ومتابعة تطبيق الشركات. توصي الدراسة الباحثين، بضرورة الاهتمام كثيراً بالتقارير المتكاملة، وإقامة مؤتمرات وندوات ودورات تعريفية بالتقارير المُتكامِلة؛ لنشر الوعي والفهم التام بالتقارير المُتكامِلة؛ لكونها تُمثّل الاتجاه الحديث للإفصاح، وإجراء دراسات مستقبلية؛ لمعرفة مدى تطوّر الإفصاح باستخدام التقارير المُتكامِلة في الشركات المُدرّجة بسوق الأسهم السعودي، حيث أظهرت هذه الدراسة زيادة تحسّن ممارسات الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة بين الشركات المساهمة السعودية خلال السنوات؛ على الرغم من أن الإفصاح باستخدام التقارير المُتكامِلة ما زال اختيارياً في سوق الأسهم السعودي.

11- الخاتمة والدراسات المستقبلية المُقترحة:

11-1 الخاتمة:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة على الأداء المالي باستخدام مقاييس الأداء المختلفة للشركات المُدرّجة في سوق الأسهم السعودي. ولتحقيق هدف الدراسة أُتبع المنهج الوصفي التحليلي، وقياس مُتغيّرات الدراسة أُستخدم أسلوب تحليل المحتوى (Content analysis) للتقارير المنشورة

للشركات المساهمة المُدْرَجَة في سوق الأسهم السعودي، للفترة من عام 2018م إلى عام 2022م، من خلال الاعتماد على مؤشر طُور لقياس مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة، بينما قيس الأداء المالي من ثلاثة جوانب، أولاً: مقياس الأداء المحاسبي باستخدام (معدل العائد على الأصول، ومُعدّل العائد على حقوق الملكية)، وثانياً: مقياس الأداء السوقي من خلال استخدام نموذج (Tobin's Q)، وأخيراً: الإستدامة المالية، كما أُستخدم نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى لاختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً ومعنوياً لمستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على كل من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، والاستدامة المالية، وأيضاً يوجد تأثير إيجابي غير معنوي لمستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة على أداء السوق باستخدام نموذج (Tobin's Q).

وفقاً للنتائج الجوهرية التي توصلت إليها الدراسة الحالية؛ فإنه يمكن للجهات والمنظمات المهنية في المملكة العربية السعودية، وللباحثين والمهتمين بالمجال المحاسبي والمالي الرجوع إلى هذه الدراسة والاستفادة من نتائجها؛ للاستشهاد والاسترشاد بما توصلت إليه من أدلة تُساعد على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية، وزيادة تحسّن ممارسات الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة بين الشركات المساهمة السعودية خلال السنوات. وقد أسهمت الدراسة الحالية في زيادة الدراسات السابقة المُتعلّقة بمستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة؛ إذ تقيس مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة في الشركات المُدْرَجَة بسوق الأسهم السعودي، وتحديد مدى تأثيره على الأداء المالي للشركات.

تمثل الحدود التي لازمت هذه الدراسة، في: اقتصرها على تطوير مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة، واختباره على عينة الدراسة المُتمثّلة في جميع القطاعات المُدْرَجَة بسوق الأسهم السعودي - باستثناء القطاع المالي- لمعرفة أثر مستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة اختياريّاً الأداء المالي، باستخدام المقاييس المختلفة للشركات المساهمة المُدْرَجَة في سوق الأسهم السعودي خلال فترة الدراسة المُتمثّلة في أربع سنين، نتيجة لاستثناء عام 2020م بسبب جائحة كورونا فإن النتائج التي توصلت لها الدراسة تعكس الظروف الطبيعية فقط، فقد تكون العلاقة بين التقارير المتكاملة والأداء المالي مختلفة أو اقل وضوح في ظروف استثنائية مثل الازمات الاقتصادية.

2-11 الدراسات المستقبلية:

تقترح الدراسة إجراء المزيد من الدراسات المُتعلّقة بمستوى الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة بيئة الأعمال السعودية، ومنها على سبيل المثال:

1. دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة للشركات المُدْرَجَة بسوق الأسهم السعودي.
2. دراسة أهمية التقارير المُتكامِلة في الحدّ من إدارة الأرباح في الشركات المُدْرَجَة بسوق الأسهم السعودي.

3. دراسة أثر الإفصاح عن التقارير المُتكامِلة على ربحية البنوك التجارية المُدرّجة بسوق الأسهم السعودي.
4. دراسة أثر خصائص الشركات على مستوى الإفصاح باستخدام التقارير المُتكامِلة للشركات المُدرّجة بسوق الأسهم السعودي.

المراجع العلمية

أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم، طارق وقيوق. (2020). أثر الإفصاح المحاسبي عن تقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي والتشغيلي في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية. *الفكر المحاسبي*، 24(1)، 385-438.
- أبو يوسف، محمد. (2020). دور تقارير الأعمال المتكاملة في جذب الاستثمارات المالية الأجنبية المباشرة في الأسواق المالية. *مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية*، 8(8)، 143-173.
- أعويطيل، أبو بكر جمعة. (2015). قدرة مؤشرات الأداء المحاسبي والسوقي في تفسير جودة الأرباح للشركات المساهمة العامة المُدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية [رسالة دكتوراه منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية]. قاعدة معلومات دار المنظومة. <https://search.mandumah.com/Record/860998>
- البيسوي، هيثم محمد. (2018). دراسة وتحليل العلاقة بين تقارير الأعمال المتكاملة وتعظيم قيمة الشركات بخرض تحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين (دراسة اختيارية). *مجلة البحوث المحاسبية*، 5(2)، 217-264.
- تداول السعودية. (2021). *الدليل الاقتصادي للإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات*. تداول السعودية.
- تقي الدين، دحدوح. (2014). تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة أم البواقي.
- الجارحي، فريد محرم. (2018). أثر خصائص الشركات على العلاقة بين مستويات الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة والقيمة السوقية للشركة: دليل تطبيقي من سوق الأسهم المصري. *الفكر المحاسبي*، 22(1)، 605-670.
- الجنفاوي، غانم خالد. (2022). أثر محددات الإفصاح المتكامل على تعظيم قيمة المنشأة لترشيد قرارات المستثمرين وتحقيق التنمية المُستدامة بسوق الأوراق المالية الكويتية: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، 13(6)، 1307-1342.
- حافظ، سماح طارق. (2016). العلاقة التآزرية بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها على قيمة المنشأة: بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية. *الفكر المحاسبي*، 20(3)، 48-83.
- حسان، أسماء فايز. (2020). أثر خصائص الشركات على درجة التكامل في التقارير المالية: دراسة اختيارية على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة البحوث التجارية*، 42(4)، 16-71.
- حسين، علاء علي. (2020). العواقب الاقتصادية لمستوى جودة الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة: أدلة وقرائن عملية مبكرة من بيئة سوق الأسهم المصري. *الفكر المحاسبي*، 24(1)، 1-67.
- الخطيب، محمد محمود. (2010). *الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة*. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- خنفر، مؤيد راضي، والمطارنة، غسان فلاح. (2009). *تحليل القوائم المالية*. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الذنيبات، آسيا إسماعيل. (2021). *أثر تقارير الأعمال المتكاملة على الأداء التشغيلي في الشركات الصناعية الأردنية* [رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤتة]. قاعدة معلومات دار المنظومة. <http://search.Mandumah.com/Record/1207386>
- رزق، هبة عبد العاطي. (2018). إطار مُقترح للتقارير المتكاملة كمدخل لتطوير التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، 38(1)، 373-401.
- الزعي، نادية محمد. (2019). الدور المعدل لجودة التدقيق في تحديد أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة [رسالة ماجستير منشورة، جامعة جرش]. قاعدة معلومات دار المنظومة. <https://search.mandumah.com/Record/1016513>

- السعدي، آلاء سالم. (2021). قياس مستوى الإفصاح المستدام في ظل التقارير المُتكاملة لتعزيز قيمة الشركة: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المُتُرَجِّحة في سوق العراق للأوراق المالية [رسالة ماجستير منشورة، جامعة كربلاء]. كلية الإدارة والاقتصاد. <https://business.uokerbala.edu.iq>
- الشرقاوي، منى حسن. (2017). دراسة تحليلية لأثر تطور محتوى التقارير المالية وصولاً للتقارير المتكاملة على الأداء المالي للشركات. الفكر المحاسبي، 21(6)، 1081-1032.
- سُزن، علي عباس. (2020). إطار مُقترح للإفصاح السري في التقارير المُتكاملة وأثر ذلك على تعزيز قيمة المنشأة: دراسة ميدانية. مجلة المحاسبة والمراجعة، 2(2)، 449-401.
- الصباغ، أحمد عبده. (2022). أثر مستوى الإفصاح بتقارير الأعمال المتكاملة على القيمة السوقية للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المُقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 6(1)، 170-137.
- العامري، سعود جابد، والحدادي، محمد عامر. (2020). المسؤولية الاجتماعية وأثرها على الأداء المالي للشركات الصناعية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، 12(4)، 458-435.
- عبد الدايم، سلوى عبد الرحمن، والعقيلي، ليلي محروس. (2015). تقييم العلاقة بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية. مجلة البحوث المحاسبية، 2(2)، 180-113.
- عبد الرحيم، أسماء إبراهيم. (2020). أثر ثنائية العلاقة بين مستويات الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة والأداء المالي للشركات المساهمة المسجلة في البورصة المصرية. الفكر المحاسبي، 24(3)، 239-201.
- عبد العال، محمود موسى. (2017). محدّدات الإفصاح بتقارير الأعمال المتكاملة وأثر ذلك على نشاط سوق الأوراق المالية: دراسة تجريبية على الشركات المُتُرَجِّحة بالمؤشر المصري لمسؤولية الشركات. الفكر المحاسبي، 21(8)، 1110-1148.
- عبدالعزيز، غريب محمد. (2023). تعجيل استخدام تقارير الأعمال المتكاملة في الإفصاح عن استدامة الشركات السعودية. مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، 12(2)، 535-489.
- عبد الغفار، محمد رزق، ثابت، عادل حسيت، عبد الغفار، عماد سيد، وكامل، محمود فاروق. (2021). إعداد وتحليل التقارير المالية. جامعة القاهرة، كلية التجارة.
- العساف، صالح حمد. (2012). المنخل الى البحث في العلوم السلوكية. دار الزهراء للنشر والتوزيع
- العكايلة، شرف الدين عاكف. (2022). أثر الإفصاح باستخدام التقارير المُتكاملة في العوائد السوقية لأسهم البنوك التجارية المُتُرَجِّحة في بورصة عمان [رسالة ماجستير منشورة، جامعة جرش]. قاعدة معلومات دار المنظومة. <https://search.mandumah.com/Record/1304093>
- علوان، فراس حسين، الجميلي، مهدي خلف، ونجم، نجم سهيل. (2022). أثر أزمة كورونا على الأداء التنظيمي والمالي لشركة أمازون. مجلة رماح للبحوث والدراسات، 65(65)، 42-23.
- علي، أيمن صابر. (2017). دراسة أهمية وأثر الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة على خلق قيمة المنشأة واحتياجات أصحاب المصالح. الفكر المحاسبي، 21(3)، 60-1.
- عليوي، نشأت حكمت. (2019). أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المُتُرَجِّحة في سوق عمان المالي [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الشرق الأوسط.
- العمرى، حسام محمد. (2021). أثر معلومات التقارير المُتكاملة في ربحية البنوك التجارية [رسالة ماجستير منشورة، جامعة عمان العربية]. قاعدة معلومات دار المنظومة. <https://search.mandumah.com/Record/1255225>
- العنزي، أنفال لافي، نايف، بدر بندر، وحسين، يومسف علي. (2024). التبنى التطوعي لممارسات إعداد التقارير المتكاملة من قبل الشركات السعودية: دراسة استكشافية. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 4(2)، 39-1.
- غلاب، فاتح. (2020). أهمية التقارير المُتكاملة (IR) في تحقيق استدامة الشركات: دراسة ميدانية. مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، 3(1)، 73-55.

- غنيم، محمود رجب. (2017). أثر توكيد مراقب الحسابات للمحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات أصحاب المصالح: دراسة ميدانية وتجريبية في بيئة الأعمال السعودية. *مجلة البحوث المحاسبية*، 4(1)، 146-211.
- فرح، نادرة بشرى. (2021). دور مراجعة الأعمال المتكاملة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في ظل تطبيق معايير المراجعة الدولية التوكيدية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية [رسالة دكتوراه منشورة، جامعة النيلين]. قاعدة معلومات دار المنظومة. <https://search.mandumah.com/Record/1289022>
- الكتاوين، معن عمر. (2020). أثر الإفصاح عن المعلومات في تقارير الأعمال المتكاملة في جذب الاستثمار الخارجي الميائس: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المُتَرجِحة في بورصة عمان [أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية]. قاعدة معلومات دار المنظومة. <https://search.mandumah.com/Record/1216561>
- محمد، عمرو محمد. (2020). أثر توكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة على قرار الاستثمار بالأسهم: دراسة تجريبية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، 4(3)، 1-105.
- المرضي، محمد أمبارك. (2019). دور المراجع الخارجي في توكيد الأعمال المتكاملة والتقرير عنها وأثره على قرارات المستثمرين: دراسة ميدانية. *الفكر المحاسبي*، 23(2)، 1-26.
- مسعود، سناء ماهر. (2020). محددات الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة وأثره على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية*، 7(1)، 573-624.
- نصير، عبد الناصر عبد الطيف. (2022). أثر الإفصاح عن التقرير المتكامل على سيولة الأسهم بالتطبيق على الشركات المُتَرجِحة في سوق الأوراق المالية السعودية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، 6(2)، 137-196.
- النجمي، شهاب الدين حمد. (2012). التنبؤ بأداء وربحية الشركات باستخدام معادلة Tobin's q. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، 7(20)، 20-37.
- الوكيل، حسام. (2021). أثر توكيد مراقب الحسابات للتقارير المتكاملة على قراري الاستثمار ومنح الائتمان في بيئة الأعمال المصرية: دراسة ميدانية تجريبية. *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية*، 10(1)، 1-85.
- وهدان، محمد علي، وعبد، السيد عبد. (2020). تقييم تأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، 40(1)، 363-392.
- يوسف، جمال علي. (2015). التقارير المتكاملة كمدخل للتغيير الداخلي في الشركات المساهمة المصرية: دراسة استكشافية. *الفكر المحاسبي*، 19(2)، 158-219.

المراجع الأجنبية:

- Abuyousef, M., S., & Naim, S., I. (2020). The Role of Integrated Reporting in Sustainability Achievements. *Israa University Journal for Scientific Conferences*, (2), 243-255.
- Adegboyegun, A., Alade, M., Ben-Caleb, E., Ademola, A., Eluyela, D., & Oladipo, O. (2020). Integrated reporting and corporate performance in Nigeria: Evidence from the banking industry. *Cogent Business & Management*, 7(1), 1-12.
- Adhariani, D., & De Villiers, C. (2019). Integrated reporting: perspectives of corporate report preparers and other stakeholders. *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*. 10(1), 126-156.
- Ahmed, A., Elmaghrabi, M., Dunne, T., & Hussainey, K. (2021). Gaining momentum: Towards integrated reporting practices in Gulf Cooperation Council countries. *Business Strategy & Development*, 4(2), 78-93 .

- Albassam, B., A. (2015). Does Saudi Arabia's economy benefit from foreign investments?. *Benchmarking: An International Journal*, 22(7), 1214-1228.
- Albassam, W., M., & Ntim, C., G. (2017). The effect of Islamic values on voluntary corporate governance disclosure: The case of Saudi-listed firms. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 8(2), 182-202.
- Albetairi, H., Kukreja, G., & Hamdan, A. (2018). Integrated reporting and financial performance: Empirical evidences from Bahraini listed insurance companies. *Accounting and Finance Research*, 7(3), 102-110 .
- Alhalalmeh, A., O. (2019). *Conformability of annual Treporting to integrated reporting framework: ASE listed companies* [Unpublished Master thesis]. Mutah University.
- Ali, M., A. (2017). Towards Integrated Reporting: An Exploratory Analysis of Reporting Practices in Saudi Arabia. *Accounting thought* , 21(2), 53-121.
- Almoneef, A., & Samontaray, D. (2019). Corporate governance and firm performance in the Saudi banking industry. *Banks & bank systems*, 14(1), 147-158.
- Almulhim, A., A., & Aljughaiman, A., A. (2023). Corporate sustainability and financial performance: The moderating effect of CEO characteristics. *Sustainability*, 15(16), 1-21.
- Alshareef, M., N. (2024). Ownership Structure and Financial Sustainability of Saudi Listed Firms. *Sustainability*, 16(9), 1-14.
- Aluchna, M., Hussain, N., & Roszkowska-Menkes, M. (2019). Integrated reporting narratives: The case of an industry leader. *Sustainability*, 11(4), 1-16.
- Azam, Z., Warraich, K., & Awan, S. (2011). One report: bringing change in corporate reporting through integration of financial and non-financial performance disclosure. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 1(1), 50-71.
- Barth, M., Cahan, S., Chen, L., & Venter, E. (2016). The economic consequences associated with integrated report quality: early evidence from a mandatory setting. *Accounting, Organizations and Society, Forthcoming*, 1-45.
- Bazhair, A., H. (2023). Board governance mechanisms and capital structure of Saudi non-financial listed firms: A dynamic panel analysis. *Sage Open*, 13(2), 1-12.
- Buallay, A., Al Hawaj, A., & Hamdan, A. (2021). Integrated reporting and performance: a cross-country comparison of GCC Islamic and conventional banks. *Journal of Islamic Marketing*, 12(8), 1619-1636.
- De Villiers, C., Venter, E., & Hsiao, P. (2017). Integrated reporting: background, measurement issues, approaches and an agenda for future research. *Accounting & Finance*, 57(4), 937-959.
- Dey, P., K. (2020). Value relevance of integrated reporting: a study of the Bangladesh banking sector. *International Journal of Disclosure and Governance*, 17(4), 195-207 .
- Du Plessis, J., & Rühmkorf, A. (2015). New trends regarding sustainability and integrated reporting for companies: what protection do directors have?. *Company Lawyer*, 36 (2), 51-64.

- Eccles, R. G., Krzus, M. P., & Solano, C. (2019). A comparative analysis of integrated reporting in ten countries. Available at SSRN 3345590 .
- Fernando, K., Dharmawati, R., Sriani, D., Shauki, E., & Diyanty, V. (2017). *Does integrated reporting approach enhance the value relevance of accounting information: Evidence from Asian firms*. In 6th International Accounting Conference (IAC 2017) (pp. 112-117). Atlantis Press.
- Gujarati, D. N. (2004). *Basic Econometric* (4th Ed.). The McGraw-Hill Companies.
- Habbash, M., Hussainey, K., & Awad, A. (2016). The determinants of voluntary disclosure in Saudi Arabia: an empirical study. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, 12(3), 213-236.
- Hariri, M. (2021). Structure of integrated reporting, voluntary disclosure and firm-specific characteristics in Saudi Arabian companies. *International Journal of Business and Management*, 16(10), 73-85 .
- IIRC. (2021). *INTERNATIONAL <IR> FRAMEWORK*. <https://2u.pw/35wNPpYQ>
- Ioana, D., & Adriana, T. (2014). Research agenda on integrated reporting: new emergent theory and practice. *Procedia Economics and Finance*, 15, 221-227.
- Joshi, P., & Lal Joshi, P. (2018). Integrated reporting: current trends in financial reporting. *International Journal of Accounting Research*, 6(2), 177-181.
- Kılıç, M., & Kuzey, C. (2018). Determinants of forward-looking disclosures in integrated reporting. *Managerial Auditing Journal*, 33(1), 115-144 .
- Kim, S., Maas, K., & Perego, P. (2017). The effect of publication, format and content of integrated reports on analysts' earnings forecasts. Forthcoming, "the Handbook of Finance and Sustainability", Boubaker, S., Cummings, D., & Nguyen, D.(Eds), Edward Elgar.
- Lee, K. W., & Yeo, G. H. (2016). The association between integrated reporting and firm valuation. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 47(4), 1221-1250.
- Lutfiani, A. P., Fatah, K., & Hudaya, F. (2024). Voluntary disclosure with the International Integrated Reporting Council (IIRC) framework and value relevance. *Journal of Accounting and Investment*, 25(1), 311-327.
- Marrone, A., & Oliva, L. (2020). The level of integrated reporting alignment with the IIRC framework: Evidence from South Africa. *International Journal of Business and Management*, 15(1), 99-108 .
- Menicucci, E. (2018). Exploring forward-looking information in integrated reporting: A multi-dimensional analysis. *Journal of Applied Accounting Research*, 19(1), 102-121 .
- Mohaisen, H. A., Al-Abedi, T. K., & Saeed, H. S. (2021). The Impact of Accounting Disclosure According to Integrated Business Reports on the Value of the Company and the Cost of Capital: An Empirical Study in Iraq Stock Exchange. *Webology*, 18, 328-351.
- Mohammad, N., & Rahman, M. (2021). The impact of integrated reporting disclosure on financial performance: Evidence from listed firms in Bangladesh. *Journal of Banking & Financial Services*, 12(2), 1-25.

- Moloi, T., & Iredele, O. (2020). Firm value and integrated reporting quality of South African listed firms. *Academy of Strategic Management Journal*, 19(1), 1-20.
- Mukeredzi, T. C. (2019). *Impact of integrated reporting on financial performance* [Unpublished Master thesis, University of KwaZulu-Natal].
- OHIOKHA GODWIN Ph.D. A., & OGIRRI, P. A. (2024). DETERMINANTS OF INTEGRATED REPORTING OF LISTED COMPANIES IN NIGERIA. *Journal of Business Development and Management Research*.
- Radwan, S. R. A., & Xiongyuan, W. (2024). The value relevance of integrated reporting quality: evidence from Asia. *Journal of Financial Reporting and Accounting*.
- Rahim, S. (2024). Sustainability Report and Financial Performance: Evidence from Mining Companies in Indonesia. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 14(1), 1-13.
- Rezaee, Z. (2017). Corporate sustainability: Theoretical and integrated strategic imperative and pragmatic approach. *The Journal of Business Inquiry*, 16(1), 60-87.
- Ribeiro, C. d. M. d. A., Ezequiel, F., Perez Zotes, L., & Vieira Neto, J. (2024). Nonfinancial value creation of integrated reporting. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 22(3), 677-700.
- Samy, M. (2019). The impact of integrated reporting on firm value and performance: Evidence from Egypt. *Journal of Accounting Research*, 3(2), 1-33 .
- Senani, K., Ajward, R., & Kumari, J. (2024). Determinants and consequences of integrated reporting disclosures of non-financial listed firms in an emerging economy. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 22(5), 1336-1355.
- Silva, S., Sousa, S. P., & Leão, F. (2024). The influence of the integrated reporting quality on firm value: An empirical study. *Accounting and Taxation (IWAT2024)*, 46.
- Soriya, S., & Rastogi, P. (2023). The impact of integrated reporting on financial performance in India: a panel data analysis. *Journal of Applied Accounting Research*, 24(1), 199-216 .
- Sulimany, H. G. (2023). Ownership structure and audit report lag of Saudi listed firms: A dynamic panel analysis. *Cogent Business & Management*, 10(2), 1-19.
- Suttipun, M. (2017). The effect of integrated reporting on corporate financial performance: Evidence from Thailand. *Corporate Ownership and Control*, 15(1), 133-142 .
- Tobin, J. (1969). A general equilibrium approach to monetary theory. *Journal of money, credit and banking*, 1(1), 15-29.
- VRF. (2021). *Transition to integrated reporting: A guide to getting started*. <https://2u.pw/kC2quATB>
- Wen, L. P., & Heong, A. Y. (2017). Integrated Reporting and Financial Performance: Evidence from Malaysia. *Management & Accounting Review*, 16(2), 101-130.
- Yusuf, M., Dasawaty, E., Esra, M., Apriwenni, P., Meiden, C., & Fahlevi, M. (2024). Integrated reporting, corporate governance, and financial sustainability in Islamic banking. *Uncertain Supply Chain Management*, 12(1), 273-290

ملاحق الدراسة

مؤشر قياس مستوى الإفصاح عن التقارير المتكاملة

السنوات				البنود
2022	2021	2019	2018	
أولاً: الإفصاح عن المعلومات العامة للشركة والبيئة الخارجية				
				1 رؤية الشركة ورسالتها.
				2 ثقافة وقيم الشركة.
				3 الهيكل التنظيمي للشركة.
				4 الهيكل التشغيلي للشركة.
				5 الأنشطة والأسواق الرئيسية للشركة.
				6 موقع الشركة داخل سلسلة القيمة.
				7 المعلومات الكمية الرئيسية للشركة.
				8 العوامل الهامة والتي تؤثر على البيئة الخارجية واستجابة الشركة لها.
				9 مدى تأثير قدرة الشركة على انشاء قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل بالعوامل المؤثرة على البيئة الخارجية.
				10 ربط العوامل التي تؤثر على البيئة الخارجية للشركة بتوافر وجودة وتحمل تكلفة رؤوس الأموال التي تستخدمها الشركة او تؤثر عليها.
				11 الدور المجتمعي للشركة.
				12 الدور البيئي للشركة.
				13 الدور الاقتصادي للشركة.
ثانياً: الإفصاح عن حوكمة الشركات				
				14 دعم هيكل حوكمة الشركات قدرت الشركة على انشاء قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.
				15 الهيكل الإداري للشركة والمهارات التي يمتلكها المسؤولون عن حوكمة الشركات والتنوع الموجود من الجنس والكفاءة والخبرة.
				16 المتطلبات التنظيمية للشركة وتأثيرها على تصميم هيكل حوكمة الشركات.
				17 العمليات التي تقوم بها الشركة من أجل اتخاذ القرارات الاستراتيجية وإدارة المخاطر ومعالجة قضايا النزاهة والأخلاق.
				18 الإجراءات المستخدمة للتأثير على التوجه الاستراتيجي للشركة ونهجها في إدارة المخاطر ومراقبتها.
				19 انعكاس ثقافة الشركة وأخلاقياتها وقيمتها في استخدامها لرؤوس الأموال وأثارها عليها.
				20 تنفيذ الشركة لممارسات الحوكمة التي تتجاوز المتطلبات القانونية.
				21 المسؤولية التي يتحملها المكلفون بحوكمة الشركات عن تعزيز الابتكار وتمكينه.
				22 كفاءة ربط الأجر والحوافز بإنشاء القيمة، وكيفية ربطها باستخدام الشركة لرؤوس الأموال وأثارها عليها.
				23 آليات الرقابة المستخدمة.
				24 نسبة استقلالية مجلس الإدارة.

25	مهام لجنة المراجعة في الشركة.
26	الإجراءات المتخذة لزيادة الالتزام بالتشريعات القانونية.
27	كيفية تفاعل إدارة الشركة مع أصحاب المصلحة لإنشاء قيمة.
ثالثاً: الإفصاح عن نموذج الاعمال للشركة	
28	تحديد العناصر أو البنود الرئيسية في نموذج أعمال الشركة.
29	كيفية ربط المدخلات الرئيسية للشركة برؤوس الاموال التي تعتمد عليها الشركة أو التي توفر مصدراً للتميز بالنسبة لها.
30	مدى اعتماد نموذج أعمال الشركة على توليد الإيرادات.
31	مدى اقتراب الشركة من الحاجة إلى الابتكار.
32	كيف تم تصميم نموذج الأعمال للتكيف مع التغيير.
33	المبادرات التي ساهمت في نجاح الشركة على المدى الطويل.
34	تحديد المنتجات والخدمات الرئيسية للشركة، وكذلك المنتجات الثانوية وفقاً لأهميتها النسبية.
35	نتائج الشركة الرئيسية لرؤوس الاموال كنتيجة لأشتملة ومخرجات أعمال الشركة.
36	تقديم النتائج بطريقة متوازنة مع تقييم الشركة لاستخدامها لرؤوس الاموال من خلال المعلومات النوعية والكمية.
37	تحديد النتائج ووصفها، وأن تنظر الشركة في رؤوس الأموال على نطاق أوسع من تلك التي تملكها أو تسيطر عليها.
38	كيفية عمل الشركة من خلال تصنيفها لعملياتها الجوهرية ونماذج الأعمال المرتبطة بها.
39	تحقيق التوازن بين الإفصاح والحاجة إلى الحد من التعقيد في الشركات ذات نموذج أعمال متعدد.
40	مدى قدرة نموذج الأعمال على انشاء قيمة للشركة على المدى القصير والمتوسط والطويل.
41	ما تمتلكه الشركة من موجودات ملموسة وغير ملموسة تستخدمها في الانتاج والانشطة والعمليات.
42	إفصاح الشركة عن رؤوس الأموال والمفاضلة بينهم.
رابعاً: الإفصاح عن المخاطر والفرص في الشركة	
43	المخاطر والفرص المتعلقة بتأثيرات الشركة على رؤوس الاموال في الأجل القصير والمتوسط والطويل واستمرار توافرها وجودتها والقدرة على تحمل تكاليفها.
44	تقييم الشركة لاحتمال أن تتحقق المخاطر أو الفرص وحجم أثرها إذا حدث ذلك.
45	الخطوات المحددة التي يتم اتخاذها للتخفيف من المخاطر الرئيسية أو إدارتها أو لإنشاء قيمة من الفرص الرئيسية.
46	وفقاً لمبدأ الأهمية النسبية يتم الإفصاح عن المخاطر الحقيقية والتي تعتبر أساسية لاستمرار قدرة الشركة على انشاء القيمة حتى لو كان احتمال حدوثها ضئيلاً.
47	مصدر المخاطر والفرص التي تؤثر على قدرة الشركة على انشاء قيمة وتُحد من منافستها وتنفذ استراتيجيتها.
48	المخاطر المالية ومخاطر الأعمال التي يمكن ان تؤدي الى انحرافات في العوائد المستقبلية والسمعة والعلامة التجارية أو تحمل غرامات.
49	المخاطر المؤثرة على موجودات الشركة.

50	نقاط القوة التي تمتلكها الشركة.
51	إجراءات الشركة المتخذة لاستفادة من نقاط القوة.
52	نقاط الضعف في الشركة.
53	خطط الشركة لتحسين نقاط الضعف لديها.
54	نتائج التحليل البيئي.
خامساً: الإفصاح عن الاستراتيجية وتخصيص الموارد	
55	أهداف الشركة الاستراتيجية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.
56	الإجراءات التي وضعتها الشركة أو تمتاز تنفيذها لتحقيق تلك الأهداف الاستراتيجية.
57	خطط الشركة في تخصيص الموارد لديها لتنفيذ استراتيجيتها.
58	كيفية قياس الإنجازات والنتائج المستهدفة على المدى القصير والمتوسط والطويل.
59	العلاقة بين استراتيجية الشركة وخطط تخصيص الموارد ونموذج أعمال الشركة.
60	التغييرات التي قد تطرأ على نموذج أعمال الشركة والتي قد تكون ضرورية لتنفيذ الاستراتيجيات المختارة لتوفير فهم لقدرة الشركة على التكيف مع التغيير.
61	كيف تتأثر استراتيجية الشركة وخططها لتخصيص الموارد بالبيئة الخارجية والمخاطر والفرص المحددة أو تستجيب لها.
62	كيف تؤثر استراتيجية الشركة وخططها لتخصيص الموارد على رؤوس الأموال وترتيبات إدارة المخاطر المرتبطة برؤوس الأموال.
63	ما يميز الشركة لمنحها ميزة تنافسية وتمكينها من إنشاء قيمة.
64	الإفصاح عن استراتيجية الشركة.
سادساً: الإفصاح عن الأداء في الشركة	
65	مدى تحقيق الشركة لأهدافها الاستراتيجية لهذه الفترة وما هو تأثيرها على رؤوس الأموال.
66	المؤشرات الكمية المتعلقة بالأهداف والمخاطر والفرص وشرح أهميتها وآثارها والأساليب المستخدمة في تجميعها.
67	الآثار الجوهرية للشركة على رؤوس الأموال صعوداً وهبوطاً في سلسلة القيمة.
68	حالة العلاقة بين أصحاب المصلحة وكيفية استجابة الشركة للاحتياجات والمصالح المتوقعة لأصحاب المصلحة.
69	الرابط بين الأداء السابق والأداء الحالي.
70	مؤشرات الأداء الرئيسية التي تجمع بين المقاييس المالية وغير مالية.
71	مناقشة الحالات التي يكون عدم امتثال الشركة للقوانين أو اللوائح تأثيراً كبيراً على عملياتها.
72	معلومات تمثل النتائج مثل (رضا العملاء، وعودة المساهمين، والمساهمة في الضرائب، وإنشاء فرص العمل، وتطوير الموظفين والمشاركة، وتحسين مستويات المحيطة، والتأثير على البيئة، وترخيص الشركة للعمل).
73	النسب المالية الرئيسية للشركة.
74	معدل النمو المتوقع من رأس المال.
75	نسب الإنجاز من المشاريع المخططة.
76	نسب التحليل العمودي.
77	العوامل التي تؤثر على الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية.

سابعاً: الإفصاح عن التوقعات المستقبلية في الشركة			
78	التحديات والشكوك التي من المحتمل أن تواجهها الشركة في المستقبل وكيف تستجيب لها.		
79	توقعات الشركة بشأن البيئة الخارجية التي قد تواجهها على المدى القصير والمتوسط والطويل وكيف ستؤثر عليها.		
80	توقعات الشركة وتطلعاتها ونواياها المعلنة متناسبة مع قدرتها على توفير الفرص المتاحة لها وتقييم واقعي للمشهد التنافسي للشركة وموقعها في السوق والمخاطر التي تواجهها.		
81	الأثار المترتبة على الأداء المالي في المستقبل.		
82	الأثار المحتملة للبيئة الخارجية والمخاطر والفرص وكيف تؤثر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة.		
83	توافر رؤوس الأموال التي تستخدمها الشركة أو تؤثر فيها وجودتها والقدرة على تحمل تكاليفها.		
84	توقعات الشركة مع مراعاة المتطلبات القانونية أو التنظيمية التي تخضع لها الشركة.		
85	الآلية المتبعة في تقدير التوقعات المستقبلية.		
86	خطة التوسع مستقبلاً.		
87	التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً.		
88	الوضع التنافسي المستقبلي للشركة.		
89	توافر الموارد مستقبلاً.		
90	سياسات الإدارة في الحفاظ على المبيعات والإيرادات والتدفقات النقدية وتوقعات أرباح الأسهم المستقبلية.		
91	أساليب تحليل التوقعات ومؤشرات الأداء أو الأهداف أو تحليلات الحساسية وكيفية تأثيرها على تحقيق الأهداف.		
ثامناً: الإفصاح عن أساس الأعداد والعرض في الشركة			
92	تحديد الشركة للأمر التي ينبغي إدراجها في التقرير المتكامل وتحديد كميتها أو تقييمها.		
93	ملخص لعملية تحديد الأهمية النسبية للشركة والأحكام الرئيسية.		
94	مهام المسؤولين عن حوكمة الشركات والموظفين في تحديد الأمور الجوهرية وتحديد أولوياتها.		
95	المخاطر والفرص المنسوبة إلى الجهات أو أصحاب المصلحة الآخرين أو المرتبطة بهم والتي تؤثر جوهرياً على قدرة التقرير المالي على انشاء القيمة.		
96	القضايا العملية التي قد تحدث من طبيعة ومدى المعلومات التي يمكن عرضها في التقرير المتكامل.		
97	الإفصاح عن الشركات التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة.		
98	العجز في تحديد المخاطر والفرص والنتائج التي تؤثر جوهرياً على قدرة التقرير المالي على انشاء قيمة.		
99	الأطر والأساليب المستخدمة في تحديد أو تقييم الأمور الجوهرية.		
100	تعد المعلومات الواردة في التقرير والمماثلة للمعلومات الأخرى التي تنشرها الشركة بنفس الأساس الذي استندت عليه تلك المعلومة.		
مجموع الإفصاح خلال السنة			



Accounting Research

A Specialized Semiannual Journal

Publisher: SAUDI ACCOUNTING ASSOCIATION

Volume (16) No. (1) - 1446H - 2025G



Accounting Research

A Specialized Semiannual Journal

Publisher: SAUDI ACCOUNTING ASSOCIATION

ARTICLES IN ARABIC:

- The Moderating Effect of Family Ownership on the Relationship between Audit Committee Characteristics and Financial Performance of Saudi Listed Joint Stock Companies: An Empirical Study on Non-Financial Sector Companies

Abdullah Salim Al-Saleem
Accounting Department - College of
Business
King Faisal University

Dr. Shihab Al-Din Abdullah Al-Dabai
Accounting Department - College of
Business
King Faisal University

- Benefits and Challenges of Implementing Trimester System: Exploratory Study from the Point of view of Accounting Academics and Students in Jazan University

Dr. Sami Obaid Alshahrani
Accounting & Finance Department
Collage of Business
Jazan University

Dr. Mohammed Bader Albader
Faculty Member
Institute of Public Administration

- The impact of integrated reporting disclosure on financial performance in Saudi listed companies

Rana Ibrahim Al Zahrani
Accounting Department - Umm Al-Qura
University

Dr. Mohammed Nayef Al Sharif
Accounting Department - Umm Al-Qura
University

Volume (16) No. (1) - 1446H - 2025G